

جامعة حلب
كلية الاقتصاد
الدراسات العليا
قسم العلوم المالية والمصرفية

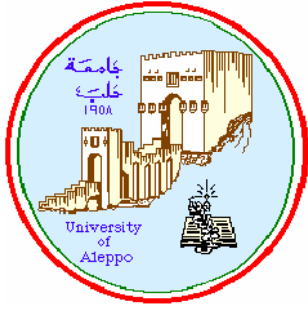
قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية

"دراسة تطبيقية: مصرف سورية الدولي الإسلامي"

رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالبة:

رانيا عطار



جامعة حلب
كلية الاقتصاد
الدراسات العليا
قسم العلوم المالية والمصرفية

قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية

"دراسة تطبيقية: مصرف سورية الدولي الإسلامي"

رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية

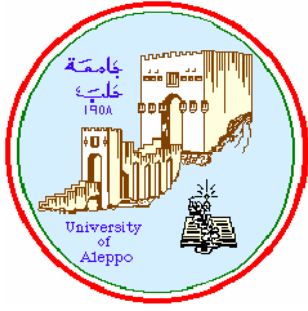
إعداد الطالبة:

رانيا عطار

بإشراف الدكتور

حسن حزوري

أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الاقتصاد - جامعة حلب



جامعة حلب
كلية الاقتصاد
الدراسات العليا
قسم العلوم المالية والمصرفية

قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية

"دراسة تطبيقية: مصرف سورية الدولي الإسلامي"

رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالبة:

رانيا عطار

بإشراف الدكتور

حسن حزوري

أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الاقتصاد - جامعة حلب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من كلية الاقتصاد

بجامعة حلب

2013م

1434هـ

الجمهورية العربية السورية

جامعة حلب

شهادة

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الرسالة هو نتيجة بحث علمي قام به المرشحة رانيا عطار تحت إشراف الدكتور حسن حزوري الأستاذ في قسم العلوم المالية والمصرفية في كلية الاقتصاد بجامعة حلب وأن أية مراجع ذكرت في هذا العمل موثقة في نص الرسالة.

المشرف

الدكتور حسن حزوري

المرشحة

رانيا عطار

تصريح

أصرح بأن هذا البحث:

قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية

"دراسة تطبيقية: مصرف سورية الدولي الإسلامي"

لم يسبق أن قبل لأي شهادة ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشحة

رانيا عطار

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 14 / 08 / 2013م

وأجيزت

الدكتور

الدكتور

الدكتور

صبري حسن

عبد الحميد طالب

حسن أحمد حنوري

عضو

عضو

رئيساً ومشرفاً

شكر وتقدير

تعجز الكلمات عن التعبير عن شكري وامتناني وتقديري لله سبحانه وتعالى ومن بعده لأستاذي الفاضل الدكتور حسن أحمد حزوري لتفضله بقبول الإشراف على الرسالة وإعطائه الكثير من وقته وخبرته وتوجيه النصح والإرشاد وتسديد خطى البحث على الرغم من ضيق وقته ومشاغله الكثيرة.

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الدكتور حسن كتلو، والدكتور أحمد الحميدي الذين تفضلوا بالقراءة الأولية للبحث ولاشك في أن ملاحظاتهم قد أغنت البحث وأضافت إليه الكثير.

وأتوجه بجزيل الشكر أيضاً إلى أعضاء لجنة التحكيم ولا شك في أن ملاحظاتهم ستثري البحث وتضيف إليه.

وأخص بالشكر البالغ السيد أمير رهوان (مدير الفرع الرئيسي لمصرف سورية الدولي الإسلامي في محافظة حلب) لاهتمامه الجاد في إتمام هذه الدراسة وكرمه في توفير جميع المساعدات التي تطلبها الباحثة في انجاز البحث.

وأخيراً أتوجه بالشكر إلى أعضاء الهيئة التدريسية وإلى عمادة كلية الاقتصاد وإلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل وبشكل خاص العاملين في مكتبة العلاقات الدولية والمكتبة السكانية وإلى كل الإداريين والعاملين في كلية الاقتصاد.

المرشحة

رانيا عطار

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى زوجي الغالي ورفيق دربي الذي أعيش معه صدق
المحبة والعطاء ومنازة حياتي ووجودي

مهند منجونة

كما أهدي هذا العمل إلى والديّ العزيزان

محمود عطار وإيمان سرميني

وإلى الغالية على قلبي والتي عشت معها أجمل أيام طفولتي

خالتي العزيزة حسناء سرميني

وإلى من عشت معهم طفولتي وقاسموني أحلى الذكريات واللذين لا تحلو الحياة بدونهم

محمد وأحمد وماجد

وإلى كل أصدقائي وأقربائي وأحبائي.

المرشحة

رانيا عطار

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل الكفاءة المصرفية لمصرف سورية الدولي الإسلامي باستخدام المعيار التاريخي والمعيار الصناعي، وقد شملت عينة البحث المصارف الخاصة السورية المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها 8 مصارف مع الأخذ بعين الاعتبار استثناء المصارف التي أنشئت بعد مصرف سورية الدولي الإسلامي، وقد قُسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية: ففي الفصل الأول من هذه الدراسة تمّ توضيح الإطار النظري لعملية تقييم الأداء المصرفي عموماً والكفاءة المصرفية خصوصاً، أما الفصل الثاني فخصص لقياس الكفاءة المصرفية لمصرف سورية الدولي الإسلامي باستخدام طريقة التحليل التطويقي للبيانات DEA وإجراء مقارنة تحليلية بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والقطاع الخاص التقليدي السوري، وأخيراً في الفصل الثالث فتركز على قياس وتحليل كفاءة التكاليف والربحية وإجراء مقارنة تحليلية بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصارف الداخلة في عينة البحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS واستخدام النسب المالية لقياس الكفاءة عبر نموذج ديبونت.

وتوصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي:

- (1) استطاع مصرف سورية الدولي الإسلامي أن يحقق درجة كفاءة مصرفية مثلى فقد حصل المصرف على متوسط درجة كفاءة تبلغ 100% خلال الفترة المدروسة أي مستوى كفاءة تامة بمعنى أن المصرف استطاع عموماً استخدام مدخلاته من الودائع ورأس المال بالطريقة المثلى وأن يجد لنفسه مكاناً في القطاع المصرفي السوري حيث حقق تقدماً ملحوظاً في عمليات التمويل والاستثمار وجذب الودائع بالإضافة إلى زيادة أصوله.
- (2) استطاع مصرف سورية الدولي الإسلامي أن يحقق هامش ربح أعلى من المتوسط العام للمصارف المدروسة بنسبة تصل إلى 20% وأن يحتل المرتبة الثانية من بين المصارف المدروسة، ولا يوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية بين متوسط المتغيرات المدروسة لمصرف سورية الدولي الإسلامي وبين متوسط هذا المؤشر لجميع المصارف المدروسة عدا مصرف سورية والخليج.
- (3) لم يستطع مصرف سورية الدولي الإسلامي استغلال أصوله بشكلٍ كفؤ فقد بلغ متوسط مؤشر العائد على الأصول 0.43% وهو أقل من المتوسط العام البالغ 0.63%، ليحتل المصرف بذلك المرتبة السادسة من بين المصارف المدروسة، ويوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على الأصول لمصرف سورية الدولي الإسلامي وبين متوسط هذا المؤشر لكل من مصرف سورية والخليج ومصرف التجارة والتمويل، أما بالنسبة لباقي المصارف المدروسة فلا يوجد فرق جوهري بين متوسط مؤشراتهم المدروسة ومتوسط هذا المؤشر لمصرف سورية الدولي الإسلامي.

4) انخفاض قدرة مصرف سورية الدولي الإسلامي على توليد الدخل من الأموال الخاصة لديه، فقد بلغت قيمة المؤشر 3.87 وهي أقل من المتوسط العام البالغ 9.46، ويوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي وبين متوسط هذا المؤشر لجميع المصارف المدروسة عدا المصرف العربي ومصرف بيلوس.

• كلمات مفتاحية:

الكفاءة المصرفية، الأداء المصرفي، التحليل التطويقي للبيانات، Solver، نموذج ديبيونت، هامش الربح، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

قائمة المحتويات (الفهرس)

الصفحة	الموضوع
III	قائمة المحتويات
V	قائمة الأشكال
VII	قائمة الجداول
VIII	المقدمة
VIII	مشكلة البحث
IX	أهمية البحث
IX	أهداف البحث
IX	فروض البحث
XIV - X	الدراسات السابقة
XIV	منهج البحث
XV	حدود البحث
XV	هيكل البحث
23-1	الفصل الأول: الكفاءة المصرفية وطرق قياسها
11-2	المبحث الأول: تقييم الأداء المصرفي:
3-2	أولاً- مفهوم تقييم الأداء المصرفي.
4	ثانياً- أهداف تقييم الأداء المصرفي.
5	ثالثاً- أهمية تقييم أداء المصارف الإسلامية لاستثماراتها.
6	رابعاً- العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي.
7	خامساً- الأسس العامة لتقييم الأداء المصرفي.
8-7	سادساً- المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي.
9	سابعاً- مفهوم الكفاءة المصرفية.
23-10	ثامناً- الطرق الكمية المستخدمة في قياس الكفاءة المصرفية.
31-24	المبحث الثاني: القطاع المصرفي السوري
26-24	أولاً- هيكل القطاع المصرفي السوري.
31-27	ثانياً- لمحة عن مصرف سورية الدولي الإسلامي.

67-32	<p>الفصل الثاني:</p> <p>قياس الكفاءة المصرفية لمصرف سورية الدولي الإسلامي</p> <p>باستخدام طريقة التحليل التطويقي للبيانات DEA:</p> <p>32</p> <p>مقدمة.</p>
56-33	<p>المبحث الأول: تحديد مدخلات ومخرجات نموذج DEA لمصرف سورية الدولي الإسلامي</p>
67-57	<p>المبحث الثاني: قياس درجة ومستوى الكفاءة لمصرف سورية الدولي الإسلامي.</p>
90-68	<p>الفصل الثالث:</p> <p>قياس وتحليل كفاءة التكاليف والربحية لمصرف سورية الدولي الإسلامي:</p>
75-69	<p>المبحث الأول: نموذج التقدير الإحصائي وتحليل بيانات الدراسة:</p>
72-69	<p>أولاً- دراسة وتحليل متغيرات كفاءة التكاليف.</p>
75-73	<p>ثانياً- نموذج التقدير الإحصائي.</p>
80-76	<p>المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية:</p>
77-76	<p>أولاً- تحليل متغيرات نموذج كفاءة التكاليف لعينة البحث باستخدام خاصية (ANOVA).</p>
80-78	<p>ثانياً- دراسة وتحليل متغيرات كفاءة التكاليف لمصرف سورية الدولي الإسلامي.</p>
90-81	<p>المبحث الثالث: استخدام نظام ديبونت Dupont system لقياس الربحية:</p>
91	<p>النتائج.</p>
92	<p>التوصيات.</p>
96-93	<p>المراجع.</p>
96	<p>ملحق الرسالة.</p>

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	أسلوب التحليل التطبيقي للبيانات DEA	11
2	الهيكل التنظيمي لمصرف سورية الدولي الإسلامي	28
3	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من عمليات التمويل والاستثمار لفترة 2007/12/31	34
4	يوضح الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من الأصول المصرفية لفترة 2007/12/31	34
5	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من الودائع المصرفية لفترة 2007/12/31	35
6	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من عمليات التمويل والاستثمار لفترة 2008/06/30	37
7	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من الأصول المصرفية لفترة 2008/06/30	37
8	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من الودائع المصرفية لفترة 2008/06/30	38
9	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من عمليات التمويل والاستثمار لفترة 2008/12/31	40
10	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من الأصول المصرفية لفترة 2008/12/31	40
11	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من الودائع المصرفية لفترة 2008/12/31	41
12	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من عمليات التمويل والاستثمار لفترة 2009/06/30	43
13	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من الأصول المصرفية لفترة 2009/06/30	43
14	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من الودائع المصرفية لفترة 2009/06/30	44
15	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من عمليات التمويل والاستثمار لفترة 2009/12/31	46

46	يوضح الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من الأصول المصرفية لفترة 2009/12/31	16
47	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من الودائع المصرفية لفترة 2009/12/31	17
49	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من عمليات التمويل والاستثمار لفترة 2010/06/30	18
49	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من الأصول المصرفية لفترة 2010/06/30	19
50	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من الودائع المصرفية لفترة 2010/06/30	20
52	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من عمليات التمويل والاستثمار لفترة 2010/12/31	21
52	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من الأصول المصرفية لفترة 2010/12/31	22
53	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من الودائع المصرفية لفترة 2010/12/31	23
55	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي لمتوسط عمليات التمويل والاستثمار	24
55	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي لمتوسط الأصول المصرفية	25
56	الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي لمتوسط الودائع المصرفية	26
69	متوسطات التكاليف الكلية للمصارف عينة البحث	27
70	متوسطات التمويلات والاستثمار للمصارف عينة البحث	28
71	متوسطات سعر رأس المال العيني للمصارف عينة البحث	29
72	متوسطات سعر رأس المال النقدي للمصارف عينة البحث	30

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية	26
2	نقاط الاختلاف بين عمل المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية	29
3	مدخلات ومخرجات نموذج DEA لمصارف عينة البحث 2007/12/31	33
4	مدخلات ومخرجات نموذج DEA لمصارف عينة البحث 2008/06/30	36
5	مدخلات ومخرجات نموذج DEA لمصارف عينة البحث 2008/12/31	39
6	مدخلات ومخرجات نموذج DEA لمصارف عينة البحث 2009/06/30	42
7	مدخلات ومخرجات نموذج DEA لمصارف عينة البحث 2009/12/31	45
8	مدخلات ومخرجات نموذج DEA لمصارف عينة البحث 2010/06/30	48
9	مدخلات ومخرجات نموذج DEA لمصارف عينة البحث 2010/12/31	51
10	متوسط مدخلات ومخرجات نموذج DEA لمصارف عينة البحث خلال الفترة الممتدة من 2007/12/31 وحتى 2010/12/31:	54
11	الكفاءة الفنية لمصرف سورية الدولي الإسلامي لفترة 2008/6/30	58
12	درجة ومستويات الكفاءة المصرفية	58
13	درجة ومستوى كفاءة المصارف عينة البحث (2007/12/31)	59
14	درجة ومستوى كفاءة المصارف عينة البحث (2008/06/30)	60
15	درجة ومستوى كفاءة المصارف عينة البحث (2008/12/31)	61
16	درجة ومستوى كفاءة المصارف عينة البحث (2009/06/30)	62
17	درجة ومستوى كفاءة المصارف عينة البحث (2007/12/31)	63
18	درجة ومستوى كفاءة المصارف عينة البحث (2010/06/30)	64
19	درجة ومستوى كفاءة المصارف عينة البحث (2010/12/31)	65
20	درجة ومستوى كفاءة المصارف عينة البحث (2007/12/31 وحتى 2010/12/31)	66
21	معاملات نموذج الانحدار للتكاليف الكلية	73
22	جدول تحليل التباين (ANOVA)	74
23	جدول نتائج نموذج الانحدار للتكاليف الكلية	74
24	جدول نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA لمتغيرات كفاءة التكاليف	76
25	نتائج المقارنات المتعددة (Multiple Comparisons) لتحليل التباين الأحادي ANOVA لمتغيرات كفاءة التكاليف	79
26	متوسطات مؤشرات نموذج ديونت	81
27	نتائج المقارنات المتعددة (Multiple Comparisons) لتحليل التباين الأحادي ANOVA لمتغيرات نموذج ديونت.	89

● مقدمة:

يلعب الجهاز المصرفي دوراً حيوياً في الواقع الاقتصادي لجميع الدول، فلا يمكننا أن نتصور اقتصاداً متطوراً وسليماً دون توفر نظام مصرفي متطور ومنتظم، إذ تؤدي المصارف (وفقاً لمفهومها التقليدي) دور الوسيط بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض (المدخرين) والوحدات الاقتصادية ذات العجز (المقترضين)، وبما أن معظم مواردها المالية الرئيسية التقليدية (الودائع) هي من النوع الذي يستحق عند الطلب أو خلال فترة قصيرة، كان على إدارات المصارف أن تعتمد على إستراتيجية الإدارة الحريصة لأصول وخصوم المصرف وبالتالي الاقتصار على تقديم قروض قصيرة الأجل، إلا أنها تعرضت في ذلك الوقت لضغوطات كبيرة إثر المنافسة القوية مع أسواق رأس المال التي تؤمن مصدراً للتمويل متوسط وطويل الأجل، فكان عليها أن تختار بين التمسك بمنح قروض قصيرة الأجل دون غيرها مما يؤدي إلى تحوّل المقترضين من القطاع المصرفي إلى أسواق رأس المال لتوفير احتياجاتهم المالية وبالتالي تقدّم خدمة مجانية لأسواق رأس المال مما يخفض عوائدها بشكل كبير، أو أن تغير إستراتيجيتها (وهو الخيار الثاني) بأن تتجه لتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل إلى جانب القروض قصيرة الأجل وهو ما حدث فعلاً، وقد أدّت المنافسة المتزايدة باستمرار في سوق الخدمات المالية إلى الحاجة للوصول إلى معلومات من شأنها السماح بتقييم كفاءة هذه المصارف عموماً وكفاءتها الفنية خصوصاً، وبما أن التجربة المصرفية الإسلامية في سورية حديثة نسبياً، كان من الضروري إجراء دراسة تهدف إلى دراسة وتحليل الكفاءة المصرفية للمصارف الإسلامية السورية ممثلة بمصرف سورية الدولي الإسلامي وذلك عبر مقارنته مع القطاع المصرفي التقليدي السوري الخاص، ويمكن استخدام ثلاث أساليب من أجل القيام بقياس وتحليل الكفاءة المصرفية، أولها الطريقة المعلمية، بالإضافة إلى الطريقة اللامعلمية في قياس الكفاءة وأخيراً الطرق التقليدية المعتمدة على المؤشرات المالية وقد اعتمدت الباحثة على الطريقتين الثانية والثالثة في هذه الدراسة.

● مشكلة البحث:

إزاء التطورات المصرفية السورية ودخول القطاع الخاص الإسلامي ومنافسته للقطاع الخاص التقليدي ونظراً لتزايد عدد المصارف في القطاع المصرفي السوري والتوسع في حجم نشاطاتها واستقطابها للكثير من المتعاملين واستخدامها للعديد من الاستثمارات واندماجها في مختلف مشاريع التنمية الاقتصادية في المجتمع والإقبال المتزايد على التعامل معها، وكون هذه التجربة حديثة نسبياً في سورية كان لا بد من وجود دراسة تساعد في تقييم أداء هذه التجربة، وقياس الكفاءة المصرفية لها، وبالتالي تظهر مشكلة البحث الأساسية في الإجابة على السؤال التالي:

"ما مدى الكفاءة المصرفية للمصارف الإسلامية الخاصة السورية؟"

• أهمية البحث:

نظراً لحدائث التجربة المصرفية الخاصة في الجمهورية العربية السورية والازدياد المتسارع في أعداد المصارف سواء أكانت تقليدية أم إسلامية وتزايد حدة المنافسة فيما بينها فإنه من الأهمية بمكان إجراء دراسة تهدف إلى التعرف على مدى كفاءة القطاع المصرفي الإسلامي في سورية (ممثلة بمصرف سورية الدولي الإسلامي) بغاية الاستفادة المثلى من موارده المالية وذلك عبر مقارنته مع القطاع التقليدي الخاص في سورية.

• أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

- (1) توضيح الإطار النظري لعملية تقييم الأداء المصرفي عموماً والكفاءة المصرفية خصوصاً.
- (2) تسليط الضوء على الطرق الكمية المستخدمة في قياس الكفاءة المصرفية.
- (3) قياس تطور الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي ومقارنته مع القطاع المصرفي التقليدي الخاص في سورية.
- (4) قياس وتحليل الكفاءة المصرفية لمصرف سورية الدولي الإسلامي ومقارنته مع القطاع المصرفي التقليدي الخاص في سورية.

• فروض البحث:

- انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه قامت الباحثة بصياغة الفرضيات التالية:
- الفرضية الأولى:** يتمتع مصرف سورية الدولي الإسلامي بدرجة كفاءة مصرفية مثلى.
- الفرضية الثانية:** لا يوجد اختلافات جوهرية بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصارف الداخلة في عينة البحث فيما يتعلق بمتوسط التكاليف الكلية والتمويل والاستثمار.
- الفرضية الثالثة:** لا يوجد اختلافات جوهرية بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصارف الداخلة في عينة البحث فيما يتعلق بمتوسط سعر رأس المال العيني والنقدي.
- الفرضية الرابعة:** لا يوجد اختلافات جوهرية بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصارف الداخلة في عينة البحث فيما يتعلق بمتوسط مؤشر هامش الربح.
- الفرضية الخامسة:** لا يوجد اختلافات جوهرية بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصارف الداخلة في عينة البحث فيما يتعلق بمتوسط مؤشر العائد على الأصول.
- الفرضية السادسة:** لا يوجد اختلافات جوهرية بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصارف الداخلة في عينة البحث فيما يتعلق بمتوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية.

• الدراسات السابقة:

أولاً- الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: د. جركس، ربي، "دور المؤشرات في تقييم كفاءة الأداء المالي لاستثمارات المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، 2012:

قامت الباحثة في هذه الدراسة بإجراء دراسة تحليلية مقارنة للمصارف التالية (مصرف دبي الإسلامي والمصرف العربي الإسلامي الدولي ومصرف سورية الدولي الإسلامي) وذلك عبر استخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة بتقييم الأداء المالي، وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

(1) إن الزيادة في الموارد المالية للمصارف الإسلامية تزيد من قدرتها في توظيف تلك الموارد في الموجودات الاستثمارية في ظل استقرار الظروف الاقتصادية.

(2) إن الزيادة في توظيف الأموال المتاحة للمصارف الإسلامية المدروسة في الموجودات الاستثمارية لا تزيد من قدرتها في زيادة إيراداتها.

(3) اعتماد مصارف الدراسة على التنوع في استثماراتها للتقليل من مخاطر التركيز في الاستثمارات مع الأفراد والشركات بغية المحافظة على سلامة رأسمالها.

(4) وجود علاقة بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على الاستثمار، ووجود علاقة بين مخاطر رأس المال ومعدل العائد على الاستثمار، وعدم وجود علاقة بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الاستثمار.

(5) إن دراسة التقارير المالية المنشورة للمصارف الإسلامية مع الإفصاحات والإيضاحات المرفقة معها تساعد في توفير بيانات مفيدة تستخدم كمدخلات للوصول إلى مؤشرات مفيدة تساعد في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية للحكم على مدى كفاءتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الانحرافات عن الأداء.

الدراسة الثانية: الناصر، بانه وليد، "تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية: باستخدام مؤشرات CAEL"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، سورية، 2012:

قامت الباحثة في هذه الدراسة باستخدام المؤشرات الأساسية لنموذج CAEL وذلك بهدف قياس الاختلافات النسبية للمصارف الخاصة في سورية تبعاً لكفاءتها استناداً إلى مؤشرات النموذج، ومن أهم النتائج التي تم استخلاصها أن الأداء المالي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل هو الأفضل مقارنة مع المصارف الأخرى محل الدراسة أما مصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد كان في آخر الترتيب من حيث الأداء.

الدراسة الثالثة: المومني، منذر طلال - السروجي، عنان فتحي، "مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية"، بحث منشور في مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2، الأردن، 2007:

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء البنك الإسلامي الأردني مع أداء المصارف التقليدية في الأردن خلال الفترة (1992-2001) باستخدام مجموعة من النسب المالية. وتلخصت نتائج التحليل باستخدام اختبار t، في عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك الإسلامي الأردني وأداء المصارف التقليدية فيما يتعلق بالنسب التي تمثل الربحية. أما باقي النسب فقد أظهرت فروقات متوسطاتها أنها تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية. وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات.

الدراسة الرابعة: الجموعي، قريشي محمد، " قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية: دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 - 2003"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006:

قام الباحث في هذه الدراسة بتناوله جانباً من جوانب عملية تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية تمثلت في اختبار مدى قدرتها في التحكم ومراقبة تكاليفها، وبالتالي ما هي فرص حصول هذه المؤسسات على وفورات اقتصادية جراء التوسع في أنشطتها؟ وما هي فرص تمتعها بوفورات اقتصادية نتيجة تنوع منتجاتها؟ وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- (1) تختلف وتتوعد البنوك الجزائرية من حيث حجم أصولها، حيث يمكن تقسيمها إلى بنوك صغيرة الحجم، وهي التي لم يبلغ حجم القروض والإستثمارات الأخرى فيها مبلغ (100000 مليون دينار)؛ وبنوك كبيرة الحجم، وهي التي تجاوز مبلغ القروض والإستثمارات الأخرى فيها المبلغ نفسه.
- (2) البنوك صغيرة الحجم أكثر قدرة على التحكم في تكاليفها - خاصة تكاليف الاستغلال- من البنوك كبيرة الحجم؛ وعليه فالبنوك صغيرة الحجم تتمتع بوفورات حجم موجبة، بينما البنوك كبيرة الحجم تتوفر على وفورات حجم معدومة أو سالبة.
- (3) يتحدد حجم النشاط الأمثل للصناعة المصرفية في الجزائر ب 260000 مليون دينار جزائري، أي تستطيع البنوك صغيرة الحجم رفع حجم نشاطها (مزيداً من القروض والاستثمارات الأخرى) إلى مبلغ 260000 مليون دينار جزائري حيث تبلغ الحد الأدنى الكفاء.
- (4) تنخفض وفورات الحجم كلما ارتفع حجم النشاط، وتصبح سالبة إذا زاد عن الحجم الأمثل، وعليه نجد أن هناك ارتباط بين اللا كفاءة في التكاليف والزيادة في حجم النشاط عن المستوى الأمثل.
- (5) اعتماداً على النتيجة السابقة، فإن منحنى التكلفة المتوسطة للبنوك الجزائرية في المدى الطويل يأخذ شكل الحرف U الأجنبي أي أن الصناعة المصرفية في الجزائر أبعد ما تكون عن ما يعرف بالاحتكار الطبيعي.
- (6) تتمتع جميع البنوك، صغيرها وكبيرها، بوفورات النطاق وتستطيع البنوك الجزائرية التنوع في منتجاتها.

الدراسة الخامسة: إقبال، منور - أحمد، أوصاف - خان، طارق الله، "التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1998:

استعرض الباحثون العمل المصرفي الإسلامي في الممارسة والتطبيق والتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي مؤسسياً وتشغيلياً. من خلال الدراسة التطبيقية وتقييم الممارسة عملياً كشفت الدراسة عن عدة مسائل أبرزها وجود عوامل تفوق ونجاح للبنوك الإسلامية الأمر الذي جعل من كثير من البنوك التقليدية تحول من مسار عملها باتجاه العمل المصرفي الإسلامي أو تقوم بفتح نوافذ للمعاملات الإسلامية.

وكذلك كشفت الدراسة عن وجود تحديات أساسية تواجه البنوك الإسلامية من خلال تقييم العمل المصرفي الإسلامي بأخذ عدة بنوك إسلامية ودراستها بمتواليه زمنية بلغت ثلاث سنوات من عام 1994-1996، ومن هذه التحديات عدم وجود الإطار المؤسسي المناسب واحتياجات العصر في ظل العولمة، وكذلك حتمية الاندماج بين البنوك الإسلامية وبعض المسائل المتعلقة بالجوانب الشرعية.

الدراسة السادسة: بلتاجي، محمد محمد، "معايير تقييم أداء المصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر كلية التجارة، 1997:

تمثلت الدراسة بهدف أساسي وهو إيجاد معايير لتقييم أداء المصارف الإسلامية للتعرف على مدى تحقيق المصارف الإسلامية لأهدافها التي أنشئت من أجلها خلال عقدين من الزمان، وذلك عن طريق استخدام نموذج يحتوي على عدد من المعايير وأدوات القياس وتطبيق ذلك على عينة من المصارف الإسلامية، وقد تبين من الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث أنه لا توجد أية معايير محاسبية لاستخدامها في تقييم الأداء في المصارف الإسلامية مما حدا بالبنك الإسلامي للتنمية إلى الدعوة لتكوين هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإيجاد معايير خاصة بالمصارف الإسلامية، وقد صدر عن هذه الهيئة أول معيار وهو معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية في عام 1994م، وقد قسم الباحث - لغاية الدراسة - المصارف الإسلامية إلى مستويات حسب أداءها.

ثانياً - الدراسات الأجنبية:

- 1) **Mouawad, Sherin Galal Abdullah, " The development of Islamic finance: Egypt as a case study "**, Journal of Money Laundering Control, Vol. 12 No. 1, Emerald Group Publishing Limited, 2009:

هدفت الدراسة التي تقدمت بها الباحثة إلى تحليل السياسة والأزمات الاقتصادية المتبعة في التمويلات الإسلامية في بعض الدول الإسلامية، لتشجيع وتحفيز هذه الظاهرة عالمياً، وتمثل مصر بحسب رأي الباحثة مثالاً حي للسياسات الحكومية التي تركز على تطور أداء دور منظمات التمويل الإسلامية.

وتوصلت الباحثة إلى أن مساهمة التمويل الدولي في الاقتصاد المصري تعتبر الأقدم على المستوى المحلي والدولي، وهذا التمويل يمكن أن يبرر في ضوء السياسات الحكومية والمضاربات بشكل يُقيد أداء منظمات التمويل الإسلامية، إلا أن هذه المسؤولية لا تقع فقط على عاتق الحكومات وإنما تتحمل مؤسسات التمويل الإسلامية جزءاً من هذه المسؤولية بسبب بعض ممارساتها وأنشطتها.

- 2) **Siddiqui, Anjum, "Financial contracts, risk and performance of Islamic banking"**, Journal of Managerial Finance Vol. 34 No. 10, Emerald Group Publishing Limited, 2008:

ركزت هذه الدراسة على العديد من صيغ التمويل الإسلامي واختبار مخاطرها، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن القوائم المالية ومؤشرات الأداء المختلفة هي دليل وبرهان على أن المصارف الإسلامية تتجه للانضمام إلى مشاريع التمويل الصغيرة طويلة الأجل، وقد أظهرت هذه الدراسة تطور أداء جيد للمصارف الإسلامية فيما يتعلق بالعوائد على الأصول وحقوق الملكية من جهة وإدارة جيدة للمخاطر والسيولة من جهة أخرى.

- 3) **Kok, Leong Yap- Radiah, Abdul Kader, "Impact of Interest Rate Changes on Performance of Islamic and Conventional Banks"**, Malaysian Journal of Economic Studies vol. 45 No 2, 2008:

ركزت هذه الدراسة على دراسة تأثير تغيرات معدلات الفائدة على أداء المصارف الإسلامية والتقليدية، فيما يتعلق بعمليات الإيداع والتمويل.

نظرياً: التغيرات في معدلات الفائدة تؤدي إلى تغيرات جوهرية للمتعاملين بين المصارف الإسلامية والتقليدية متأثرة بحوافز الربحية، مستخدمة بيانات شهرية (من عام 1999 وحتى عام 2007)، وأظهرت الدراسة أن هناك تأثير مزدوج لتغيرات معدلات الفائدة بين المصارف الإسلامية والتقليدية: حيث تغير معدلات الفائدة لا تؤدي إلى تغيرات جوهرية للمودعين في المصارف الإسلامية كون هذه الودائع تتغير بشكل متناسق مع تغير الإيداعات في المصارف التقليدية، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي إلى تحول الطالبين للتمويل للمصارف الإسلامية والعكس بالعكس.

الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في ما يلي:

- (1) إن معظم الدراسات السابقة كانت عبارة عن دراسات تطبيقية على مصارف تعمل في الدول العربية والأجنبية، بينما تختص هذه الدراسة بالتطبيق على القطاع الخاص السوري والتركيز على المصارف الإسلامية ممثلة بمصرف سورية الدولي الإسلامي من خلال بيانات حقيقية وفعلية مما سيؤدي إلى المساهمة في تطوير الصناعة المصرفية السورية وتحقيق الفائدة من البحث العلمي التطبيقي.
- (2) اعتمدت معظم الدراسات السابقة على الطرق التقليدية في تقييم الأداء والكفاءة المصرفية عبر الاعتماد على النسب المالية، بينما اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على الطريقة اللامعلمية في قياس الكفاءة المصرفية وذلك عبر خاصية Solver في برنامج الجداول الالكترونية Excel، بالإضافة إلى اعتمادها على النسب المالية في قياس الكفاءة المصرفية وإجراء مقارنة تحليلية بين مصرف سورية الدولي الإسلامي ومصارف القطاع الخاص التقليدي السوري.

• منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث اعتمدت الباحثة على ما يلي:

- أولاً- الجانب النظري:** وفيه اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي عبر تحليل المضمون والمفاهيم المرتبطة والمختلفة الواردة في الأدبيات النظرية التي ناقشت موضوع البحث، كما قامت الباحثة بجمع المادة العلمية اللازمة من خلال الاطلاع على المراجع والدوريات والأدبيات المنشورة وآراء المختصين والخبراء في هذا المجال والبحوث العربية والأجنبية المتصلة بموضوع البحث لتوفير الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، كما استعانت الباحثة بالمنهج التاريخي من خلال الحديث عن الأحداث التاريخية للصناعة المصرفية الإسلامية.
- ثانياً- الجانب العملي والتطبيقي:** اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي الرياضي عبر دراسة وتحليل القوائم المالية للمصارف الداخلة في عينة البحث مستعينة ببرنامج (SPSS) لإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة لفروض البحث، كما اعتمدت الباحثة على خاصية Solver في برنامج الجداول الالكترونية Excel لصياغة وحل نموذج DEA لاختبار فرضيات الدراسة في الجانب العملي.

• حدود البحث:

- **الحدود الزمانية:** اعتمدت الدراسة الفترة الممتدة من تاريخ الميزانية العمومية الأولى لمصرف سورية الدولي الإسلامي في النصف الثاني من عام 2007 وحتى النصف الثاني من عام 2010.
- **الحدود المكانية:** تضمنت الحدود المكانية للدراسة على المصارف الخاصة السورية المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية وعددها 8 مصارف والمتمثلة في المصارف التالية (مصرف عودة، ومصرف سورية والمهجر، ومصرف سورية والخليج، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، ومصرف بيمو السعودي الفرنسي، ومصرف بيبيلوس، والمصرف العربي، بالإضافة لمصرف سورية الدولي الإسلامي)، مع الأخذ بعين الاعتبار استثناء المصارف التي أنشئت بعد مصرف سورية الدولي الإسلامي وهي (مصرف الشرق، مصرف الأردن سورية، مصرف قطر الوطني، مصرف فرنسبنك).

• هيكل البحث:

ولتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته قامت الباحثة بوضع هيكل البحث على الشكل التالي:

خُصص الفصل الأول من هذه الدراسة لتوضيح الإطار النظري لعملية تقييم الأداء المصرفي عموماً والكفاءة المصرفية خصوصاً، فقد تمّ تقسيمه إلى مبحثين أساسيين: تطرق المبحث الأول إلى تقييم الأداء المصرفي من حيث المفهوم والأهداف والأسس العامة والمعايير المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي، بالإضافة إلى توضيح مفهوم الكفاءة المصرفية والطرق الكمية المستخدمة في قياس الكفاءة المصرفية، أما المبحث الثاني فقد تعلق بهيكل القطاع المصرفي السوري وإعطاء لمحة عن مصرف سورية الدولي الإسلامي.

أما في الفصل الثاني فُخّص لقياس الكفاءة المصرفية لمصرف سورية الدولي الإسلامي باستخدام طريقة التحليل التطويقي للبيانات DEA وإجراء مقارنة تحليلية بين مصرف سورية الدولي الإسلامي ومصارف القطاع الخاص التقليدي السوري.

وأخيراً في الفصل الثالث فُخّص لقياس وتحليل كفاءة التكاليف والربحية وإجراء مقارنة تحليلية بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والقطاع الخاص التقليدي السوري باعتماد على برنامج الإحصائي SPSS واستخدام النسب المالية لقياس كفاءة التكاليف والربحية عبر نموذج ديونت.

الفصل الأول: الكفاءة المصرفية وطرق قياسها

● مقدمة:

قامت الباحثة في هذا الفصل بتوضيح الإطار النظري لعملية تقييم الأداء المصرفي عموماً والكفاءة المصرفية خصوصاً.

ففي المبحث الأول تطرقت الباحثة إلى تقييم الأداء المصرفي من حيث المفهوم والأهداف والأسس العامة والمعايير المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي، بالإضافة إلى توضيح مفهوم الكفاءة المصرفية والطرق الكمية المستخدمة في قياس الكفاءة المصرفية.

أما المبحث الثاني فأشارت الباحثة إلى هيكل القطاع المصرفي السوري، كما أعطت لمحة عن مصرف سورية الدولي الإسلامي.

المبحث الأول: تقييم الأداء المصرفي

أولاً_ مفهوم تقييم الأداء المصرفي:

ينظر إلى تقييم الأداء على أنه جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترة زمنية معينة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة.¹

كما يعرف تقييم الأداء بأنه مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة.²

وبالتالي فقد عرّف الأداء من خلال معايير الفاعلية والكفاءة الاقتصادية حيث تبين أن هذه المعايير قد لا يمكن تحقيقها معاً، لأنه من المحتمل أن يؤدي تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفاعلية لتحقيق الكفاءة الأعلى فالمحتمل أن يكون هناك إنفاق أكثر، فالأداء هو انعكاس للطريقة التي يتم فيها استخدام المنشأة لمواردها البشرية والمادية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.³

ويمكن تقسيم تقييم الأداء إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي⁴:

- الكفاءة (Efficiency): وهي تعبير عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في إحكام العلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات بطريقة كفؤة تهدف إلى تعظيم المخرجات وتخفيض المدخلات.
- الفعالية (Effectiveness): وهي تعبير عن مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وذلك عن طريق بيان العلاقة بين المخطط والفعلي من الأهداف، وفيما إذا نجحت الوحدة في تعبئة مواردها بالكفاءة المطلوبة في تحقيق الأهداف التي وضعتها في خطتها الإنتاجية.
- الإنتاجية (Productivity): فهي نسبة المدخلات إلى المخرجات أو إنها كمية الإنتاج منسوبة لعنصر من عناصر الإنتاج.

1 الكرخي ، مجيد عبد جعفر، "التحليل الكمي الاقتصادي: العلاقات الخطية" ، الجزء الأول ، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2001، ص 33.

2 المهندس، منيرة، "تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (4)، سورية، 2005، ص 163.

3 د. الحسيني، فلاح الحسن - د. الدوري، مؤيد عبد الرحمن، "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 222.

4 العاني، احمد حسين بنال_ الكبيسي، عبد الرحمن، عبيد جمعة، قياس أداء المؤسسات التعليمية باستخدام نموذج لامعلمي: جامعة الأنبار دراسة حالة"، جامعة الأنبار، العراق، 2004، ص 5.

وكثيراً ما يستخدم مصطلح الإنتاجية كمفردة لمصطلح الكفاءة وهذا يعود إلى تداخل المفهومين بشكل كبير ولكن هناك اختلاف فيما بينهما، فعند حساب الإنتاجية لمجموعة من الوحدات الاقتصادية وذلك باشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن الإنتاجية الجزئية لكل عنصر من عناصر المدخلات (كإنتاجية رأس المال، وإنتاجية العمل وغيرها من العناصر) فعندئذٍ يُستخدم مفهوم الكفاءة كمؤشر لترتيب قيم الإنتاجية وبالتالي إن مفهوم الكفاءة يهتم بطريقة أو كيفية استغلال الموارد بهدف تحقيق أقصى مستوى ممكن من مخرجات هذه الموارد، بمعنى آخر يمكن القول بأن مفهوم الإنتاجية هو الإنتاجية الحالية (الحقيقية) أي ما أنتجته عناصر الإنتاج فعلاً بينما مفهوم الكفاءة هي ما يجب أن تنتجه تلك العناصر.¹

ومن ناحية أخرى من الضروري التمييز بين مفهوم الكفاءة ومفهوم الفاعلية، فالفاعلية هي حصيلة تفاعل الأداء الكلي للوحدة الاقتصادية بما يتضمنه من نشاطات فنية ووظيفية وإدارية وما يؤثر فيه من متغيرات داخلية وخارجية، وبما أن الكفاءة هي العلاقة بين المدخلات والمخرجات، فإن الكفاءة تعتبر جزء من مكونات الفاعلية، وتتحقق الفاعلية عندما تصل الوحدة الاقتصادية إلى أهدافها، أما إذا حققت الأهداف بتكلفة عالية فإن كفاءتها في هذه الحالة تصبح منخفضة، بمعنى آخر إن تحقيق الهدف المنشود قد يكون فعالاً من حيث التكلفة ولكن في الواقع قد يؤدي إلى مستوى غير كفء أو أقل كفاءة من حيث تخصيص الموارد.²

مما سبق تستنتج الباحثة أن مفهوم الأداء أشمل وأوسع من مفهوم الكفاءة حيث أن الكفاءة تعبر عن مقياس أو مؤشر للأداء مثلها مثل بقية المقاييس الإنتاجية أو مقاييس الفاعلية وغيرها من المؤشرات والمقاييس وبالتالي إن عملية قياس الكفاءة للمنشأة هي عملية جزئية في تقييم أداء هذه المنشأة أو المؤسسة.

¹ Salerno, C.S. (2003). "What we know about the efficiency of higher education institutions: the best evidence", Center for Higher Education Policy, University of Twente, Netherlands, 2003, p: 16.

² الهيتي، خالد عبد الرحيم - العبيدي، على جاسم، "الاقتصاد الإداري"، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990، ص 63.

ثانياً_ أهداف تقييم الأداء المصرفي: الهدف الأساسي لتقييم الأداء يتجسد في تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد¹، كما تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحقيق الأهداف التالية:²

- 1- قياس مدى كفاءة الأنشطة محل التقييم وفعاليتها، لمعرفة مدى نجاح الوحدة في تحقيق أهدافها، ومدى قدرتها على الاستمرار في العمل.
- 2- الكشف عن الانحرافات في نشاط الوحدة، وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها للنهوض بأدائها.
- 3- توجيه الإدارة نحو مواطن التحسين التي تحقق للمنظمة القدرة التنافسية من خلال احتواء عملية التقييم مؤشرات عن أداء ومراكز المنافسين.
- 4- يساعد تقييم الأداء في وضع الخطط المستقبلية التي من شأنها الحفاظ على الوحدات في السوق حيث أن مخرجات عملية تقييم الأداء هي مدخلات لعملية التخطيط المستقبلي.
- 5- إسهام عملية تقييم الأداء في التطوير الشامل للوحدة من خلال تشخيص المشاكل التي تعاني منها الوحدة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها، وتركيز جهود الإدارة نحو مواطن التحسين التي تعزز للوحدة قدرتها التنافسية.
- 6- تحقيق تقييم للأداء شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد على نتائج تقييم الأداء ابتداءً من الوحدة ثم الصناعة فالقطاع وصولاً للتقييم الشامل.

¹ د. سلام، عماد صلاح، "البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص 110.

² انظر في:

- د. الزبيدي، حمزة محمود، "التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000، ص 81.

- د. جركس، ربي، " دور المؤشرات في تقييم كفاءة الأداء المالي لاستثمارات المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2012، ص 65.

ثالثاً_ أهمية تقييم أداء المصارف الإسلامية لاستثماراتها:

تهدف عملية تقييم الأداء إلى المفاضلة بين الاستثمارات، وقياس مدى نجاحها بتحقيق أهدافها، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة، فالتوسع في حجم الأنشطة الاستثمارية وتنوعها في المصارف الإسلامية، واستقطابها للعديد من المستثمرين، يتطلب تقييم أداء هذه الأنشطة الاستثمارية، من خلال الاستعانة بمؤشرات تساعد في دراسة وتحليل واكتشاف مواطن الخلل والانحراف وبيان أسبابه لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيحها وتجنبها في المستقبل، وتتمثل أهمية تقييم أداء الأنشطة الاستثمارية للمصارف الإسلامية في الآتي:¹

1- معرفة مدى تلبية الأدوات الاستثمارية لاحتياجات العملاء فعندما تكون الأداة الاستثمارية تلبي احتياجات عملاء المصرف، فعلى المصرف التوسع في تقديمها والعكس صحيح.

2- معرفة مخاطر الأدوات الاستثمارية التي يقوم بها المصرف الإسلامي، هل هي مخاطر عالية أو متوسطة أو منخفضة.

3- معرفة مدى تلبية الأدوات الاستثمارية لاحتياجات المستثمرين، وهل تحقق هذه الأداة عائداً مناسباً في ضوء مخاطر التطبيق أم لا، فإذا كان العائد المتوقع الحصول عليه مناسباً مع مخاطر الأداة الاستثمارية، يتم التوسع في تطبيق تلك الأداة والعكس صحيح.

4- معرفة مشكلات ومعوقات تطبيق الأدوات الاستثمارية والتأكد من صحتها الشرعية ومدى منافستها للصيغ التقليدية.

¹ د. البلتاجي، محمد، "تحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية: مربحة- مضاربة- مشاركة"، الندوة الدولية نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، الإمارات، دبي، 2005، ص 6.

رابعاً- العوامل المؤثرة في الأداء المصرفي:¹

يتأثر الأداء المصرفي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (العوامل المنظمة) ومنها ما هو خارجي (العوامل البيئية) وفيما يأتي أهم هذه العوامل:

أ- العوامل المنظمة:

يقصد بالعوامل المنظمة العوامل الداخلية والخاصة بالمصرف ذاته كحجم الأعمال أو الأنشطة في المصرف والتكنولوجيا المستخدمة وكفاءة الإدارة.

1- حجم الأعمال: إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد، وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية المصرف وربحيته.

2- التكنولوجيا المستخدمة: وهي الأساليب المستخدمة في إنجاز العمل المصرفي، ودرجة الأتمتة في هذا العمل، فكلما ازداد استخدم التكنولوجيا وارتفعت درجة الأتمتة في العمل المصرفي كلما أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات المصرفية وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية.

3- الكفاءة الإدارية: أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل المصرف وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية وسمعة حسنة للمصرف.

ب- العوامل البيئية:

وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المصرفي وتنقسم إلى:

1- البيئة القانونية والسياسية: أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه المصرف والقوانين الناظمة للعمل المصرفي في هذا البلد.

2- البيئة الاقتصادية: وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.

3- البيئة الاجتماعية: وهي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية والخدمات التي تقدمها المصارف.

¹ عاصي، أمارة محمد يحيى، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، 2008، ص 92-93.

خامساً_ الأسس العامة لتقييم الأداء المصرفي: من أجل إتمام عملية تقييم الأداء لا بد من مراعاة الاعتبارات والأسس التالية:¹

(1) **تحديد الأهداف:** الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء تتمثل في تحديد الأهداف كون الهدف الأساسي للمصرف هو تنمية نشاطه وتطويره ليوكب التطور الاقتصادي.

(2) **وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل:** بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلاً يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل المصرفي، حيث يتم رسم خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط المصرفي ومن ثم التنسيق بين هذه الخطط للوصول إلى خطة شاملة ومتكاملة.

(3) **تحديد مراكز المسؤولية:** تعتبر مرحلة تحديد مراكز المسؤولية خطوة رئيسية في بناء نظام الرقابة وتقييم الأداء لأن تحديدها يقوم على أساس مبادئ التقسيم الإداري، حيث يخضع كل قسم من أقسام المصرف إلى رقابة وإشراف مسؤول خاص.

(4) **تحديد معايير الأداء:** تمثل معايير الأداء مؤشرات تزود المسؤولين عن رقابة النشاط بأساس سليم لمقارنة الأداء الفعلي بما خطط له وتحديد المعايير من المراحل الصعبة في عملية تقييم الأداء نتيجة لتعدد مؤشرات الأداء المتاحة التي تعكس نتائج نشاط الوحدة الاقتصادية بشكل عام.

سادساً_ المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي:

صاغ المعنيون بالصناعة المصرفية العديد من المعايير التي تصلح لأن تكون ثوابت تقارن بها مؤشرات الأداء المصرفي الفعلي للحكم على كفاءته وفاعليته، وبشكل عام يُمكن تصنيف المعايير الأكثر استخداماً في هذا المجال إلى:²

(1) **المعيار التاريخي:** يستخرج هذا المعيار من فعاليات المصرف ذاته، ويتم إيجاده من حساب متوسط النسب المالية للفترة السابقة ومن ثم يتم حساب النسب في الفترة الحالية وتقارن مع المعدل لتحديد اتجاهات النمو والتطور في الأداء، ويعد هذا المعيار سليماً لتقييم أداء المؤسسة المصرفية مع نفسها على مدار المدد الزمنية المتعاقبة كونه يعرض نقاط القوة أو الضعف التي مرت بها على الرغم من خصوصية وتباين الظروف من سنة إلى أخرى.

¹ د. كعدان، حسان، "الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي مع دراسة حالة تطبيقية على المصرف التجاري السوري"، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سورية، 1997، ص 86.

² انظر في:

- د. الحسيني، فلاح الحسن - د. الدوري، مؤيد عبد الرحمن، "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، مرجع سبق ذكره، ص 238.

- د. الشماع خليل- د. عبد الله خالد أمين، "التحليل المالي للمصارف"، اتحاد المصارف العربية 1990، ص 15-17.

(2) **المعيار القانوني:** هذا المعيار تمثله النسب القانونية التي يحددها المصرف المركزي ويجبر المصارف التجارية والإسلامية الالتزام بها كنسبة الاحتياطي النقدي القانوني ونسبة السيولة ونسبة الملاءة ... وغيرها من النسب التي تصلح أن تكون معايير يمكن الرجوع إليها في عملية التقييم ، من خلال مقارنة المحتسب منها لكل مصرف مع هذه النسب القانونية.

(3) **المعيار القطاعي أو معايير الصناعة:** يشتق هذا المعيار من حساب متوسط النسب في المصارف المماثلة العاملة داخل القطاع المصرفي أو لهذا الأخير ككل، إذ يمكن صياغته على هذا المستوى بالاعتماد على الميزانية المجمعة لجميع المصارف العاملة في الدولة ويتيح هذا المعيار إمكانية مقارنة أداء المؤسسة المصرفية مع مثيلاتها في القطاع نفسه.

(4) **المعايير المستهدفة:** وهي تمثل النسب والمؤشرات المستهدفة والتي يمكن اعتمادها كمعايير للتقييم من خلال مقارنة المتحقق بالمستهدف للوقوف على درجة كفاءة المؤسسة المصرفية في بلوغ أهدافها.

(5) **المعايير المطلقة:** وهي عبارة عن النسب التي استنتجت من التحليل المالي للمنظمات ذات الأداء الجيد وأصبحت هذه النسب معياراً متعارفاً عليه في عمليات تقييم الأداء بين منظمات متعددة وبين قطاعات مختلفة في طبيعة عملها.

عموماً ولغرض تقييم كفاءة الأداء المصرفي تظهر أهمية تحديد النسب المعيارية التي ينبغي استخدامها في متابعة أداء المؤسسة المصرفية، وفي هذا المجال اعتمدت الباحثة على **المعيار التاريخي** لقياس كفاءة مصرف سورية الدولي الإسلامي وتحديد مستوى تطور أدائه عبر الزمن، وبما أن الحكم على طبيعة ومستوى أداء المصرف المذكور على المدى الزمني يستلزم مقارنته بمعيار معين كون أن استخدام النسب والمؤشرات المالية في تقييم كفاءة أداء الوحدة الاقتصادية يعطي تصوراً عن واقع نشاطها إلا أن هذا التصور يبقى غير واضح إذا لم يقارن بواقع قياسي أو مثالي أو كما يُعرف اصطلاحاً بالنموذجي للوقوف على المستوى الذي بلغته الوحدة الاقتصادية في أدائها وهل أنها طورت في هذا الجانب أو ذاك أو تراجعت أو أنها ظلت على حالها وذلك على المستوى الكلي للصناعة المصرفية، فلكل نسبة هناك حاجة لبعض معايير المقارنة لغرض المقايسة أو المعايرة لتوفير الأساس للحكم، اعتمدت الباحثة على **المعيار الصناعي** لتحديد مستوى أداء مصرف سورية الدولي الإسلامي على مستوى الصناعة المصرفية السورية، وذلك من خلال حساب متوسط أداء القطاع المصرفي الخاص التقليدي واعتباره معياراً يتم من خلاله قياس كفاءة أداء المصرف، وكون المعيار المستهدف هو استبعت الباحثة باقي المعايير، كون المعيار القانوني يحدده المصرف المركزي ويجبر المصارف على إتباعه وبالتالي لا يمكن اعتماده في رأي الباحثة كمعيار لقياس كفاءة أداء المصرف، وكون المعيار المستهدف هو معيار داخلي خاص بكل مصرف، وبما أن التجربة المصرفية السورية هي تجربة حديثة نسبياً ولا يوجد معايير

متعارف عليها عموماً فلا يمكن أيضاً الاعتماد على المعايير المطلقة كأساس للحكم على الكفاءة المصرفية لمصرف سورية الدولي الإسلامي.

سابعاً_ مفهوم الكفاءة المصرفية:

ارتبط مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية الأساسية والمتمثلة في كيفية تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة للمجتمع، وتعد الكفاءة الاقتصادية إحدى القضايا المهمة في علم الاقتصاد وتدرس هذه الكفاءة كيفية استخدام الموارد النادرة والعمل على تجنب التبديد في موارد المجتمع أو استخدامها بأكبر قدر ممكن من الفاعلية لإشباع حاجات ورغبات الناس وقد ركز الإسلام على هذه الخاصية وأسماها استخدام الموارد الاستخدام الأمثل، وقد تعددت التعاريف التي تُشير إلى مفهوم الكفاءة عموماً:

فقد عرفت الكفاءة على أنها: (على أنها الطريقة المثلى لاستعمال الموارد).¹

وتعرّف الكفاءة أيضاً على أنها: (استخدام موارد الاقتصاد بأكبر قدر من الفاعلية لإشباع حاجات الناس ورغباتهم وتحديد أدق يصل الإنتاج حد الكفاءة حين لا يستطيع المجتمع أن ينتج كمية أكبر من إحدى السلع من دون خفض إنتاج سلعة أخرى).²

وبالتالي تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية من جهة، وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى.³

وعموماً لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، خاصة من حيث المبدأ المتمثل أساساً في الاستغلال الأمثل للموارد أو تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة للمؤسسة المصرفية أو تحقيق مخرجات معينة بأدنى تكلفة ممكنة، ولكن قد يبرز اختلاف وتباين عند تطبيق وقياس الكفاءة في المؤسسات المصرفية عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى وذلك نتيجة لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسات المصرفية ولصعوبة تحديد مدخلاتها ومخرجاتها، بالإضافة إلى اختلاف القوانين والتشريعات المنظمة لأعمالها، ونتيجة لذلك تظهر العديد من مصطلحات الكفاءة والتي قد تعبر عن جانب من جوانب نشاط المؤسسة المصرفية.⁴

¹ عبد العال، طارق، "تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 22.

² الجموعي، قريشي محمد، " قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية: دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 - 2003"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 9.

³ فاطمة الزهراء، نوري، " قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية - دراسة حالة البنوك الجزائرية 2004 -

2008"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السادس والعشرون، 2012، ص 19.

⁴ Robert, T. , "Defferences across First district banks in operational efficiency", New England economic review ,USA, 1995, p: 41.

ثامناً- الطرق الكمية المستخدمة في قياس الكفاءة المصرفية:¹

تخلق المنافسة المتزايدة باستمرار في سوق الخدمات المالية الحاجة للوصول إلى معلومات من شأنها السماح بتقييم كفاءة هذه المصارف، وقد تعددت وتنوعت طرق وأدوات قياس الكفاءة المصرفية عبر تطور الدراسات التطبيقية حيث يمكن تصنيفها في ثلاثة طرق أساسية وهي: (الطريقة اللامعلمية، والطريقة المعلمية، و الطرق التقليدية المعتمدة على النسب المالية).

(1) الطريقة اللامعلمية القائمة على طريقة التحليل التطويقي للبيانات (Data Envelopment Analysis /DEA/):

(أ) مفهوم طريقة التحليل التطويقي للبيانات DEA:²

يعود فضل بناء أسلوب DEA إلى Charnes-Cooper-Rhodes، في تقدير الكفاءة الفنية للمدارس التي تشمل مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات بدون توفر معلومات عن أسعارها. ويُعرف أسلوب التحليل التطويقي للبيانات بأنه ذلك الأسلوب الذي يستخدم البرمجة الرياضية الخطية لإيجاد الكفاءة النسبية لتشكيلة من وحدات اتخاذ القرار "Decision-Making Units" "DMUs"، والتي تستعمل مجموعة متعددة من المدخلات والمخرجات، وذلك بقسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل منشأة، ويتم مقارنة هذه النسبة مع المنشآت الأخرى، وإذا حصلت منشأة ما على أفضل نسبة كفاءة فإنها تصبح "حدود كفاءة"، وتقاس درجة عدم الكفاءة للمنشآت الأخرى نسبة إلى الحدود الكفاءة باستعمال الطرق الرياضية، ويكون مؤشر الكفاءة للمنشأة محصور بين القيمة واحد (1) والذي يمثل الكفاءة الكاملة، وبين المؤشر ذو القيمة صفر (0) والذي يمثل عدم الكفاءة الكاملة.

¹ انظر في:

- د. بورقية شوقي، "تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص35.

- د. معراج هوارى، "قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر"، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011، ص 48.

- Jeffrey, A.C, "Estimation of Economies of Scale in Banking Using a Generalized Funcyional Form", Journal of Money, Credit, and Banking , Vol 16 , No . 1, p:53-68.

- Allen N.B, Diana H, [And Others], "Bank efficiency derived from the profit function", Journal of Baking and Finance, 1993, P: 317-347.

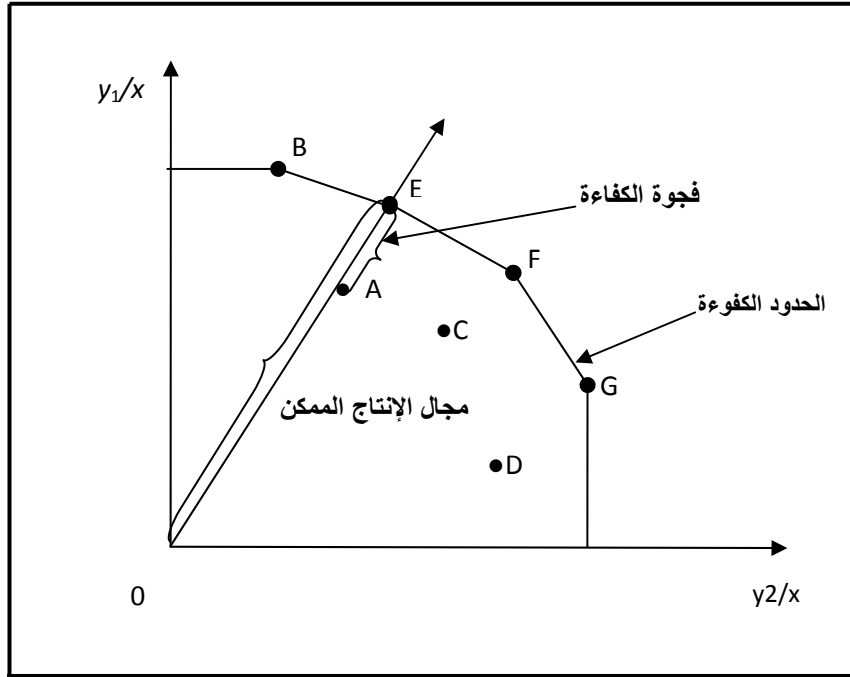
² انظر في:

- د. عبد مولاة وليد، "كفاءة البنوك العربية"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 104، السنة العاشرة، الكويت، 2011، ص 4-5.

- د. صوران يوسف، د. منصورى عبد الكريم، "تحديد الاقتصاديات المرجعية في مجال التنمية المستدامة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA): دراسة حالة الاقتصاديات العربية"، جامعة سعيدة، الجزائر، 2012، ص 5.

أما سبب تسمية هذا الأسلوب باسم التحليل التطويقي للبيانات فيعود إلى كون الوحدات ذات الكفاءة الإدارية تكون في المقدمة وتطوق (تغلف) الوحدات الإدارية غير الكفوءة، وعليه يتم تحليل البيانات التي تغلفها الوحدات الكفوءة، كما هو موضح في الشكل رقم (1):¹

شكل رقم (1) يوضح أسلوب التحليل التطويقي للبيانات DEA:



حيث يمثل الشكل رقم (1) مجموعة من وحدات اتخاذ القرار تنتج المنتجين y_1 و y_2 باستعمال المدخل x ، ويظهر مجال الإنتاج الممكن بين المحورين y_2/x و y_1/x ، والحدود الكفوءة المكونة من الوحدات G-F-E-B، حيث تعتبر هذه الأخيرة ذات كفاءة إنتاجية كاملة بالمقارنة بالنقاط D-C-A التي لا تحسن استخدام مدخلاتها المتاحة، ويتم حساب كفاءة هذه الأخيرة بالمقارنة مع الحدود الكفوءة، كأن نحسب كفاءة الوحدة A عن طريق قسمة الشعاع \vec{OA} على الشعاع \vec{OE} فتكون النتيجة 0.75 ويعني أن الوحدة هذه يمكنها أن تزيد من مخرجاتها بنسبة 25% دون المساس بالمدخلات، وهكذا يتم قياس و تحسين الكفاءة بالنسبة لـ C و D، ويسمي أسلوب DEA المنشأة المراد قياس كفاءتها بوحدته اتخاذ القرار DMU.

¹ Seiford L. M., Tone K., "Introduction To Data Envelopment Analysis And Its Uses", Springer Science and Business Media, USA, 2006, P:

- ويصنف أسلوب DEA كأحسن وسيلة للمقارنة المرجعية (Benchmark) للعديد من الأسباب من أهمها:
- لتمييزه بتحديد أحسن الوحدات النظرية بالنسبة للوحدات غير الكفوءة بالاعتماد على مدخلات ومخرجات متعددة حيث لا يتطلب قياس الكفاءة بهذا الأسلوب توفر معلومات عن أسعار المدخلات أو المخرجات.
 - لا يتطلب أن تكون المدخلات والمخرجات من نفس وحدة القياس.
 - يتم التركيز على كل وحدات اتخاذ القرار وليس على متوسط العينة.
 - ليس هناك تقييد في استعمال شكل معين من أشكال دوال الإنتاج.
 - يرضي معايير العدالة الصارمة في التقييم النسبي لكل وحدة قرار.

(ب) تحديد مدخلات ومخرجات نموذج DEA:¹

بشكل عام يُمكن اعتبار أي مصرف على أنه وسيط مالي يقوم بجمع المدخرات ويقوم بتوظيفها في عمليات مصرفية واستثمارية عديدة، ونتيجة لذلك يمكن اعتبار الودائع ورأس مال المصرف كمدخلات للنموذج في حين يمكن اعتبار أصول المصرف وعمليات التمويل والاستثمار كمخرجات للنموذج، عندئذ تكون متغيرات النموذج كما يلي:

● مدخلات النموذج: وتشمل (الودائع، ورأس المال) كما يلي:

المدخل الأول: الودائع وتعد من أهم مصادر أموال المصرف غير الذاتية (حيث يُعتبر من أهم الموارد الخارجية للمصرف)، ويختلف مفهوم الودائع بين المصارف الإسلامية والتقليدية، وفيما يلي توضيح لأهم أنواع الودائع في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

(1) الودائع في المصارف التقليدية: يمكن تصنيف الودائع في المصارف التقليدية إلى ثلاثة تصنيفات أساسية كما يلي:

أ- الودائع الجارية (تحت الطلب):

يطلق على الودائع الجارية الودائع تحت الطلب، وهي عبارة عن اتفاق بين المصرف والزيون، يودع بموجبه الزيون مبلغاً من النقود لدى المصرف، على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون إخطار سابق منه، وتتميز الودائع الجارية عن ودائع التوفير والودائع لأجل بحركتها الكبيرة بالزيادة والنقصان وبانعدام الفائدة عليها.

¹ انظر في:

- د. الشعار، محمد نضال، "أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي"، الجندي للطباعة والنشر، حلب، 2005، ص 185-188.
- د. هندي، منير إبراهيم، "إدارة الأسواق والمنشآت المالية"، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2002، ص 264.
- د. سمحان، حسين محمد، "العمليات المصرفية الإسلامية: المفهوم والمحاسبة"، مطابع الشمس، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 15.
- د. سمحان، حسين محمد، د. مبارك موسى عمر، "محاسبة المصارف الإسلامية: في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص 28.
- د. زعتري، علاء الدين، "المصارف الإسلامية وماذا يجب أن يعرف عنها"، دار غار حراء، سورية، 2006، ص 82-96.

ب - ودائع التوفير:

تمثل ودائع التوفير اتفاق بين المصرف والزبون ، يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف مقابل الحصول على فائدة، على أن يكون للزبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه، وتضع معظم التشريعات حد أقصى للمبلغ الذي يمكن للمودع سحبه في الشهر، وذلك حماية للمصرف من التعرض لمخاطر العسر المالي، إلا إن المصارف عادة ما تتجاوز عن تطبيق هذا المبدأ رغبة في تشجيع الادخار وتنمية الموارد المالية للمصرف، ويحمل صاحب وديعة التوفير دفتر تسجل فيه المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة والفائدة المستحقة والرصيد وتحسب الفائدة على اقل رصيد شهري للحساب.

ج - الودائع لأجل:

تمثل الودائع لأجل اتفاق بين المصرف والزبون ، يودع الأخير بموجبه مبلغا من النقود لدى المصرف لا يجوز له سحبه أو سحب جزء منه قبل تاريخ متفق عليه ، وفي مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة بصفة دورية أو يحصل عليها في نهاية مدة الإيداع، وعادة ما يشترط في الودائع لأجل ألا يقل المبلغ المودع عن قدر معين وعادةً يتدرج معدل الفائدة في التصاعد كلما زاد المبلغ المودع أو كلما طالت فترة الإيداع .

(2) الودائع في المصارف الإسلامية: تقسم الودائع (الحسابات) في المصارف الإسلامية من حيث نوع العقد

إلى نوعين أساسيين:

أ- الودائع على سبيل القرض (حسابات الائتمان، الحسابات الجارية): وهي الأموال التي يقدمها العملاء للمصرف دون قصد الاستثمار مدفوعين بحاجتهم إلى الانتفاع بخدمة التعامل عليها بالشيكات أو الانتفاع بالخدمات المصرفية التي يمكن أن يقدمها المصرف (كعمليات تحصيل قيمة الشيكات المسحوبة لصالحه ودفع قيمة الشيكات المسحوبة عليه خصماً من حسابه، إضافة إلى إجراء التحويلات للداخل والخارج..... وغيرها من الخدمات التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية) أو الحاجة إلى الاحتفاظ بالسيولة التي لديهم في مكان آمن، فتقبل الأموال على أنها قروض تلتزم بردها دون زيادة أو نقصان، ولكن المصارف الإسلامية هنا تحصل على تفويض من صاحب المال (المودع) يمكنها من التصرف في الأموال المودعة على ضمان المصرف الإسلامي وبهذا فلا يكون للمودع أي حق في نتائج استثمار هذا المال كما أنه لا يتحمل أي مسؤولية (خسارة) ناجمة عن الاستثمار وتكون عوائد هذا الاستثمار خالصة للمصرف الإسلامي عملاً بقاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان* .

* وقد ورد في توصيات مؤتمر المصرف الإسلامي المنعقد في دبي في أيار 1979 ما يلي: (عدم استحقاق الحساب الجاري أي نصيب في أرباح الاستثمار).

ب- الودائع على سبيل المضاربة (الحسابات الاستثمارية): تقبل المصارف الإسلامية الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة بحيث يكون المصرف مضارباً وأصحاب الحسابات الاستثمارية رب المال وقد تكون هذه المضاربة مقيدة كما في حسابات الاستثمار المقيدة أو قد تكون المضاربة مطلقة كما في حسابات الاستثمار المطلقة، وتقوم المصارف الإسلامية باستثمار أرصدة هذه الحسابات على ضمان أصحابها فإذا ربح المصرف توزع أرباح الاستثمار بينه وبين أصحاب الاستثمار بالنسب المتفق عليها عند فتح الحساب وإذا خسر المصرف دون تقصير منه فيتحمل أصحاب الاستثمار هذه الخسائر، وبشكل عام تقسم حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية إلى:

✓ **حسابات الاستثمار المشترك:** تقسم هذه الحسابات عادة إلى ثلاثة أقسام وتقبل على أساس اعتبارها وحده شريكة في الأرباح المحققة في السنة المالية الواحدة، وأهم أنواع هذه الحسابات (حسابات التوفير، حسابات تحت إشعار، حسابات لأجل).

✓ **حسابات الاستثمار المخصص (مضاربة مقيدة):** هي حسابات يتم الاتفاق مع أصحابها على استثمارها في مشاريع محددة، حيث تشارك هذه الحسابات في نتائج هذه المشاريع ولا يجوز السحب منها عادة إلا بعد تصفية المشروع ومعرفة نتائج أعماله، هذه الحسابات لا تخطط مع حسابات الاستثمار المشترك وبالتالي لاعلاقة لأصحاب هذه الحسابات بأرباح أو خسائر حسابات الاستثمار المشترك.

✓ **المحافظ الاستثمارية:** هي نوع من الحسابات الاستثمارية لأجل وهي تشبه شهادات الإيداع المصرفية، إلا أنها تقبل على أساس المضاربة الشرعية، فالمشارك في المحفظة الاستثمارية هو رب مال بنسبة الأسهم التي يملكها من تلك المحفظة والمصرف الإسلامي هو المضارب وبالتالي تطبق على هذه المحافظ أحكام المضاربة الشرعية، وتفكر المصارف الإسلامية في تطوير هذه المحافظ حتى يصبح بالإمكان تداولها في الأسواق المالية كما هو حالها بالنسبة لما يتعلق بسندات المقارضة.

✓ **الودائع المشروطة:** حيث تقبل الودائع المشروطة على أنها حساب جاري يمكن استثماره لصالح العميل (إذا ما وجد المصرف مشروعاً يحقق شروط العميل والتي عادةً ما تتعلق بالربحية وفترة الاستثمار) إذا ما توفرت هذه الشروط حينئذٍ تتحول الوديعة من الحساب الجاري إلى حساب المشروع الذي ينفذ باسم العميل ولصالحه (ولتخرج العملية كلها من دفاتر المصرف) أما دور المصرف فيما بعد يقتصر تنفيذ تعليمات العميل بشأن المشروع [ويمكن تشبيه ذلك بدور أمين الاستثمار الذي تمارسه المصارف التقليدية في إدارتها لصناديق الاستثمار لصالح عملائها]، ويمكن اعتبار الحسابات أو الودائع المشروطة نوع مستحدث من الودائع تأخذ به المصارف الإسلامية التي تعمل في دول لا يعفيها من القوانين المصرفية التي تخضع لها المصارف التقليدية (والتي لا تسمح لها بتلقي الودائع على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة) مثال ذلك المصارف العاملة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وبالتالي يتضمن المدخل الأول في نموذج DEA في المصارف التقليدية البنود التالية (ودائع المصارف والمؤسسات المالية+ودائع العملاء)، بينما يشمل المدخل الأول بالنسبة للمصارف الإسلامية البنود التالية: (ودائع المصارف والمؤسسات المالية+ أرصدة الحسابات الجارية للعملاء+ حقوق أصحاب الاستثمار المطلق).

المدخل الثاني: رأس المال ويقصد به مجموع الأموال التي دفعها المساهمين في تأسيس المصرف بالفعل مساهمة منهم في تكوين رأس ماله، ومع إن هذا المصدر يشكل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر، إلا إنه من الضروري الاهتمام به لأنه يساعد على زيادة الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف خاصة أصحاب الودائع منهم.

وبالتالي يتضمن المدخل الثاني في نموذج DEA بالنسبة للمصارف التقليدية والإسلامية على حدة سواء البند المتضمن رأس المال المدفوع.

✓ **مخرجات النموذج:** وتشمل (الأصول، عمليات التمويل والاستثمار) كما يلي:

المخرج الأول: الأصول ويقصد بها الأموال التي يتم بها أو في ضوءها توزيع الموارد المالية المتاحة للمصرف بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة التي تظهر تفاوتاً كبيراً من حيث السيولة ومن حيث تحقيق الأرباح، ولما كان لكلا الهدفين (السيولة والربحية) أهميتهما بالنسبة للمصارف، فإن المصارف تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزء آخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية غير إنها لا تدر إلا ربحاً زهيداً (كأذونات الخزينة والأوراق التجارية المخصومة) ثم توزع ما تبقى من مواردها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكون أقل سيولة من الأنواع السابقة ولكنها أكثر ربحية.

وبالتالي يتضمن المخرج الأول في نموذج DEA بالنسبة للمصارف التقليدية والإسلامية على حدة سواء البند المتضمن إجمالي الموجودات.

المخرج الثاني: عمليات التمويل والاستثمار: فيما يتعلق بالمصارف التقليدية تعتبر وظيفة منح القروض والسلف متلازمة بالأهمية مع وظيفة قبول الودائع فالمصارف لن تستطيع الحصول على الودائع دون دفع مقابل لأصحاب هذه الودائع ومن أهم الوسائل التي تمكن المصارف من دفع هذه التكاليف إضافة إلى تكلفة الأموال من المصادر الأخرى استثمار هذه الأموال المتاحة بشكل فعال وأهم وسيلة لاستغلال هذه الموارد هي وسيلة منح القروض والسلف مقابل الحصول على فائدة محددة سلفاً من المقترض.

ولما كان الإقراض الذي يمثل النشاط الأساسي للمصارف التقليدية لا يتناسب مع طبيعة عمليات المصارف الإسلامية، فقد استحدثت المصارف الإسلامية سبل استثمارية تتلاءم مع واقعها، ومن أبرز هذه السبل ما يلي:

أ- الشراكة (الشركة، المشاركة، الاشتراك): وهي صورة من صور المشاركة، وتعني خلط مال المصرف بمال الغير بطريقة لا تميزها عن بعضها، وذلك بغرض استخدامه في إنشاء مشروع أو شراء بضاعة وبيعها، على أن يقتسم الربح والخسارة بين الشركاء على أساس حصة كلٍ منهم في رأس المال، وإذا ما تولى أحد الشركاء مسؤولية الإدارة حينئذٍ يخصص له نسبة أو حصة من صافي الربح قبل اقتسامه وذلك حسب ما ينص عليه في عقد الشركة.

فالشراكة بين المصرف والعميل يمكن أن تتم بعملية واحدة فقط تنتهي بانتهاء تنفيذها وتسمى المشاركة في صفقة معينة (المشاركة المباشرة) أو قد تكون المشاركة ثابتة تنتهي بانتهاء المشروع وتسمى المشاركة الدائمة [حيث يتم توزيع الربح وفقاً لنسب رأس مال الشركاء (المصرف والعميل) أما إذا قام أحد الشريكين بإضافة مجهود العمل أيضاً بالإضافة إلى رأس المال فيجب تخصيص نسبة من الربح عن جهد العمل ثم يوزع الباقي حسب نسب رأس المال بينهما]، أما في الشراكة المتناقصة ففيها يعطي المصرف الحق للعميل في أن يحل محله وذلك بشراء حصته بعد فترة معينة على دفعة واحدة أو على دفعات، ويجوز للمصرف أن يبيع حصته لطرف ثالث غير الشريك الأصلي كما أجاز للعميل أن يفعل نفس الشيء.

ويتميز أسلوب المصرف الإسلامي في التمويل بأسلوب الشراكة عن أساليب البنوك التقليدية في التمويل بالإقراض بفائدة في أن مشاركة المصرف الإسلامي تتطلب اشتراك المصرف بخبراته المختلفة في البحث عن أفضل مجالات الاستثمار والطرق التي تؤدي إلى ضمان نجاح المشروع وتؤكد ربحيته وبالتالي تزيد أرباح البنك الأمر الذي يؤدي إلى زيادة موارده بعد ذلك.

ب- المضاربة: تعرف هيئة المحاسبة المالية والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية المضاربة على أنها: (شركة في الربح بين المال والعمل، تتعقد بين أصحاب الاستثمار (أرباب المال) والمصرف (المضارب) الذي يعلن القبول العام لتلك الأموال للقيام باستثمارها واقتسام الربح حسب الاتفاق وتحمل الخسارة لرب المال إلا في حالات تعدي المصرف (المضارب) أو تقصيره أو مخالفته للشروط فإنه يتحمل ما نشأ بسببها).

ت- المربحة: وتُعرف على أنها: اتفاق بين مشتري (العميل) و بائع (المصرف) لبيع سلعة معينة قد توجد لدى البائع أو يمكنه شراؤها ليعيد بيعها للمشتري وذلك وفقاً لمواصفات محددة للسلعة وعلى أساس سعر يمثل التكلفة مضافاً إليها هامش ربح يتفق عليه الطرفان وقد يتم التسليم فوراً أو آجلاً كما قد يتم الدفع نقداً أو بالأجل أو بالتقسيط (وإن كان سداد قيمة البضاعة بالأجل أو بالتقسيط هو السائد في تعاملات المصارف الإسلامية).

وبالتالي يتضمن المخرج الثاني في نموذج DEA في المصارف التقليدية البنود التالية (موجودات مالية للمتاجرة+ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة+ موجودات مالية متوفرة للبيع+ موجودات مالية قروض وسلف+ موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق)، بينما يشمل المخرج الثاني بالنسبة للمصارف الإسلامية البنود التالية: (موجودات قيد التصفية أو الاستثمار+ ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية+ الإجارة المنتهية بالتملك+ استثمارات في شركات تابعة وزميلة+ موجودات مالية متوفرة للبيع+ موجودات متوفرة للمتاجرة+ موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق+صناديق الاستثمار).

(2) الطرق المعلمية: حيث تقسم الطرق المعلمية لطريقتين أساسيتين هي:

(أ) التوزيع الحر (Distribution free Approach /DFA/): حيث تفترض هذه الطريقة أن لكل مصرف مستوى متوسط من الكفاءة على مر الزمن، مما يمكننا أن نفرق بين عدم الكفاءة والخطأ العشوائي، على افتراض أن عدم الكفاءة ثابت في حين أن الأخطاء العشوائية تقترب من الصفر في كل فترة حيث بالإمكان استخدامه عندما تتوافر البيانات لأكثر من سنة.

(ب) طريقة الحدود العشوائية (Stochastic Frontier Approach /SFA/): استخدمت هذه الطريقة عام 1977 وتستخدم عموماً نماذج تطبيقية لدالة التكلفة والربح أو الإنتاج، وقامت بتقديم نماذج محددة لتقييم حدود الكفاءة، حيث تعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة تتضمن أسعار المدخلات ومستوى مزيج المخرجات، وتشكل التكلفة الكلية المقدرة (المتوقعة) الحد العشوائي الذي يفترض انه يمثل أفضل تطبيق، وبالتالي فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق مع افتراض مراقبة النموذج لجميع مكونات التكلفة باستثناء "كفاءة إكس"، ومن الجدير بالذكر أن بعض محددات التكلفة بخلاف تكلفة إكس لا يمكن مراقبتها لأنها غير معروفة أو لا يمكن قياسها، تتمثل في الأخطاء العشوائية للانحدار، والتي تكون موزعة توزيعاً طبيعياً؛ في حين أن الأخطاء الناتجة عن كفاءة إكس يفترض أن تكون موزعة توزيعاً نصف طبيعي أو تأخذ منحني اتجاه واحد، وبالعودة للخصائص الإحصائية للتوزيعين (الطبيعي والنصف طبيعي)، يمكن تمييز الانحراف بين التكلفة الحالية و المتوقعة المرتبطة بكفاءة إكس عن الانحراف بين التكاليفتين المرتبط بالعوامل الأخرى أو الأخطاء العشوائية. وقد قدم (Berger & Humphrey) انتقاداً لهذه الطريقة وبين تطبيقاً أن الأخطاء أو الانحرافات الناتجة عن كفاءة إكس ليست موزعة توزيعاً نصف طبيعي، وقدم طريقة أخرى لقياس الكفاءة تعرف بطريقة: " الحد السميكة".

* تقاس كفاءة إكس النسبية للمصرف عن طريق درجة اختلاف التكلفة الحالية عن قيمتها المتوقعة، مع افتراض أن التكلفة الحالية للمصرف لا يمكن أن تكون أقل من قيمتها المتوقعة.

ت) طريقة الحد السميك (Thick Frontier Approach /TSA/): تم تطوير هذه الطريقة من طرف (Berger & Humphrey) وذلك سنة 1991، وتستمد عناصرها من الطريقتين السابقتين (طريقة التكلفة العشوائية وطريقة التحليل التطويقي للبيانات) فهي تتبنى فرضية أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية ومرتبطة أيضاً بكفاءة إكس، وهو ما يتوافق وطريقة الحدود العشوائية، بالإضافة لذلك تفترض أن أفضل تطبيق يظهر من خلال عينات فرعية من المصارف مثلما تطبقه طريقة التحليل التطويقي للبيانات.

تفترض هذه الطريقة أنه في متوسط المصارف التي تتمتع نسبياً بمتوسط تكلفة منخفض** تشكل معياراً للكفاءة التشغيلية والتي من خلالها يمكن قياس الكفاءة للمصارف الأخرى، حيث تتحدد أو تعرف المصارف ذات التكلفة المتوسطة المنخفضة بأنها تلك المصارف التي تقع في أدنى ربايعي أو ربعي من حيث متوسط التكلفة ضمن المجموعة أو العينة، ويتحدد أفضل تطبيق عن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية المحدودة بهذه المصارف، وعليه تعود في هذه الحالة، انحرافات التكلفة الحالية عن قيمتها المتوقعة للخطأ العشوائي فقط.

✓ وقد اعتمدت الباحثة على الطريقة اللامعلمية في هذه الدراسة كون أن الطريقة اللامعلمية لا تتطلب افتراضات كثيرة حول توزيع المجتمع كما هو الحال عادة في الطرق المعلمية، وهذه ميزة كبيرة لأن مستخدم الطرق الإحصائية قد لا يعرف ما إذا كانت الافتراضات التي تقوم عليها متحققة في بياناته، أو قد يعرف أن بعضاً منها أوكلاً غير متحققة. واستخدام طريقة معلمية دون التأكد من تحقق الافتراضات التي بنيت عليها يؤدي لنتائج قد لا تزيد دقتها عن دقة التخمين المجرد، أما الطرق اللامعلمية فإن الافتراضات القليلة التي قد تتطلبها (بعض الطرق اللامعلمية لا تتطلب أي افتراضات حول التوزيع) تكون عادة عامة ومن النوع الذي يتحقق في معظم التطبيقات مثل افتراض أن التوزيع كمي، وبالتالي تتناسب الطريقة اللامعلمية مع حجم العينات الصغيرة نسبياً والتي قد لا يكون توزيعها طبيعياً كما هو الحال في هذه الدراسة حيث حجم العينة تتمثل في 7 مصارف تقليدية إضافة إلى مصرف سورية الدولي الإسلامي هذا من جهة، وكون أن الطريقة اللامعلمية تناسب قياس الكفاءة المصرفية سواء للمصارف الإسلامية أو المصارف التقليدية من جهة أخرى.

** (التكلفة الإجمالية / الأصول الإجمالية).

(3) الطرق التقليدية المعتمدة على النسب المالية: يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية مدخلاً كلاسيكياً لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية والمصرفية على السواء، ولا زال التحليل المالي يكتسي أهمية كبيرة لدى الاقتصاديين، خاصة التحليل الديناميكي والتحليل المقارن، لكن انتقدت هذه الطرق في عدة نقاط من أهمها إهمال الأهمية النسبية للمدخلات والمخرجات المتعددة للعمليات المصرفية، بالإضافة إلى أنها تعطي صورة جزئية وغير مكتملة لأداء المصرف، ولا تعطي هذه الطرق نظرة طويلة الأجل لكفاءة المصرف، وقد اعتمدت الباحثة على الطريقة التقليدية في قياس وتحليل كفاءة التكاليف لمصرف سورية الدولي الإسلامي بالإضافة إلى قياس وتحليل كفاءة المصرف في تحقيق الربحية عبر الاعتماد على نموذج ديبيونت حيث يعتبر هذا النموذج نموذجاً متكافئاً لقياس العائد أو الربحية المصرفية حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة المصرفية في إدارة التكاليف، وإنتاجية الأصول على ربحية هذه الأصول ما يعرف بمؤشر العائد على الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حقوق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول، حيث يمكن تحليل مؤشر العائد على الأصول إلى مؤشرين رئيسيين هما:

(1) مؤشر هامش الربح (PM): يوضح هذا المؤشر الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، حيث يوجد علاقة طردية بين هذا المؤشر وكفاءة المصرف في إدارة ومراقبة تكاليفه وهو ما سيتم توضيحه في الفقرة الأولى من هذا المبحث.

(2) مؤشر منفعة الأصول أو استعمال الأصول (AU): حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول ويمثل إنتاجية الأصول، وتوجد علاقة طردية بين هذا المؤشر وجودة استعمال الأصول. وعليه فإن مؤشر العائد على الأصول ينتج عن حاصل ضرب مؤشر هامش الربح بمؤشر منفعة الأصول. أما المساهمة الثانية لنظام ديبيونت فهي شرح وتوضيح العلاقة بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية حيث إن الفرق بين الاثنين ينبع من استخدام مضاعف حقوق الملكية أو ما يسمى بالرافعة المالية.

أ) مؤشر هامش الربح لقياس الكفاءة المصرفية:¹

يعتبر مؤشر هامش الربح أحد أهم المؤشرات المالية المستخدمة في قياس كفاءة المصرف في إدارة تكاليفه، حيث يوجد علاقة طردية بين قيمة المؤشر وقيمة العائد على الأصول الذي يعتبر المؤشر الرئيسي لربحية المصرف، فكلما كان مرتفعاً كلما دل على قدرة المصرف في التحكم ومراقبة تكاليفه وإدارتها بشكل كفء، ولا يتحقق الارتفاع في مؤشر هامش الربح إلا بالتحكم ومراقبة التكاليف المصرفية التي تتضمن تكاليف الاستغلال المصرفي وتكاليف خارج الاستغلال المصرفي.

ويُعبّر عادة عن مؤشر هامش الربح بالمعادلة التالية:

$$(1) \dots\dots\dots \text{هامش الربح} = \frac{\text{النتيجة الصافية} / \text{الإيرادات الإجمالية}}$$

حيث أن:

✓ **النتيجة الصافية:** وهي نتيجة الدورة الصافية بعد طرح الضريبة في حال وجود ضرائب، وتساوي الإيرادات الإجمالية مطروحاً منها التكاليف الإجمالية وقيمة الضرائب.

✓ **الإيرادات الإجمالية:** وتتضمن مجموع بندي الإيرادات المصرفية والإيرادات الأخرى.

فتكون المعادلة (1) على النحو التالي:

$$(2) \dots\dots\dots \text{هامش الربح} = \frac{\text{الإيرادات الإجمالية} - \text{التكاليف الإجمالية} - \text{الضرائب}}{\text{الإيرادات الإجمالية}}$$

ويمكن كتابة المعادلة (2) على النحو التالي:

$$(3) \dots\dots\dots \text{هامش الربح} = \frac{\text{الإيرادات الإجمالية}}{\text{الإيرادات الإجمالية}} - \frac{\text{التكاليف الإجمالية}}{\text{الإيرادات الإجمالية}} - \frac{\text{الضرائب}}{\text{الإيرادات الإجمالية}}$$

وإذا تمت تجزئة التكاليف الإجمالية إلى تكاليف الاستغلال المصرفي وتكاليف خارج الاستغلال المصرفي فتكون لدينا المعادلة (3) على النحو التالي:

$$(4) \dots\dots\dots \text{هامش الربح} = 1 - \frac{\text{تكاليف الاستغلال المصرفي}}{\text{الإيرادات الإجمالية}} - \frac{\text{تكاليف خارج الاستغلال المصرفي}}{\text{الإيرادات الإجمالية}} - \frac{\text{الضرائب}}{\text{الإيرادات الإجمالية}}$$

¹ الجموعي، قريشي محمد، " قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية: دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 103-104.

حيث:

✓ تكاليف الاستغلال المصرفي : تتمثل في الفوائد وتكاليف مماثلة والعمولات وتكاليف أخرى للاستغلال المصرفي.
✓ تكاليف خارج الاستغلال المصرفي: وتعرف بالتكاليف الأخرى وتتمثل في: تكاليف الاستغلال العام ومخصصات ومؤونات خسائر الديون غير المسترجعة ومخصصات والاهتلاكات ومؤونات الأصول الثابتة المادية والمعنوية وأخيراً المصاريف الاستثنائية.

يُلاحظ مما سبق بأن مؤشر هامش الربح يعبر عن ما تبقى من الإيرادات بعد استنفاد تكاليف الاستغلال المصرفي وتكاليف خارج الاستغلال المصرفي يليه قيمة الضرائب إذا غطت الإيرادات ذلك، ومن خلال تجزئة تكاليف الاستغلال المصرفي وتكاليف خارج الاستغلال المصرفي إلى عناصرها الجزئية يمكن تحديد ومراقبة مدى استنفاد كل عنصر لإيرادات المؤسسة المصرفية وبالتالي تحديد كفاءة المصرف المدروس، بمعنى آخر إن قيمة مؤشر هامش الربح تتأثر بشكل مباشر بعناصر تكاليف الاستغلال المصرفي وعناصر تكاليف خارج الاستغلال المصرفي فكلما كانت هذه التكاليف منخفضة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة مؤشر هامش الربح وزيادة كفاءة المصرف وكلما كانت هذه التكاليف مرتفعة أدى ذلك إلى انخفاض قيمة هامش الربح وانخفاض كفاءة المصرف، وبما أن الضرائب لا تشكل عبئاً مباشراً للاستغلال المصرفي، ركزت الباحثة في تحليلها على مساهمة كل من تكاليف الاستغلال وتكاليف خارج الاستغلال في استنفاد إيرادات البنك.

ب) مؤشر العائد على الأصول لقياس الكفاءة المصرفية:¹

يقيس مؤشر العائد على الأصول قدرة المصرف على استغلال أصوله المختلفة في توليد العائدات، وبشكل عام يوجد علاقة طردية بين مؤشر العائد على الأصول وكفاءة المصرف، وبالتالي يعكس معدل العائد على الأصول مدى كفاءة القطاع المصرفي في استخدام أصوله ويتحدد من خلال مؤشرين هما:

(1) مؤشر هامش الربح (PM).

(2) مؤشر منفعة الأصول (AU): الذي يدل على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول ويمثل إنتاجية الأصول فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل ذلك على جودة الأصول، ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{منفعة الأصول} = \text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول}.$$

وعليه فإن:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{هامش الربح} * \text{منفعة الأصول}$$

أي:

$$ROA = PM * AU$$

تركز هذه الصيغة الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ، فمثلاً إذا حققت مؤسسة ما عائداً على الأصول مرتفعاً فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسن في كلا المجالين، وبالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

¹ انظر في:

- حماد طارق عبد العال، "تحليل القوائم المالية: نظرة حالية ومستقبلية". الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 452.
- رضا سامح محمد، "اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية". الطبعة الأولى، السعودية، 2010، ص 250.
- د. زروق، جمال الدين - د. دحدح، نبيل - (آخرون)، "أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية"، قسم الدراسات، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، 2009، ص 18.

ث) مؤشر العائد على حقوق الملكية لقياس الكفاءة المصرفية:¹

يعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشراً مالياً رئيسياً لتقييم أداء المؤسسات ومؤشراً متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول ، كإجراء لتقييم أداء المصارف وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساساً في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.

إن الفرق بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ينبع من استخدام مضاعف حقوق الملكية الذي يُظهر عدد المرات التي تضاعف فيها العائد على الأصول بسبب الرفع المالي كما يشير إلى المعدل الذي يمكن أن تتخفّض فيه موجودات المصرف الكلية قبل أن يتأثر وضع دائني المصرف والمودعين والمستثمرين الخارجيين فيه، ويوضح مضاعف حقوق الملكية بالعلاقة التالية:

$$\text{مضاعف حقوق الملكية (EM)} = \text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية}$$

ومنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول}) * (\text{الدخل الصافي} / \text{إجمالي الإيرادات}) * (\text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية}).$$

$$\text{أي: } ROE = AU * PM * EM$$

تقيّم العلاقة السابقة الأداء بشكل أفضل فإذا حققت مؤسسة ما عائداً على حقوق الملكية مرتفعاً أو منخفضاً فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، وإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية) فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن إدارة المصرف، وبالتالي يمتاز نموذج العائد على حقوق الملكية بمرونة كبيرة حيث يمكن تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي.

¹ انظر في:

- H .R .Machiriaju, "Modern Commercial Banking", Second Edition, New Age International (P) Ltd, New Delhi, India, 2008, P: 113-114.

- Bikker Jacob, Bos Jaap, " Bank Performance: A theoretical and empirical framework for the analysis of profitability, competition and efficiency ", Routledge: Taylor & Francis Group, USA, 2008, P:107.

المبحث الثاني: القطاع المصرفي السوري:

أولاً: هيكل القطاع المصرفي السوري:

يمثل القطاع المصرفي القاعدة الأساسية التي تركز عليها عملية النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي ويتألف هذا الجهاز من:

1- المصرف المركزي: أحدث هذا المصرف بموجب المرسوم التشريعي رقم (87) تاريخ (28-3-1953) متضمناً نظام النقد الأساسي في سورية ، لكن لم يباشر نشاطه إلا في عام (1956)، حيث يتمركز في مدينة دمشق، ويعتبر هذا المصرف مؤسسة عامة مستقلة تعمل بضمانة الدولة، وقد اكتتبت الدولة بكامل رأسماله، أما الوظائف التي يمارسها فهي كثيرة منها:¹

أ) إصدار النقد الوطني.

ب) الإشراف على عمل المؤسسات المصرفية العامة والخاصة.

ت) إصدار الأسناد الوطنية والمساهمة في المفاوضات الدولية والمالية.

ث) القيام بمهام مصرف الدولة.

ج) يعتبر الوكيل المالي للدولة.

ح) يتمتع المصرف المركزي بالشخصية الاعتبارية ويعتبر تاجراً في علاقاته مع الغير ولا يخضع لقوانين وأنظمة محاسبة الدولة العامة.

2- المؤسسات المصرفية السورية: وتمثل الركيزة الأساسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي في البلد، ويمكن تصنيفها إلى مصارف عامة ومصارف خاصة كما يلي:

✓ المصارف العامة : تشمل المصارف العامة السورية كلاً من المصارف التالية:²

أ) المصرف التجاري السوري: أنشئ هذا المصرف في عام (1967) بهدف خدمة النشاط الاقتصادي والتجاري

السوري، ويبلغ رأسماله المدفوع (69 مليار ليرة سورية)* ويقوم المصرف بالمهام التالية:

- تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية.

- استقبال الودائع والمدخرات الوطنية والمتاجرة بالقطع الأجنبي والمعادن الثمينة.

- إصدار سندات الدين العام وتسويقها لصالح الخزينة العامة.

¹ موقع مصرف سورية المركزي: www.cbs-bank.com

² المركز الاقتصادي السوري، "القطاع المصرفي في سورية: الواقع والآفاق"، دمشق، سورية، 2007، ص 5-6.

* بحسب تقارير مصرف سورية المركزي تاريخ: 2012/12/31.

(ب) المصرف الزراعي: تأسس المصرف منذ عام (1888) ومازال قائماً حتى الآن بهدف دعم وتمويل القطاع الزراعي والجمعيات الزراعية والتعاونية، حيث يبلغ رأس ماله المدفوع حتى تاريخ 2012/12/31 حوالي (1.677 مليار ليرة سورية)، ويتولى المصرف المهام التالية:

- تقديم القروض والسلف النقدية والعينية للقطاعات الاقتصادية كافة.
- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من البذور والأسمدة والمبيدات والأعلاف.
- تقديم القروض الطويلة الأجل دون فائدة لمشاريع استصلاح الأراضي والتشجير المستمر.
- الاهتمام باستقبال الودائع بكافة أنواعها من المزارعين.

(ت) المصرف العقاري: هو مؤسسة عامة تأسست في عام (1966) رأسماله المدفوع (4.062 مليار ليرة سورية)*، تتركز غايته الأساسية في دعم الحركة العمرانية في القطر وتنشيط بناء دور السكن والمنشآت السياحية والتجارية والصناعية والحرفية، إضافةً إلى دعم القطاع التعاوني السكني.

(ث) مصرف التسليف الشعبي: تأسس في عام (1966) رأسماله المدفوع (2.335 مليار ليرة سورية)* يهدف المصرف إلى تقديم التسهيلات المصرفية لذوي الدخل المحدود وأرباب المهن والحرفيين والموظفين واللفئات القطاعية والإنتاجية الخاصة كالأطباء والصيادلة، بالإضافة إلى التسهيلات والخدمات المالية المختلفة.

(ج) المصرف الصناعي: تأسس في عام (1958)، ويبلغ رأسماله المدفوع قدرة (1.678 مليار ليرة سورية)*، ويهدف المصرف إلى القيام بالمهام التالية:

- دعم القطاع الصناعي والحرفي من خلال تقديم التسهيلات المصرفية للعملاء.
- تطوير الصناعة على اعتبار أنها الركيزة الأساسية لدخول الشراكة الأوربية ومنافسة المنتجات الأجنبية.
- دعم الصناعيين والحرفيين والمخترعين عن طريق تقديم القروض المصرفية على اختلاف آجالها.
- قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية الدائنة والمدينة، وتحصيل السندات والشيكات والسحوبات.
- دعم هيئة مكافحة البطالة لتقليل نسبة العاطلين عن العمل في سورية.
- تقديم المعلومات والاستشارات الفنية للصناعيين والراغبين بالاستثمار في سورية.
- يسهم في تأسيس شركات مساهمة وطنية ضخمة لتشجيع الصناعات الوطنية وتطويرها لمنافسة الصناعات الأجنبية والمماثلة لها.

(ح) مصرف التوفير: بدأ وحتى وقت قريب كمؤسسة ادخارية تحت اسم صندوق توفير البريد تهدف إلى تجميع المدخرات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف إلى إيقاف تهريب العملة الوطنية إلى الخارج أو توظيفها في نشاطات غير إنتاجية (المجوهرات، العقارات، السيارات) إلا أنه مؤخراً تم تحويل هذه المؤسسة إلى مصرف التوفير، بحيث بدأ بعمليات الإقراض وتقديم التسهيلات، وقد بلغ رأسماله المدفوع (2.249 مليار ليرة سورية)*.

* بحسب تقارير مصرف سورية المركزي تاريخ: 2012/12/31.

✓ المصارف الخاصة:¹

تعتبر هذه المصارف حديثة الولادة في سورية حيث قامت بدور رديف وداعم للمصارف العامة على الساحة الاقتصادية باعتبار أنها تخضع لرقابة المصرف المركزي، وتتميز هذه المصارف بقدرتها على التعامل مع الزبائن على اختلاف أنواعهم، وتقدم الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية لكل القطاعات المالية وفق الإمكانيات المتوفرة لديها، وقد صدر مرسوم إقامة المصارف الخاصة في سورية بموجب القرار رقم (28/ لعام 2001)، لكن المباشرة الفعلية لم تتم إلا في بداية (2004)، وهذه المصارف موضحة في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) يوضح المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية:

اسم المصرف	رأس المال (ل.س.)	عدد المكاتب والفروع
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	5.000.000.000	39 فرع و 7 مكاتب
مصرف سورية والمهجر	4.000.000.000	27 فرع
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	5.250.000.000	30 فرع
المصرف العربي-سورية	5.050.000.000	19 فرع
مصرف عودة	5.724.500.000	23 فرع
مصرف بيبيلوس	6.120.000.000	11 فرع ومكتبان
مصرف سورية والخليج	3.000.000.000	12 فرع
مصرف شام	5.000.000.000	8 فروع
مصرف سورية الدولي الإسلامي	8.499.405.700	23 فرع ومكتبان
مصرف الأردن	3.000.000.000	13 فرع ومكتب
مصرف فرنسبنك	4.122.267.000	8 فروع
مصرف الشرق	2.500.000.000	6 فروع
مصرف قطر الوطني	15.000.000.000	15 فرع
مصرف البركة سورية	4.543.145.250	9 فروع ومكتب

¹ التقارير المالية للمصارف المدروسة (2010/12/31).

ثانياً- لمحة عن مصرف سورية الدولي الإسلامي:¹

(1) **نشأة مصرف سورية الدولي الإسلامي:** تأسس مصرف سورية الدولي الإسلامي بشراكة سورية قطرية برأس مال قدره 5 مليارات ليرة سورية، توزع على الشكل التالي: (49% من رأس المال تمثل حصة المستثمرين القطريين والمؤسسين و51% تشكل حصة الجانب السوري الذي يمثل نخبة من المستثمرين السوريين الذين تملكوا هذه الحصة من خلال الاكتتاب العام)، وهو عبارة عن منشأة مالية تعمل في إطار إسلامي، وتستهدف تحقيق الربح بإدارة المال الحلال وبأسلوب فعال في ظل إدارة اقتصادية سليمة، وقد باشر المصرف أعماله الأولية في 15 أيلول من عام 2007، وقام المصرف في العام 2011 بزيادة رأسماله على مرحلتين: الأولى بنسبة 50% ليصبح رأسماله المدفوع بعد الزيادة 7.5 مليار ليرة، والثانية عن طريق توزيع أسهم مجانية على مساهميه بمعدل ثمانية أسهم لكل مئة سهم، كما قام المصرف في العام 2012 بزيادة رأسماله حيث تم اعتماد أسهم زيادة رأس المال الناتجة عن ضم الأرباح والاحتياطيات المتراكمة، وكانت هذه الزيادة جزءاً من زيادة رأسمال المصرف الذي يعمل على زيادته وصولاً إلى 15 مليار ليرة سورية، ويُلاحظ أن رأس المال في المصارف الإسلامية أكبر من رأس المال في المصارف التقليدية وذلك للأسباب التالية :

(أ) اعتماد المصرف الإسلامي على رأس ماله في بداية نشاطه نظراً لقلة ودائع الأفراد وميلها لأن تكون قصيرة الأجل.

(ب) زيادة نسبة أموال المصرف الإسلامي المستثمرة في إنشاء التشريعات بالمقارنة مع المصارف التقليدية.

(ت) يغطي رأس مال المصرف الإسلامي مخاطر الاستثمار (خاصة المباشر) الأمر الذي يقضي قيام المصرف بإنشاء مشروعات تابعة للمصرف تحتاج هيكل تمويلي طويل الأجل.

(2) **الهيكل التنظيمي لمصرف سورية الدولي الإسلامي:** يتشكل الهيكل التنظيمي لمصرف سورية الدولي الإسلامي من عدد من الوحدات الإدارية على الشكل رقم (2) التالي:

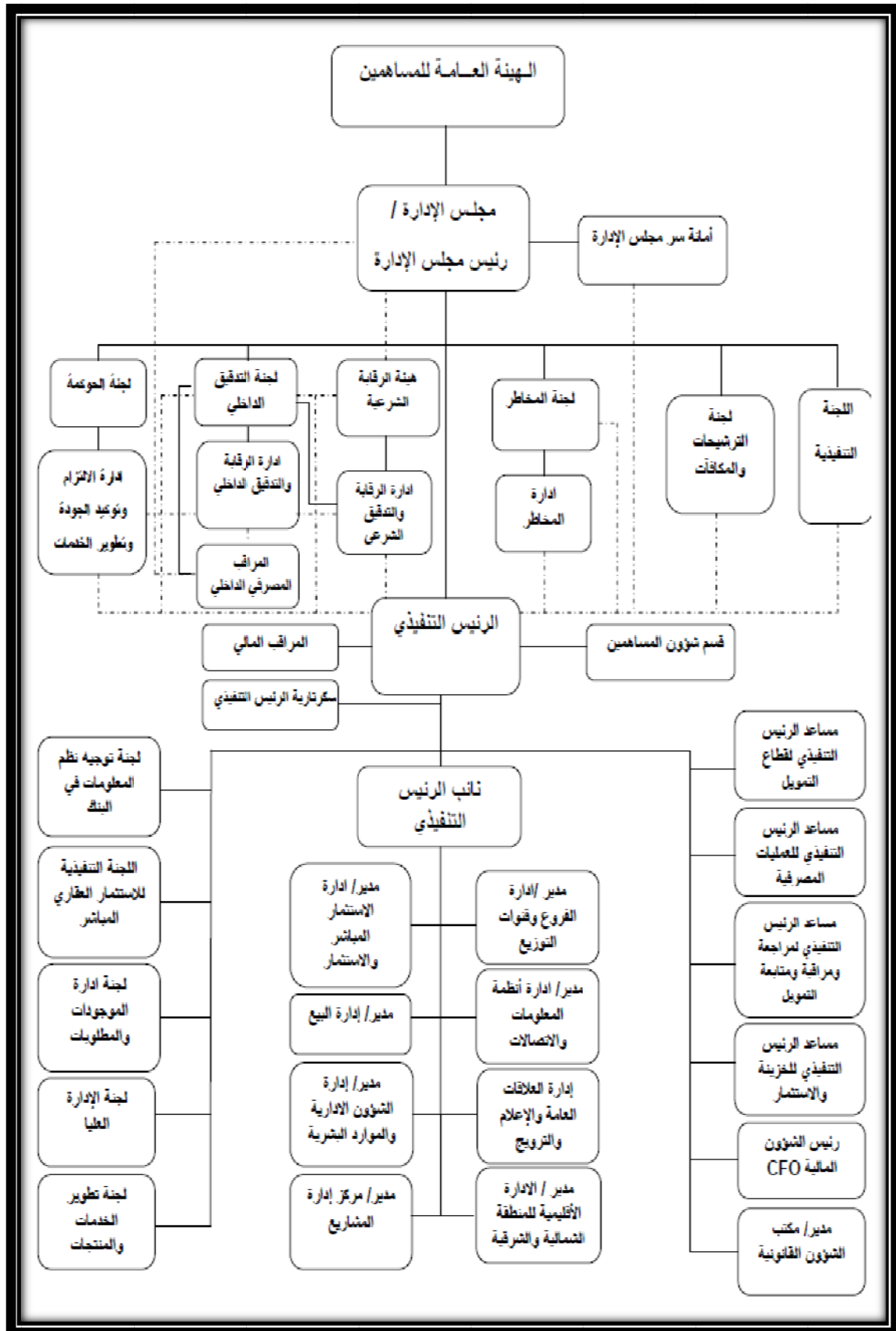
(أ) **الجمعية العمومية:** تتكون من جميع المساهمين في المصرف، وهي تنتخب أعضاء مجلس الإدارة وتوافق على الميزانية العمومية والحسابات الختامية والأرباح الموزعة، كما تصوت على زيادة أو تخفيض رأس المال، وتنتخب مدققي الحسابات وتشارك في تعديل النظام الأساسي للمصرف.

(ب) **مجلس الإدارة:** وهو السلطة العليا في المصرف ويمارس صلاحيته بناء على النظام الأساسي الموضوع من قبل الجمعية العمومية.

(ت) **المدير العام:** وهو أعلى وظيفة تنفيذية في المصرف، ويؤدي أعماله المكلف بها من قبل مجلس الإدارة. والشكل رقم (2) يوضح الهيكل التنظيمي لمصرف سورية الدولي الإسلامي مع بيان أهم أقسام العمل فيه.

¹ موقع مصرف سورية الدولي الإسلامي: www.siiib.sy

شكل رقم (2) يوضح الهيكل التنظيمي لمصرف سورية الدولي الإسلامي:



(2) الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: يوضح الجدول رقم (2) أهم نقاط الاختلاف

بين عمل المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:¹

جدول رقم (2) يوضح أهم نقاط الاختلاف بين عمل المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
جزء من نظام مالي رأسمال مبني على أساس الفائدة	خطوة متقدمة باتجاه اقتصاد إسلامي
لا يراعي	يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية
لا يراعي	تدفقات الموارد المالية موجهة لخدمة الطبقات الفقيرة والمحرومة في المجتمع (الزكاة، القروض الحسنة،).
زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء	تحضير وتنفيذ الخطط الاستثمارية والمشاريع الاستثمارية التي تقلل عدم المساواة في توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء (تحقيق العدالة الاقتصادية)
جميع الخطط التمويلية والاستثمارية معدة للطبقات الغنية	وضع ترتيبات تمويلية واستثمارية تتناسب جميع فئات المجتمع
التقيد بالتشريعات القانونية والتنظيمية	التقيد بالمعايير القانونية وغير القانونية المتناسبة مع مبادئ الشريعة الإسلامية في الموارد والاستخدامات
لا وجود لمثل هذه الصيغ الاستثمارية	تنفيذ المشاريع الاستثمارية ضمن صيغ المشاركة والمضاربة للعمل على تحسين دخول الطبقات الفقيرة
كافة المعاملات والصفقات المالية قائمة على أساس فائدة مرتفعة	تجنب الفائدة والربا على كافة مستويات ومراحل الصفقات المالية
المودعون لا يتحملون أي نوع من المخاطرة بالإضافة لذلك يلتزم المصرف برد المبالغ الأساسية المودعة بالإضافة إلى ضمان دفع الفوائد	المودعون يتحملون مخاطر وبالتالي فإن المصرف لا يلتزم بضمان الودائع أو الأرباح
يهتم بالمشاريع الاستثمارية التي تحقق عائد استثماري محدد	يأخذ بعين الاعتبار المشاريع الاستثمارية التي يحتاجها المجتمع
لا يتحمل أي مخاطرة مع العميل	بعد الموافقة على مشروع ما يدخل المصرف كشريك في المشروع ويتحمل المخاطر أو الخسائر في حال حدوثها
ارتفاع معدلات الخطر الأخلاقي نتيجة للعلاقة المادية بين المصرف والعميل	تخفيض احتمالات الوقوع في الخطر الأخلاقي moral hazard problem نتيجة العلاقة التكاملية بين المصرف والعميل
المعاملات المالية قائمة على أساس المضاربات	تجنب المضاربات المالية
يتاجر بالعملات	تجنب التجارة بالعملات

¹ Kabir Hassan, Lewis Mervyn, "Handbook of Islamic Banking", Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2007, P: 98-99.

(3) توظيف الموارد في مصرف سورية الدولي الإسلامي: هناك عدة قواعد اقتصادية يجب على المصرف الإسلامي مراعاتها قبل توظيف موارده وذلك لارتباطها الوثيق ليس فقط بالعوائد المتوقعة من الاستثمار، وإنما أيضاً بأحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية وهذه القواعد هي:¹

- 1- مراعاة أولويات الاستثمار للمجتمع الإسلامي من حيث العمل على توفير الضروريات ثم الكماليات.
- 2- الاستثمار في المنطقة الجغرافية المحيطة بالمصرف الإسلامي أولاً ثم الانتقال إلى المناطق الأخرى البعيدة عنه، شريطة توافر فرص توظيف الأموال وجدواها الاقتصادية.
- 3- أن يتأكد المصرف من أن النشاط المرغوب الاستثمار فيه لا يحتوي على مخاطر عالية، وأن العميل المضارب المشارك لديه القدرة والخبرة والمعرفة والدراية الكاملة بهذا النشاط فضلاً عن خصائص الشخصية الإسلامية المرغوبة في العميل.
- 4- أن تكون مؤشرات النشاط المرغوب الاستثمار فيه تدل على إمكانية تحقيق ربحية متناسبة ومقدار المخاطرة فيه.
- 5- إجراء التحليل المالي والاقتصادي للمركز المالي للعملاء ومعرفة مواردهم الذاتية والتزاماتهم الخارجية وقياس والحكم على مدى تعرضهم لمخاطر التوقف عن سداد الإلتزامات المترتبة عليهم لصالح المصرف.

صيغ التمويل الإسلامية المطبقة في مصرف سورية الدولي الإسلامي:

أ- المراجعة للأمر بالشراء:

وهي أن يتفق المصرف والعميل على أن يقوم بشراء البضاعة (عقاراً أو غيره)، ويلتزم العميل أن يشتريها من المصرف بعد ذلك بموجب وعد الشراء الملزم، ويلتزم المصرف بأن يبيعها له وذلك بسعر عاجل أو آجل، تحدد نسبة الزيادة فيه على سعر الشراء مسبقاً. البضائع التي يقوم المصرف بتمويلها وفق هذه الصيغة هي: تمويل سيارات، العقارات السكنية، المفروشات و الأجهزة الكهربائية المنزلية، مواد البناء والإكساء.

ب- الإجارة المنتهية بالتمليك:

وهي العقود التي تنتهي بتمليك المستأجر الموجودات المؤجرة، وتتمثل بقيام المصرف بشراء الآلات والمعدات والعقارات أو غيرها من الموجودات العينية القابلة للتأجير لحساب المصرف ومن ثم القيام بتأجيرها للعملاء للانتفاع بها لمدة معينة وببديل معلوم طبقاً لعقود إجارة شرعية خاصة تؤول بعدها المعدات بكاملها إلى المستأجر عن طريق تنازل المصرف عنها للعميل بعد تسديد كامل القيمة المتفق عليها سواء عن طريق وعد بالبيع بثمن رمزي أو هبة مشروطة بتسديد المبالغ المطلوبة، ووفقاً لهذه الصيغة يقوم المصرف بتمويل العقارات السكنية.

¹ العجلوني، محمد محمود، "البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية"، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 167-168.

(4) الأهداف الإستراتيجية العامة لمصرف سورية الدولي الإسلامي: يهدف المصرف إلى تحقيق الغايات التالية:

(أ) تدعيم وتعزيز دور المصرف في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تلبية المتطلبات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية من الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والإنشائية والإنتاجية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم.

(ب) تحقيق نمو دائم في مختلف المؤشرات المالية الرئيسية وخاصة الربحية ومعدلات العائد على حقوق المساهمين والأصول مع التركيز باستمرار على الاحتفاظ بكفاءة مالية عالية وقوية تتسجم مع النسب والمعايير المحلية والدولية المعتمدة، والعمل على تحقيق نمو في الأموال المتاحة للاستخدام مع مراعاة استقطاب واستكشاف الفرص الاستثمارية الجيدة في مختلف القطاعات الاقتصادية، حسب نموها وتطورها وتوقعات أدائها ومساهمتها في الأداء الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار التوجه نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر جدوى وعائداً والأقل مخاطرة من خلال تدعيم فعالية إدارة المخاطر وبما ينسجم مع سياسات المصرف الائتمانية.

(ت) زيادة الحصة السوقية للمصرف من النظام المصرفي.

(ث) تطوير الخدمات والمنتجات القائمة، واستحداث وابتكار خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية حسب متطلبات السوق، تلبية احتياجات الزبائن في قطاعي الأفراد والمؤسسات والشركات، وبما ينسجم مع رغباتهم ويتجاوز توقعاتهم.

(ج) تدعيم وترسيخ تواجد المصرف وحضوره من خلال الاستمرار في الانتشار الجغرافي، وافتتاح فروع جديدة في مختلف مراكز المحافظات والأرياف، وتوسيع شبكة الصرافات الآلية وتنويع القنوات الالكترونية الأخرى.

(ح) تدعيم وتعزيز الكفاءة الإنتاجية وتحقيق وفورات وترشيد في النفقات، وتسهيل إجراءات تقديم الخدمة وتسهيل الاتصال مع العالم الخارجي.

(خ) الالتزام بالجودة العالية في تقديم الخدمات لجميع زبائن المصرف في الداخل والخارج، من خلال العمل على تحسين مستوى أداء الخدمة وتطوير وسائل قياس الأداء، بما يحقق مستوى أداء متميز، ومنافس يعزز قدرات المصرف، وبما يؤدي إلى تحقيق جودة عالية في الخدمة وإدامة الاتصال الوثيق مع الزبائن ونيل رضاهم.

(د) تأهيل القوى والموارد البشرية، من خلال تطوير منهجية وآلية نشاط التدريب والتأهيل مع التركيز على تنويع البرامج التدريبية التي تتسجم مع متطلبات العمل المصرفي والاستثماري والمالي الحديث المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(ذ) الاستمرار في زيادة الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية، باعتبارها أحد مرتكزات النجاح في تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

(ر) المساهمة في تدعيم وتعزيز ثقافة العمل المصرفي بشكل عام، والصيرفة الإسلامية بشكل خاص في المجتمع من خلال الاستمرار في عقد الندوات والمساهمة في عقد المؤتمرات المتخصصة.

الفصل الثاني:

قياس الكفاءة المصرفية لمصرف سورية الدولي الإسلامي

باستخدام طريقة التحليل التطويقي للبيانات DEA

● مقدمة:

يتناول هذا الفصل قياس الكفاءة المصرفية لمصرف سورية الدولي الإسلامي خلال فترة الدراسة وفي سبيل تحديد مستوى كفاءته قامت الباحثة بمقارنته مع الكفاءة المصرفية للمصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية، حيث تشمل عينة الدراسة على ثمان من المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتم قياس درجة الكفاءة المصرفية بالاعتماد على نموذج التحليل التطويقي للبيانات DEA الذي يعتبر من النماذج اللامعلمية المستخدم بشكلٍ واسع في قياس كفاءة المؤسسات الربحية وغير الربحية ومن هذه المؤسسات المصارف، وتتراوح قيمة الكفاءة الفنية بين (0-1) حيث القيمة (1) تعني وقوع نقطة الأداء على منحنى الكفاءة المثلى، كما اعتمدت الباحثة على خاصية Solver في برنامج الجداول الالكترونية Excel لصياغة وحل نموذج DEA، ففي المبحث الأول من هذا الفصل قامت الباحثة بتوضيح المدخلات والمخرجات المستخدمة في صياغة النموذج المقترح لمصرف سورية الدولي الإسلامي ومقارنتها مع المصارف الخاصة الأخرى العاملة في الجمهورية العربية السورية وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من النصف الثاني من عام 2007 وحتى النصف الثاني من عام 2010، أما المبحث الثاني من هذا الفصل اعتمدت الباحثة على التحليل الإحصائي للبيانات في سبيل تحديد درجة ومستوى مصرف سورية الدولي الإسلامي مقارنة مع المصارف الخاصة الأخرى العاملة في الجمهورية العربية السورية.

المبحث الأول:

تحديد مدخلات ومخرجات نموذج DEA لمصرف سورية الدولي الإسلامي:

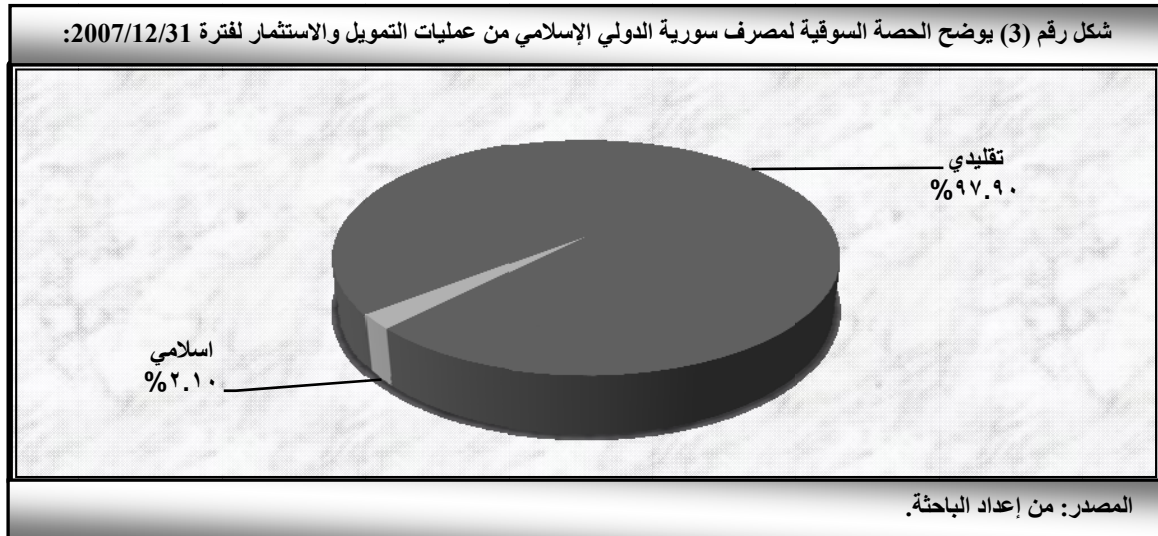
فيما يلي استعراض لأهم المراحل التي مر بها مصرف سورية الدولي الإسلامي منذ تأسيسه حتى النصف الثاني من عام 2010 وذلك فيما يتعلق بمدخلات ومخرجات نموذج DEA:

● **2007/12/31:** يوضح الجدول رقم (3) مدخلات ومخرجات نموذج DEA للمصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية كما يلي:

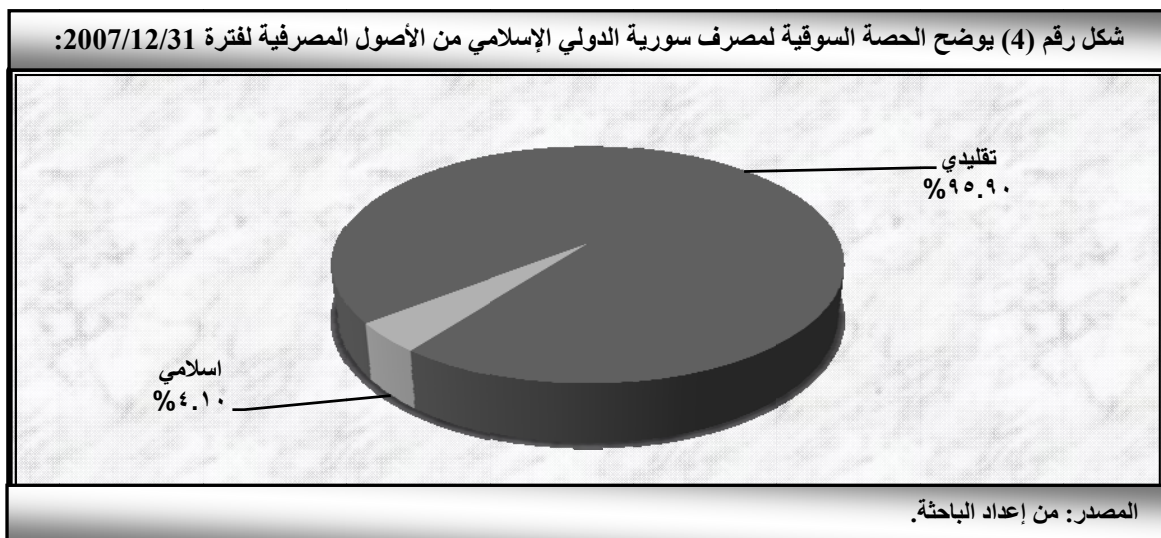
جدول رقم (3) مدخلات ومخرجات نموذج DEA للمصارف عينة البحث: (المبالغ بالليرة السورية)								
2007/12/31								اسم المصرف
المدخلات				المخرجات				
الترتيب	الودائع	الترتيب	رأس المال	الترتيب	الأصول	الترتيب	عمليات التمويل والاستثمار	
4	32,020,335,844	5	2,500,000,000	4	36,382,509,100	4	11,868,068,337	عودة
2	56,027,308,326	2	3,000,000,000	2	63,592,289,585	2	13,372,461,640	سورية والمهجر
8	1,695,770,000	2	3,000,000,000	8	4,726,627,000	8	572,752,000	سورية والخليج
7	4,878,422,272	1	5,000,000,000	7	11,712,663,799	7	1,506,946,104	سورية الدولي الإسلامي
3	38,179,420,329	2	3,000,000,000	3	48,971,098,040	3	11,968,561,250	الدولي للتجارة والتمويل
1	74,382,022,105	7	1,750,000,000	1	81,207,819,728	1	16,828,264,242	بيمو السعودي الفرنسي
6	14,670,713,707	6	2,000,000,000	6	17,299,320,528	5	8,968,055,006	بيلوس
5	19,246,204,144	8	1,500,000,000	5	22,073,771,009	6	6,780,183,690	العربي
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف.								

من الجدول رقم (3) تستنتج الباحثة فيما يتعلق بمدخلات ومخرجات نموذج DEA بالنسبة لمصرف سورية الدولي الإسلامي ما يلي:

(1) عمليات التمويل والاستثمار: بدأ مصرف سورية الدولي الإسلامي أعماله بتمويلات بقيمة 1,506,946,104 ليرة سورية وكان بالمرتبة السابعة بالنسبة للمصارف التي افتتحت قبله أو بالتزامن معه، في حين احتل بيمو المرتبة الأولى وكان مصرف سورية والخليج بالمرتبة الأخيرة، وقد استحوذ مصرف سورية الدولي الإسلامي على تمويلات بنسبة 2.10% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي السوري كما هو موضح في الشكل رقم (3) التالي:

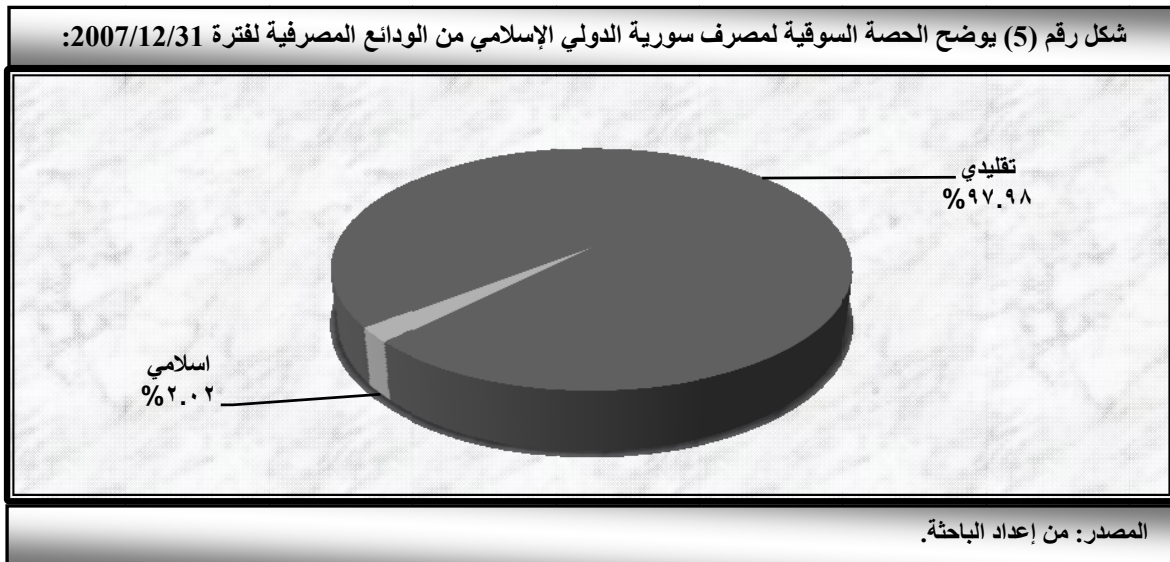


(2) الأصول: بلغت أصول مصرف سورية الدولي الإسلامي في بداية أعماله 11,712,663,799 ليرة سورية وبذلك يكون قد احتل المرتبة السابعة بترتيب الأصول بين مصارف عينة الدراسة فيما كان مصرف بيمو الأكثر أصولاً ومصرف سورية والخليج كان في المرتبة الثامنة (الأخيرة)، وقد استحوذ مصرف سورية الدولي الإسلامي على أصول بنسبة تبلغ 4.10% من الحصة السوقية للقطاع المصرفي السوري كما هو موضح في الشكل رقم (4) التالي:



(3) رأس المال: تأسس مصرف سورية الدولي الإسلامي برأسمال قدره 5 مليارات ليرة سورية محققاً بذلك المرتبة الأولى بين مصارف العينة من حيث رأس المال فيما كان كل من سورية والمهجر وسورية والخليج والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بالمرتبة الثانية برأس مال قدره 3 مليارات ليرة سورية وفي المرتبة الأخيرة جاء البنك العربي برأسمال قدره مليار وخمسمائة مليون ليرة سورية.

(4) الودائع: استحوذ مصرف سورية الدولي الإسلامي على ودائع بقيمة 4,878,422,272 ليرة سورية فكان بذلك في المرتبة السابعة متجاوزاً بذلك بنك سورية والخليج الذي حل بالمرتبة الأخيرة بودائع بقيمة 1,695,770,000 ليرة سورية في حين كان في المرتبة الأولى مصرف بيمو بودائع بقيمة 74,382,022,105 ليرة سورية، أما بالنسبة للحصة السوقية فقد استحوذ مصرف سورية الدولي الإسلامي على ودائع بنسبة 2.02% من إجمالي الحصة السوقية المصرفية، كما هو موضح في الشكل رقم (5) التالي:



وترى الباحثة أن مدخلات ومخرجات مصرف سورية الدولي الإسلامي في هذه الفترة جيدة ومنطقية كونها تقع في النصف الأول من عام تأسيس المصرف ومزاويلته لأعماله المصرفية.

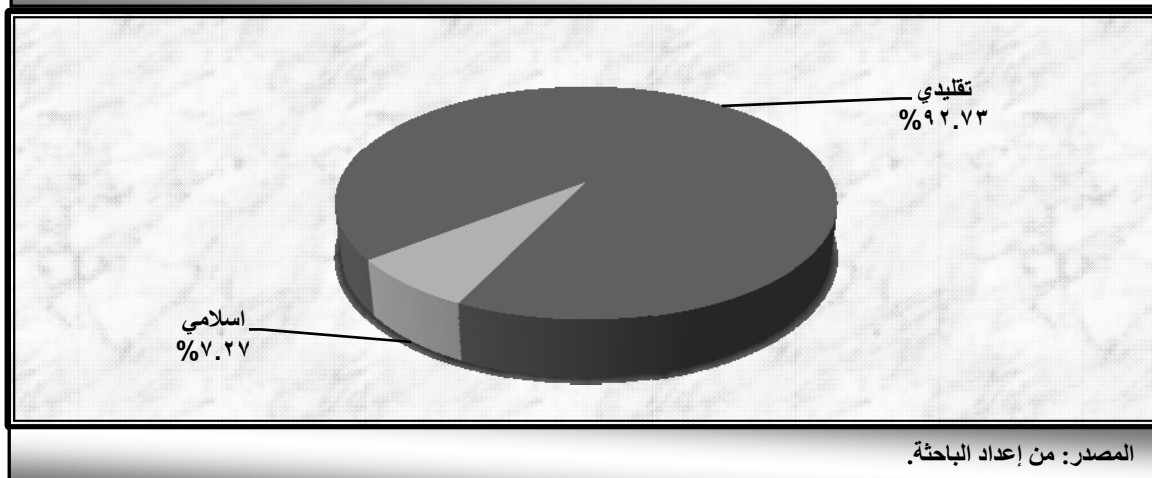
● **2008/6/30:** يوضح الجدول رقم (4) مدخلات ومخرجات نموذج DEA للمصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية كما يلي:

جدول رقم (4) مدخلات ومخرجات نموذج DEA للمصارف عينة البحث: (المبالغ بالليرة السورية)								
2008/6/30								اسم المصرف
المدخلات				المخرجات				
الترتيب	الودائع	الترتيب	رأس المال	الترتيب	الأصول	الترتيب	عمليات التمويل والاستثمار	
3	43,339,065,866	5	2,500,000,000	3	51,384,257,222	2	18,565,862,643	عودة
2	58,291,082,152	2	3,000,000,000	2	63,784,168,555	3	18,064,886,015	سورية والمهجر
8	2,709,197,000	2	3,000,000,000	8	5,532,714,000	8	1,104,486,000	سورية والخليج
7	15,993,027,895	1	5,000,000,000	6	23,498,837,511	7	7,664,445,480	سورية الدولي الإسلامي
4	41,223,547,285	2	3,000,000,000	4	50,289,407,455	4	15,911,560,972	الدولي للتجارة والتمويل
1	78,180,374,818	7	1,750,000,000	1	85,622,909,161	1	22,180,439,477	بيمو السعودي الفرنسي
6	17,216,262,144	6	2,000,000,000	7	20,168,426,208	5	11,182,725,882	بيبيلوس
5	23,151,482,514	8	1,500,000,000	5	27,873,790,106	6	10,742,955,863	العربي
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف.								

من الجدول رقم (4) تستنتج الباحثة فيما يتعلق بمدخلات ومخرجات نموذج DEA بالنسبة لمصرف سورية الدولي الإسلامي ما يلي:

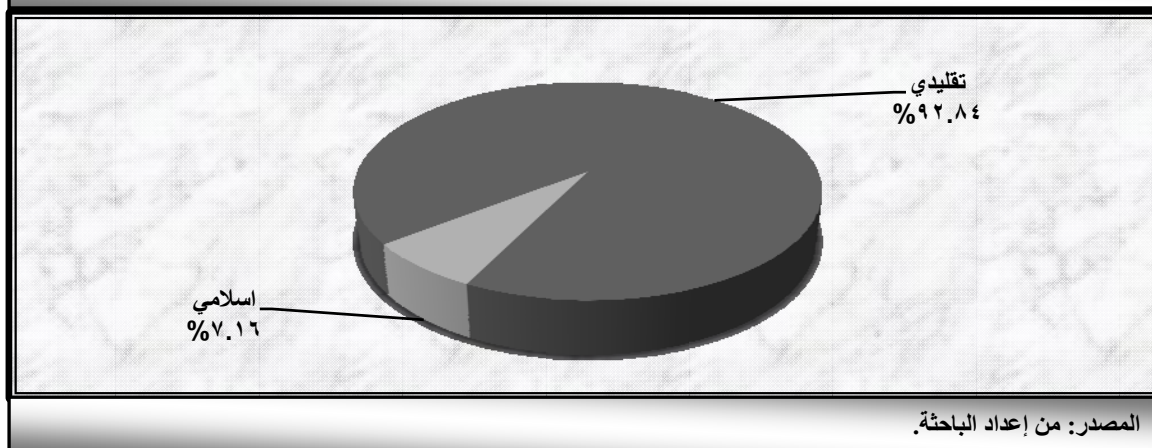
1) عمليات التمويل والاستثمار: على الرغم من ارتفاع نسبة عمليات التمويل والاستثمار لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال النصف الأول من عام 2008 لتصل إلى 7,664,445,480 ليرة سورية، إلا أن المصرف لم يستطع تحسين ترتيبه أمام المصارف الأخرى، فقد حافظ مصرف سورية الدولي الإسلامي على المرتبة السابعة في عمليات التمويل والاستثمار بالنسبة للمصارف في العينة، بينما كان مصرف بيمو في المرتبة الأولى بالنسبة لعمليات التمويل والاستثمار، في حين بقي مصرف سورية والخليج في المرتبة الأخيرة مع أنه حقق نمو في تمويلاته حيث بلغت 1,104,486,000 ليرة سورية، أما بالنسبة للحصة السوقية فقد زادت حصة مصرف سورية الدولي الإسلامي لتبلغ 7.27% من إجمالي الحصة السوقية المصرفية، كما هو موضح في الشكل رقم (6) التالي:

شكل رقم (6) يوضح الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من عمليات التمويل والاستثمار لفترة 2008/06/30:



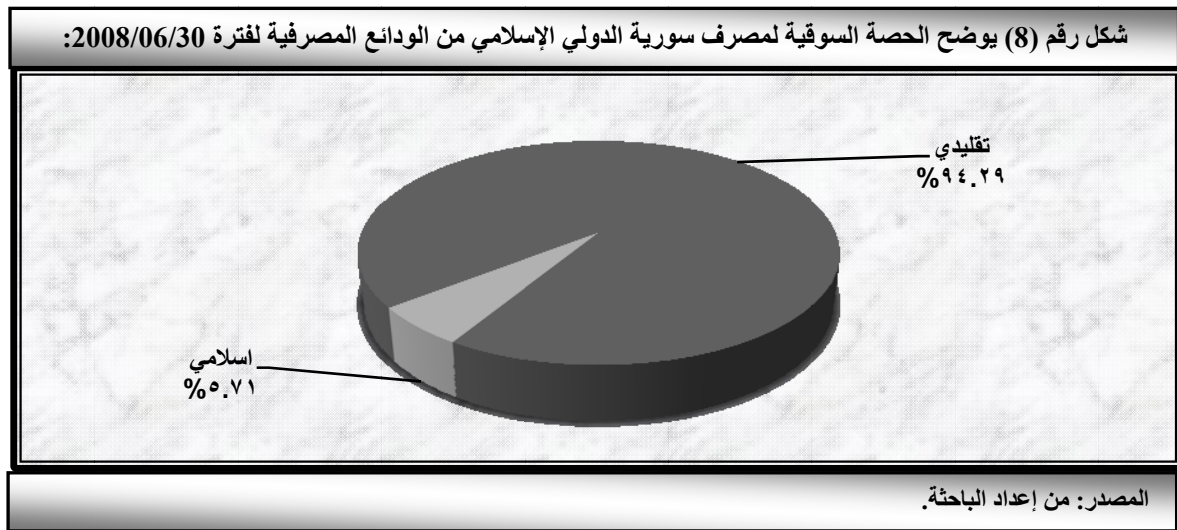
(2) الأصول: ارتفعت أصول مصرف سورية الدولي الإسلامي لتبلغ 23,498,837,511 ليرة سورية ليحتل على أساسها المرتبة السادسة بالنسبة لمصارف عينة البحث منافساً بذلك مصرف بيبيلوس الذي أصبح في المرتبة السابعة ومصرف سورية والخليج الذي حافظ على المرتبة الثامنة، أما المرتبة الأولى بقيت لمصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد زادت أصوله خلال هذه الفترة لتبلغ 85,622,909,161 ليرة سورية، وكما نلاحظ من الشكل رقم (7) فقد زادت الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي لتبلغ 7.16% من إجمالي الحصة السوقية المصرفية.

شكل رقم (7) يوضح الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من الأصول المصرفية لفترة 2008/06/30:



(3) رأس المال: حافظ مصرف سورية الدولي الإسلامي على المرتبة الأولى من حيث رأس المال وبقي رأس مال المصارف نفسه دون أي تغيير خلال هذه الفترة.

(4) الودائع: زادت ودائع مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال هذه الفترة لتبلغ 15,993,027,895 ليرة سورية وقد احتل المصرف المرتبة السابعة بالنسبة لمصارف عينة البحث بينما بقي مصرف سورية والخليج في المرتبة الثامنة، وحافظ مصرف بيمو على المرتبة الأولى في الودائع، وكما نلاحظ من الشكل رقم (8) فقد زادت الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي لتبلغ 5.71% من إجمالي الحصة السوقية المصرفية.



تستنتج الباحثة مما سبق: أن مصرف سورية الدولي الإسلامي قد حقق تقدماً في ترتيبه بين مصارف عينة البحث من حيث الأصول فقط، بينما حافظ على ترتيبه في الفترة السابقة من حيث عمليات التمويل والاستثمار ورأس المال والودائع.

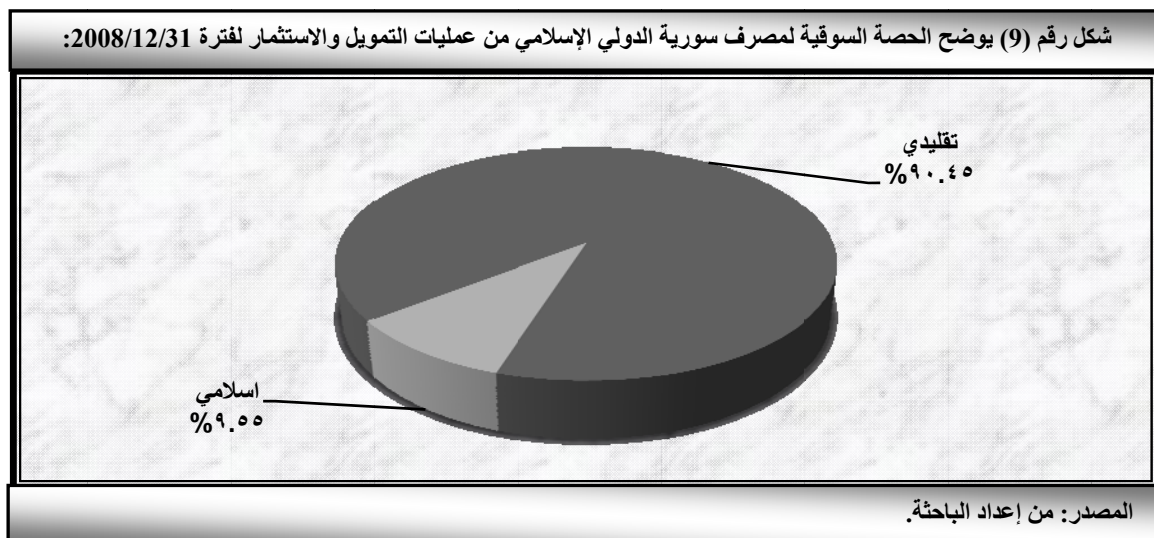
● **2008/12/31:** يوضح الجدول رقم (5) مدخلات ومخرجات نموذج DEA للمصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية كما يلي:

جدول رقم (5) مدخلات ومخرجات نموذج DEA للمصارف عينة البحث: (المبالغ بالليرة السورية)								
2008/12/31								اسم المصرف
المدخلات				المخرجات				
الترتيب	الودائع	الترتيب	رأس المال	الترتيب	الأصول	الترتيب	عمليات التمويل والاستثمار	
3	50,489,256,340	6	2,500,000,000	3	58,599,267,806	2	21,542,294,298	عودة
2	62,534,728,759	2	3,000,000,000	2	68,638,650,994	3	21,043,168,976	سورية والمهجر
8	4,908,309,386	2	3,000,000,000	8	7,812,933,989	8	4,207,717,845	سورية والخليج
7	23,265,915,977	1	5,000,000,000	5	35,890,645,832	7	12,589,361,654	سورية الدولي الإسلامي
4	42,208,151,727	2	3,000,000,000	4	52,098,310,280	4	19,435,703,780	الدولي للتجارة والتمويل
1	79,928,690,321	6	2,500,000,000	1	89,297,683,648	1	27,594,221,664	بيمو السعودي الفرنسي
6	23,380,035,847	8	2,000,000,000	7	26,342,073,531	6	12,671,148,417	بيبيلوس
5	27,671,228,647	2	3,000,000,000	6	32,267,342,544	5	12,795,455,796	العربي
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف.								

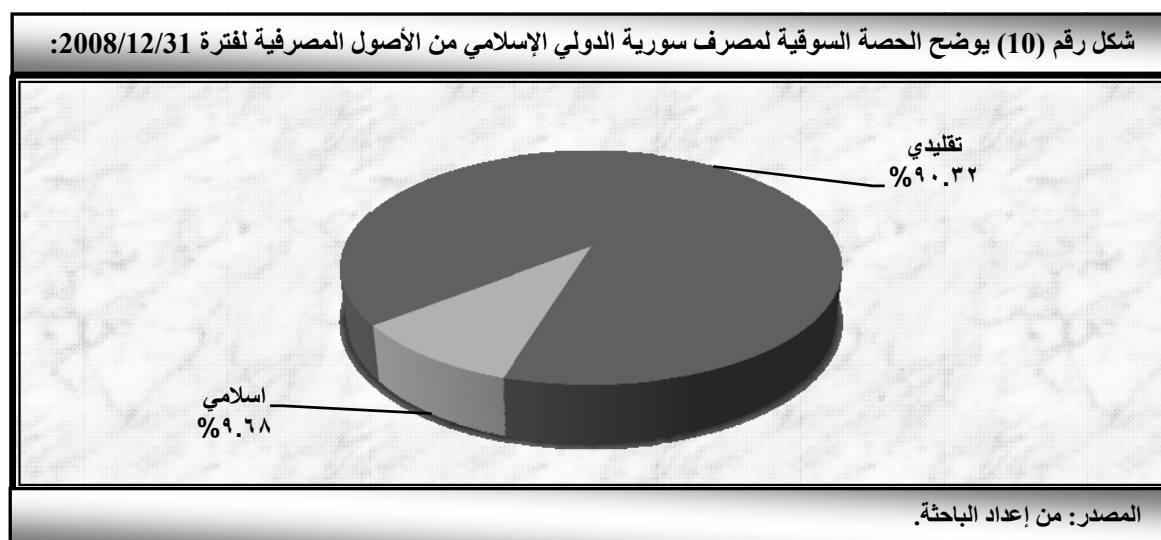
من الجدول رقم (5) تستنتج الباحثة فيما يتعلق بمدخلات ومخرجات نموذج DEA بالنسبة لمصرف سورية الدولي الإسلامي ما يلي:

(1) عمليات التمويل والاستثمار: استمر ارتفاع نسبة التمويلات المصرفية لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي لتصل إلى 12,589,361,654 ليرة سورية خلال هذه الفترة أي بنسبة 64.26%، إلا أن المصرف لم يستطع تحسين ترتيبه أمام المصارف الأخرى، فقد حافظ مصرف سورية الدولي الإسلامي على المرتبة السابعة في عمليات التمويل والاستثمار بالنسبة للمصارف عينة البحث، بينما حافظ مصرف بيمو على المرتبة الأولى بالنسبة لعمليات التمويل والاستثمار أيضاً فقد حقق زيادة خلال هذا النصف بنسبة 24.41% أي أن نسبة تطور عمليات التمويل والاستثمار في مصرف سورية الدولي الإسلامي كانت أعلى من نسبة الزيادة في مصرف بيمو، في حين بقي مصرف سورية والخليج في المرتبة الأخيرة مع أنه حقق ارتفاع في تمويلاته بنسبة 280.79%، في حين زادت الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي بالنسبة

للتمويلات والاستثمارات لتبلغ 9.55% من إجمالي الحصة السوقية المصرفية، كما هو موضح في الشكل رقم (9):

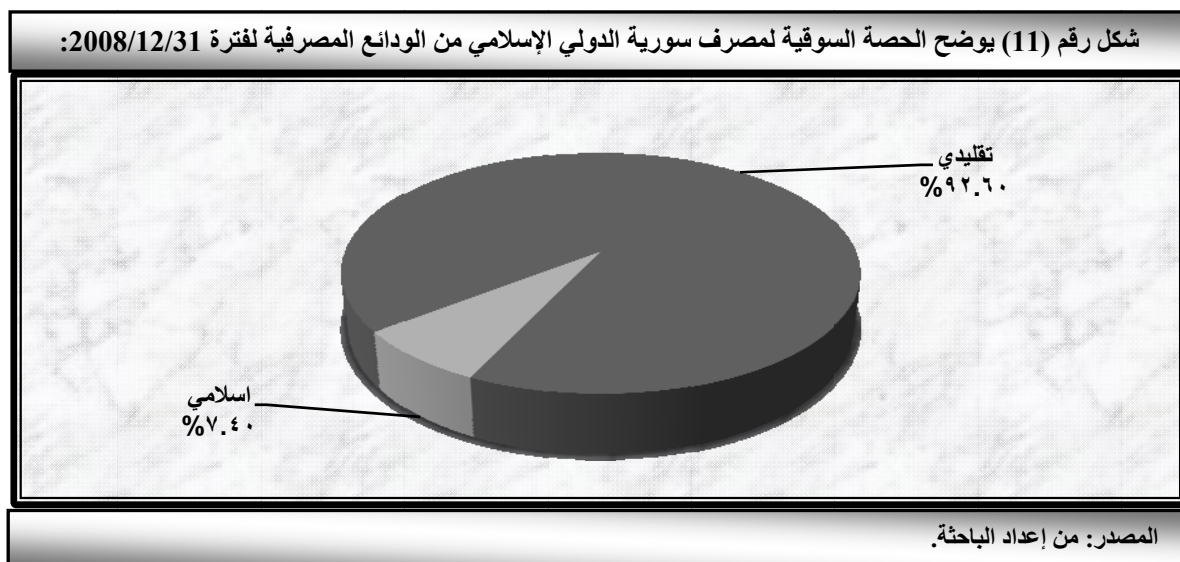


(2) الأصول: استمر ارتفاع أصول مصرف سورية الدولي الإسلامي لتبلغ 35,890,645,832 ليرة سورية محققاً زيادةً بنسبة 52.73%، وليحتل على أساسها المرتبة الخامسة بالنسبة لمصارف عينة البحث، منافساً بذلك المصرف العربي الذي تراجع ليحتل المرتبة السادسة ومصرف بيبيلوس الذي أصبح في المرتبة السابعة ومصرف سورية والخليج الذي حافظ على المرتبة الثامنة، أما المرتبة الأولى فقد بقيت لمصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد زادت أصوله خلال هذه الفترة بنسبة 4.29%، وبذلك نرى أن نسبة زيادة أصول مصرف سورية الدولي الإسلامي كانت أعلى من نسبة زيادة أصول المصرف ذو الترتيب الأول (بيمو). وكما نلاحظ من الشكل رقم (10) أن مصرف سورية الدولي الإسلامي استحوذ على 9.68% من إجمالي الحصة السوقية للأصول.



(3) رأس المال: حافظ مصرف سورية الدولي الإسلامي على رأسماله دون تغيير وبقي في المرتبة الأولى، بينما قام كل من مصرف بيمو والمصرف العربي بزيادة رأسمالهما، ليصل رأسمال مصرف بيمو إلى 2,500,000,000 ليرة سورية مقارنة بـ 1,750,000,000 ليرة سورية خلال الفترات السابقة، وكذلك أصبح رأسمال المصرف العربي 3,000,000,000 ليرة سورية مقارنة بـ 1,500,000,000 ليرة سورية، وبهذا أصبح مصرف بيبيلوس الأقل رأسمالاً بين مصارف العينة حيث بلغ رأسماله 2,000,000,000 ليرة سورية.

(4) الودائع: زادت ودائع مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال هذه الفترة لتبلغ 23,265,915,977 ليرة سورية، محققة زيادة بنسبة تصل إلى 45.48%، وقد حافظ المصرف على المرتبة السابعة بالنسبة لمصارف عينة البحث بينما بقي مصرف سورية والخليج في المرتبة الثامنة، وحافظ مصرف بيمو على المرتبة الأولى في الودائع محققاً نسبة نمو 2.24%، وكما نلاحظ من الشكل رقم (11) أن مصرف سورية الدولي الإسلامي استحوذ على 7.40% من إجمالي الحصة السوقية للودائع.



تستنتج الباحثة مما سبق: أن مصرف سورية الدولي الإسلامي قد حقق تقدماً في ترتيبه بين مصارف عينة البحث من حيث الأصول فقط، بينما حافظ على ترتيبه في الفترة السابقة من حيث عمليات التمويل والاستثمار ورأس المال والودائع.

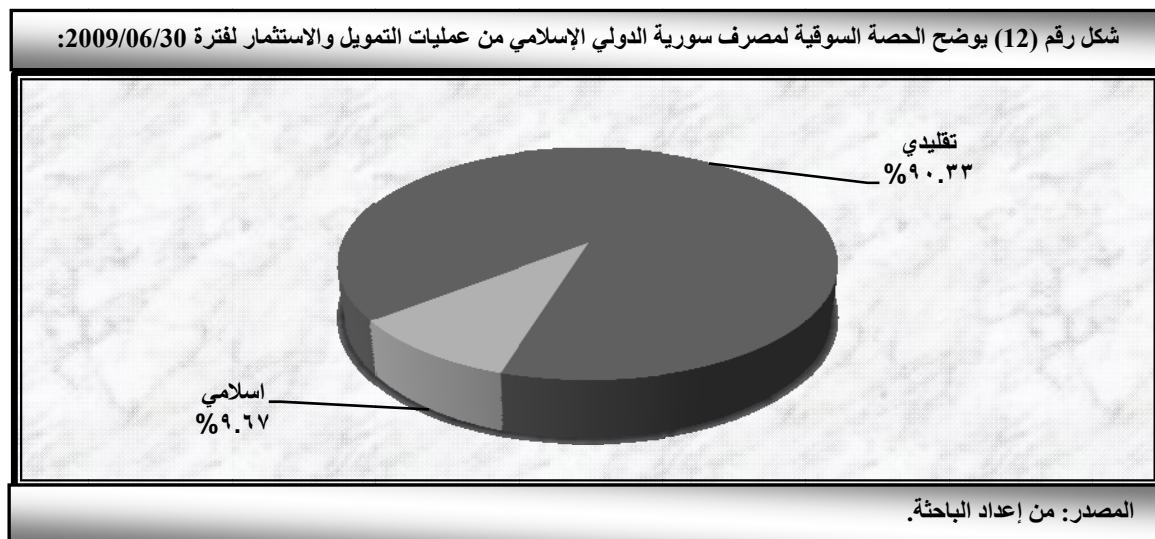
● **2009/06/30**: يوضح الجدول رقم (6) مدخلات ومخرجات نموذج DEA للمصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية كما يلي:

جدول رقم (6) يوضح مدخلات ومخرجات نموذج DEA للمصارف عينة البحث: (المبالغ بالليرة السورية)								
2009/6/30								اسم المصرف
المدخلات				المخرجات				
الترتيب	الودائع	الترتيب	رأس المال	الترتيب	الأصول	الترتيب	عمليات التمويل والاستثمار	
3	50,526,830,123	6	2,500,000,000	3	59,120,768,904	3	24,544,796,598	عودة
2	62,771,486,120	2	3,000,000,000	2	68,943,021,238	2	25,137,150,062	سورية والمهجر
8	8,368,077,014	2	3,000,000,000	8	11,347,587,959	8	4,825,664,840	سورية والخليج
5	38,460,478,961	1	5,000,000,000	5	48,553,397,904	6	14,336,731,390	سورية الدولي الإسلامي
4	47,030,949,726	2	3,000,000,000	4	56,797,226,528	4	21,837,821,352	الدولي للتجارة والتمويل
1	86,162,895,181	6	2,500,000,000	1	96,112,527,762	1	28,365,489,563	بيمو السعودي الفرنسي
6	27,364,622,496	8	2,000,000,000	7	30,452,281,902	5	15,236,640,356	بيبلوس
7	27,190,494,575	2	3,000,000,000	6	31,690,625,890	7	13,938,720,159	العربي
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف.								

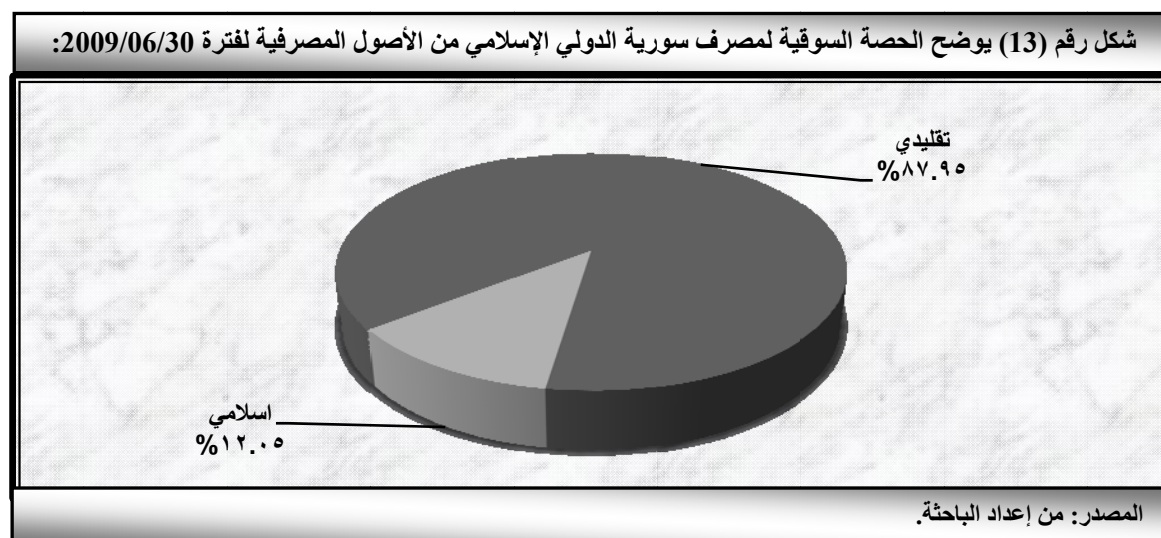
من الجدول رقم (6) تستنتج الباحثة فيما يتعلق بمدخلات ومخرجات نموذج DEA بالنسبة لمصرف سورية الدولي الإسلامي ما يلي:

1) عمليات التمويل والاستثمار: استمر ارتفاع نسبة التمويلات المصرفية لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي لتصل إلى 14,336,731,390 ليرة سورية خلال هذه الفترة أي زيادةً بنسبة 13.88%، وقد استطاع المصرف تحسين ترتيبه أمام المصارف الأخرى فقد أصبح بالمرتبة السادسة في عمليات التمويل والاستثمار بالنسبة لمصارف عينة البحث، بينما حافظ مصرف بيمو على المرتبة الأولى بالنسبة لعمليات التمويل والاستثمار أيضاً فقد حقق زيادة خلال هذا النصف بنسبة 2.80% أي أن نسبة تطور عمليات التمويل والاستثمار في مصرف سورية الدولي الإسلامي كانت أعلى من نسبة الزيادة في مصرف بيمو، في حين تراجع مصرف بيبيلوس للمرتبة السابعة وبقي مصرف سورية والخليج في المرتبة الأخيرة مع أنه حقق ارتفاع

في تمويلاته بنسبة 14.69%، وكما نلاحظ من الشكل رقم (12) أن مصرف سورية الدولي الإسلامي استحوذ على 9.67% من إجمالي الحصة السوقية لعمليات التمويل والاستثمار.

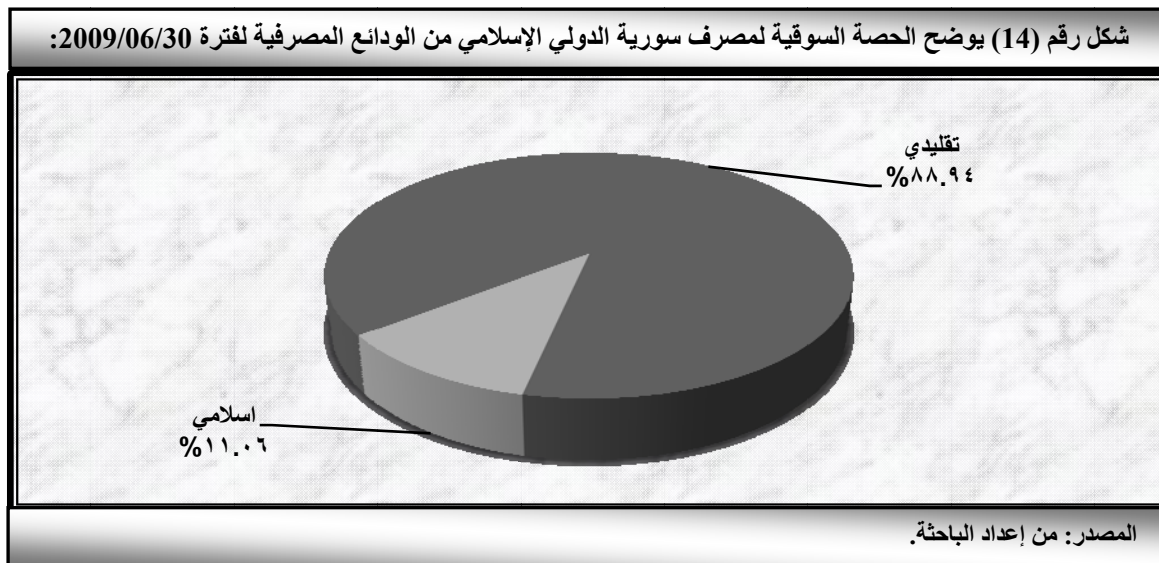


(2) الأصول: استمر ارتفاع أصول مصرف سورية الدولي الإسلامي لتبلغ 48,553,397,904 ليرة سورية محققاً زيادةً بنسبة 35.28%، وليحتل على أساسها المرتبة الخامسة بالنسبة لمصارف عينة البحث، منافساً بذلك المصرف العربي الذي بقي في المرتبة السادسة ومصرف بيبيلوس في المرتبة السابعة ومصرف سورية والخليج الذي حافظ على المرتبة الثامنة، أما المرتبة الأولى فقد بقيت لمصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد زادت أصوله خلال هذه الفترة بنسبة 7.63%، وبذلك نرى أن نسبة زيادة أصول مصرف سورية الدولي الإسلامي كانت أعلى من نسبة زيادة أصول المصرف ذو الترتيب الأول (بيمو)، وكما نلاحظ من الشكل رقم (13) أن مصرف سورية الدولي الإسلامي استحوذ على 12.05% من إجمالي الحصة السوقية للأصول.



(3) رأس المال: حافظ المصرف الإسلامي على المرتبة الأولى من حيث رأس المال وبقي رأس مال المصارف نفسه دون أي تغيير خلال هذه الفترة .

(4) الودائع: زادت ودائع مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال هذه الفترة لتبلغ 38,460,478,961 ليرة سورية، محققة زيادة بنسبة تصل إلى 65.31%، وقد ارتفع ترتيب ودائع المصرف للمرتبة الخامسة بالنسبة لمصارف عينة البحث بينما تراجع مصرف بيبيلوس للمرتبة السادسة والمصرف العربي في المرتبة السابعة وبقي مصرف سورية والخليج في المرتبة الثامنة، وقد حافظ مصرف بيمو على المرتبة الأولى في الودائع محققاً نسبة نمو 7.80%، وكما نلاحظ من الشكل رقم (14) أن مصرف سورية الدولي الإسلامي استحوذ على 11.06% من إجمالي الحصة السوقية للودائع.



تستنتج الباحثة مما سبق: أن مصرف سورية الدولي الإسلامي قد حقق تقدماً في ترتيبه بين مصارف عينة البحث من حيث عمليات التمويل والاستثمار والودائع، بينما حافظ على ترتيبه في الفترة السابقة من حيث الأصول ورأس المال.

● **2009/12/31**: يوضح الجدول رقم (7) مدخلات ومخرجات نموذج DEA للمصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية كما يلي:

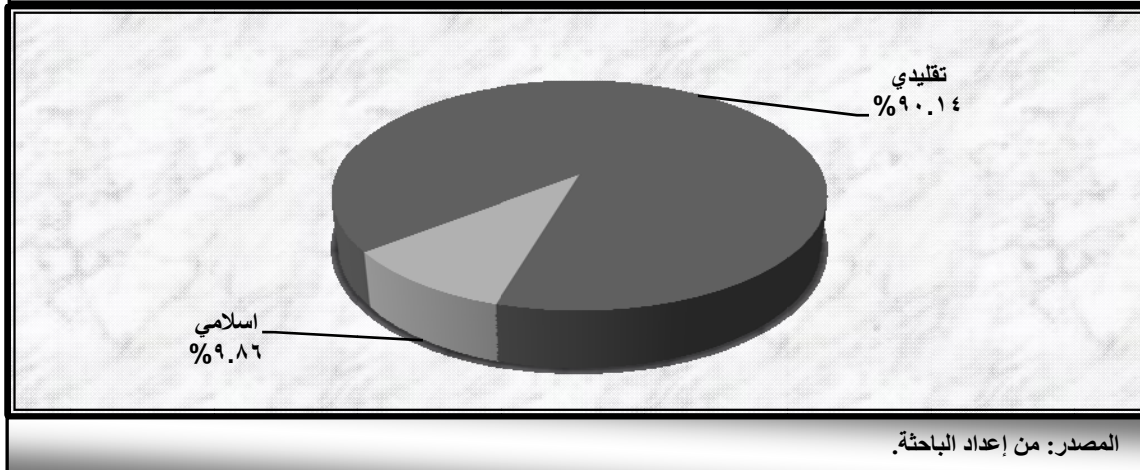
جدول رقم (7) يوضح مدخلات ومخرجات نموذج DEA للمصارف عينة البحث: (المبالغ بالليرة السورية)							
2009/12/31							
المدخلات				المخرجات			
الترتيب	الودائع	الترتيب	رأس المال	الترتيب	الأصول	الترتيب	عمليات التمويل والاستثمار
3	65,650,032,657	1	5,000,000,000	2	75,547,091,806	1	30,748,119,240
2	66,153,869,190	4	3,000,000,000	3	72,659,426,759	3	27,818,272,566
8	8,658,971,264	4	3,000,000,000	8	12,131,919,402	8	5,064,093,819
5	52,348,204,608	1	5,000,000,000	5	63,605,896,873	7	17,126,656,858
4	57,302,699,069	4	3,000,000,000	4	68,585,083,953	4	27,654,935,273
1	92,462,644,606	3	3,250,000,000	1	101,967,500,394	2	28,716,121,448
7	28,872,782,674	8	2,000,000,000	7	32,699,785,959	5	18,847,204,366
6	29,218,925,094	4	3,000,000,000	6	34,286,572,048	6	17,691,630,053
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف.							

من الجدول رقم (7) تستنتج الباحثة فيما يتعلق بمدخلات ومخرجات نموذج DEA بالنسبة لمصرف سورية الدولي الإسلامي ما يلي:

1) عمليات التمويل والاستثمار: استمر ارتفاع نسبة التمويلات المصرفية لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي لتصل إلى 17,126,656,858 ليرة سورية خلال هذه الفترة أي زيادةً بنسبة 19.46%، وقد تراجع ترتيبه أمام المصارف الأخرى فقد أصبح بالمرتبة السابعة في عمليات التمويل والاستثمار بالنسبة لمصارف عينة البحث، بينما حافظ مصرف بيمو على المرتبة الأولى بالنسبة لعمليات التمويل والاستثمار أيضاً فقد حقق زيادة خلال هذا النصف بنسبة 1.24% أي أن نسبة تطور عمليات التمويل والاستثمار في مصرف سورية الدولي الإسلامي كانت أعلى من نسبة الزيادة في مصرف بيمو، في حين تقدم المصرف العربي ليحتل المرتبة السادسة وبقيت المرتبة الثامنة من نصيب مصرف سورية والخليج، وكما نلاحظ من الشكل رقم (15)

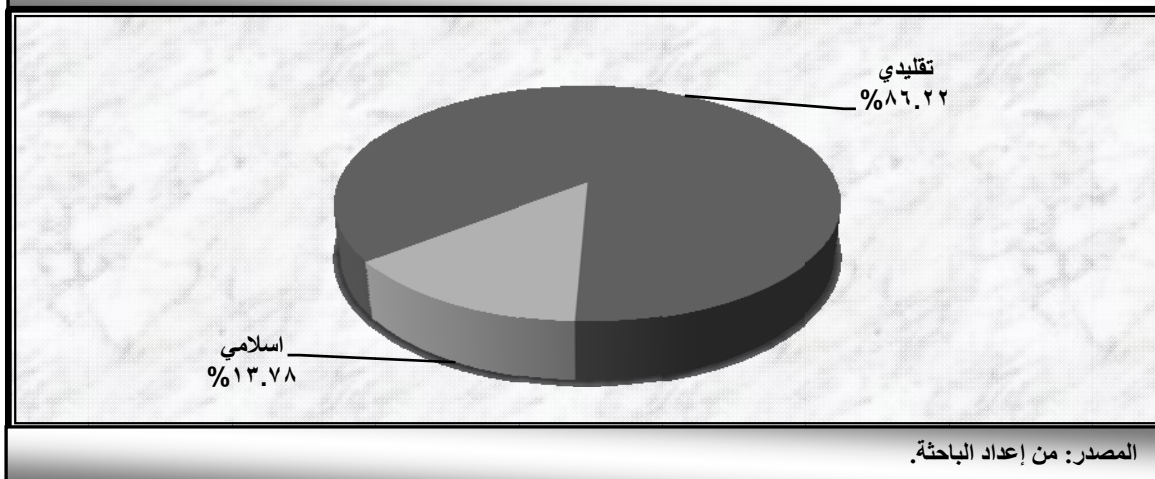
أن مصرف سورية الدولي الإسلامي استحوذ على 9.86% من إجمالي الحصة السوقية لعمليات التمويل والاستثمار.

شكل رقم (15) يوضح الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من عمليات التمويل والاستثمار لفترة 2009/12/31:



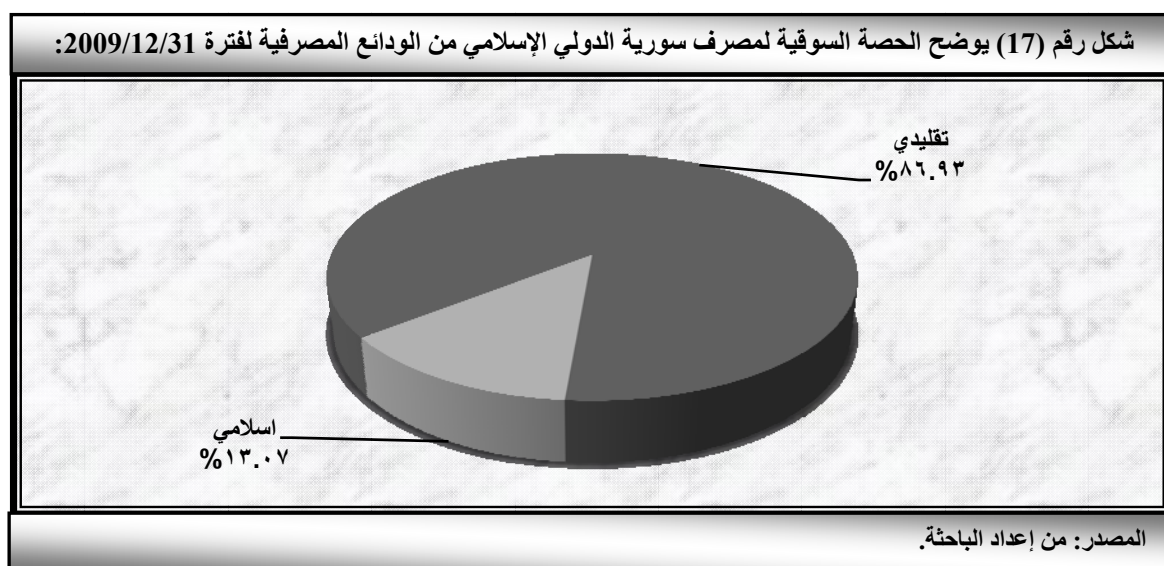
(2) الأصول: استمر ارتفاع أصول مصرف سورية الدولي الإسلامي لتبلغ 63,605,896,873 ليرة سورية محققاً زيادةً بنسبة 31%، وقد حافظ من خلالها على المرتبة الخامسة بالنسبة لمصارف عينة البحث، منافساً بذلك المصرف العربي الذي بقي في المرتبة السادسة ومصرف بيبيلوس في المرتبة السابعة ومصرف سورية والخليج الذي حافظ على المرتبة الثامنة، أما المرتبة الأولى فقد بقيت لمصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد زادت أصوله خلال هذه الفترة بنسبة 6.09%، وبذلك نرى أن نسبة زيادة أصول مصرف سورية الدولي الإسلامي كانت أعلى من نسبة زيادة أصول المصرف ذو الترتيب الأول (بيمو)، وكما نلاحظ من الشكل رقم (16) أن مصرف سورية الدولي الإسلامي استحوذ على 13.78% من إجمالي الحصة السوقية للأصول.

شكل رقم (16) يوضح الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من الأصول المصرفية لفترة 2009/12/31:



(3) رأس المال: حافظ مصرف سورية الدولي الإسلامي على رأسماله دون تغيير وبقي في المرتبة الأولى، وفي الوقت ذاته توجه مصرف عودة لزيادة رأسماله بمقدار الضعف ليصل إلى 5 مليار ليرة سورية مقارنة بـ 2.5 مليار ليرة سورية للفترة السابقة ليتساوى مع مصرف سورية الدولي الإسلامي في احتلاله للمرتبة الأولى، بالإضافة لذلك قام مصرف بيمو بزيادة رأسماله ليصل إلى 3,250,000,000 ليرة سورية مقارنة بـ 2,500,000,000 ليرة سورية خلال الفترات السابقة.

(4) الودائع: زادت ودائع مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال هذه الفترة لتبلغ 52,348,204,608 ليرة سورية، محققة زيادة بنسبة تصل إلى 36.11%، وقد بقي ترتيب ودائع المصرف في المرتبة الخامسة بالنسبة لمصارف عينة البحث بينما تقدم المصرف العربي للمرتبة السادسة وتراجع مصرف بيبيلوس للمرتبة السابعة وبقي مصرف سورية والخليج في المرتبة الثامنة، وحافظ مصرف بيمو على المرتبة الأولى في الودائع محققاً نسبة نمو 7.31%، وكما نلاحظ من الشكل رقم (17) أن مصرف سورية الدولي الإسلامي استحوذ على 13.07% من إجمالي الحصة السوقية للودائع.



تستنتج الباحثة مما سبق: أن مصرف سورية الدولي الإسلامي قد حقق تراجعاً في ترتيبه بين مصارف عينة البحث من حيث عمليات التمويل والاستثمار، بينما حافظ على ترتيبه في الفترة السابقة من حيث الأصول ورأس المال والودائع.

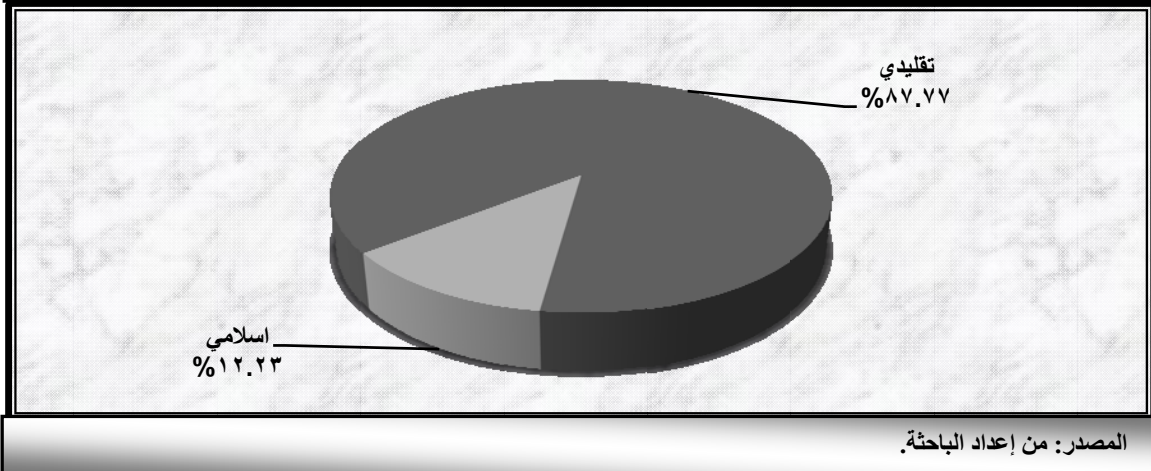
● **2010/06/30:** يوضح الجدول رقم (8) مدخلات ومخرجات نموذج DEA للمصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية كما يلي:

جدول رقم (8) يوضح مدخلات ومخرجات نموذج DEA للمصارف عينة البحث: (المبالغ بالليرة السورية)								
2010/06/30								اسم المصرف
المدخلات				المخرجات				
الترتيب	الودائع	الترتيب	رأس المال	الترتيب	الأصول	الترتيب	عمليات التمويل والاستثمار	
3	71,437,483,021	1	5,350,000,000	2	82,467,590,959	1	41,576,201,453	عودة
2	75,126,756,766	5	3,600,000,000	3	82,405,786,128	2	39,175,072,732	سورية والمهجر
8	9,505,552,166	7	3,000,000,000	8	12,506,836,812	8	6,634,469,694	سورية والخليج
4	59,260,455,560	2	5,000,000,000	5	68,589,925,875	5	27,071,554,586	سورية الدولي الإسلامي
5	58,656,150,889	2	5,000,000,000	4	72,979,969,381	4	31,728,076,008	الدولي للتجارة والتمويل
1	94,103,477,027	6	3,250,000,000	1	104,366,724,970	3	33,715,259,647	بيمو السعودي الفرنسي
6	31,276,500,236	4	4,000,000,000	6	37,216,237,519	7	20,046,890,094	بيبلوس
7	30,031,279,025	7	3,000,000,000	7	35,419,676,027	6	21,433,051,657	العربي
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف.								

من الجدول رقم (8) تستنتج الباحثة فيما يتعلق بمدخلات ومخرجات نموذج DEA بالنسبة لمصرف سورية الدولي الإسلامي ما يلي:

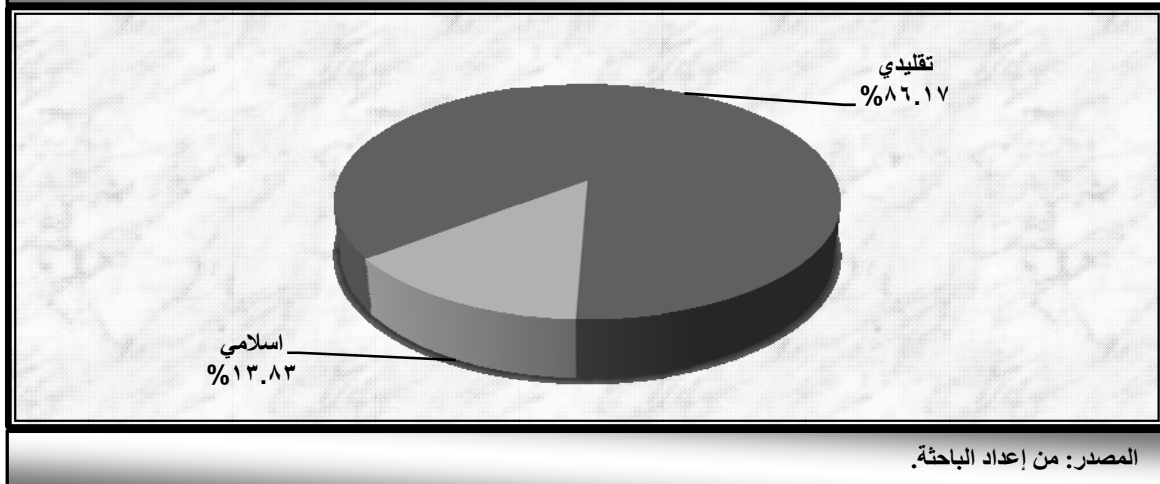
(1) عمليات التمويل والاستثمار: استمر ارتفاع نسبة التمويلات المصرفية لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي لتصل إلى 27,071,554,586 ليرة سورية خلال هذه الفترة أي زيادة بنسبة 58.07%، وقد تقدم ترتيبه أمام المصارف الأخرى فقد أصبح بالمرتبة الخامسة في عمليات التمويل والاستثمار بالنسبة لمصارف عينة البحث، بينما تراجع ترتيب مصرف بيمو للمرتبة الثالثة بالنسبة لعمليات التمويل والاستثمار على الرغم من تحقيقه زيادة بنسبة 17.41%، في حين تقدم مصرف عودة بقوة ليحتل المرتبة الأولى بقيمة تمويلات تصل إلى 41,576,201,453 ليرة سورية، تبعه في المرتبة الثانية مصرف سورية والمهجر بقيمة تمويلات تصل إلى 39,175,072,732 ليرة سورية، أما المرتبة الأخيرة فبقيت من نصيب مصرف سورية والخليج الذي حقق تمويلات بقيمة 6,634,469,694 ليرة سورية، وكما نلاحظ من الشكل رقم (18) أن مصرف سورية الدولي الإسلامي استحوذ على 12.23% من إجمالي الحصة السوقية من عمليات التمويل والاستثمار.

شكل رقم (18) يوضح الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من عمليات التمويل والاستثمار لفترة 2010/06/30:



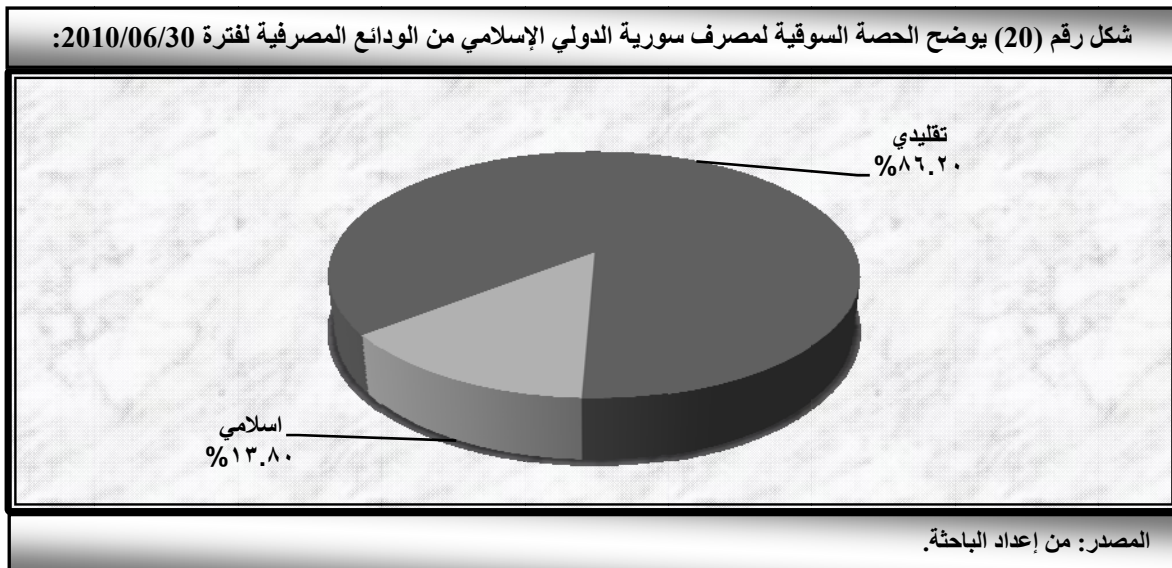
(2) الأصول: استمر ارتفاع أصول مصرف سورية الدولي الإسلامي لتبلغ 68,589,925,875 ليرة سورية محققاً زيادةً بنسبة 7.84%، وقد حافظ من خلالها على المرتبة الخامسة بالنسبة لمصارف عينة البحث، منافساً بذلك المصرف العربي الذي تراجع للمرتبة السابعة ومصرف بيبيلوس الذي تقدم للمرتبة السادسة ومصرف سورية والخليج الذي حافظ على المرتبة الثامنة، أما المرتبة الأولى فقد بقيت لمصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد زادت أصوله خلال هذه الفترة بنسبة 2.35%، وبذلك تستنتج الباحثة أن نسبة زيادة أصول مصرف سورية الدولي الإسلامي كانت أعلى من نسبة زيادة أصول المصرف ذو الترتيب الأول (بيمو)، وكما نلاحظ من الشكل رقم (19) أن مصرف سورية الدولي الإسلامي استحوذ على 13.83% من إجمالي الحصة السوقية للأصول.

شكل رقم (19) يوضح الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من الأصول المصرفية لفترة 2010/06/30:



(3) رأس المال: حافظ مصرف سورية الدولي الإسلامي على رأسماله دون تغيير مما أدى إلى تراجع المرتبة الثانية فيما احتل مصرف عودة المرتبة الأولى بعد زيادة رأسماله ليصبح 5,350,000,000 ليرة سورية مقارنة بـ 5,000,000,000 ليرة سورية، كما زاد المصرف الدولي للتجارة والتمويل رأسماله بقيمة 2,000,000,000 ليرة سورية ليصبح في المرتبة الثانية، أما مصرف بيلوس فقد زاد رأسماله ليصبح 4,000,000,000 ليرة سورية ليصبح في المرتبة الرابعة، أما باقي مصارف العينة فقد حافظت على رأسمالها دون أي تغيير.

(4) الودائع: زادت ودائع مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال هذه الفترة لتبلغ 59,260,455,560 ليرة سورية، محققة زيادة بنسبة تصل إلى 13.20%، وقد ارتفع ترتيب ودائع المصرف ليصل للمرتبة الرابعة بالنسبة لمصارف عينة البحث حيث حل محل المصرف الدولي للتجارة والتمويل الذي تراجع للمرتبة الخامسة، فيما احتل مصرف بيلوس المرتبة السادسة والسابعة كانت للمصرف العربي أما مصرف سورية والخليج بقي في المرتبة الثامنة، بالنسبة للمرتبة الأولى بقيت من نصيب مصرف بيمو حيث حقق ودائع بقيمة 94,103,477,027 ليرة سورية، وكما نلاحظ من الشكل رقم (20) أن مصرف سورية الدولي الإسلامي استحوذ على 13.80% من إجمالي الحصة السوقية للودائع.



تستنتج الباحثة مما سبق: أن مصرف سورية الدولي الإسلامي قد حقق تقدماً في ترتيبه بين مصارف عينة البحث من حيث عمليات التمويل والاستثمار والودائع، بينما حافظ على ترتيبه في الفترة السابقة من حيث الأصول، وتراجع للمرتبة الثانية من حيث رأس المال.

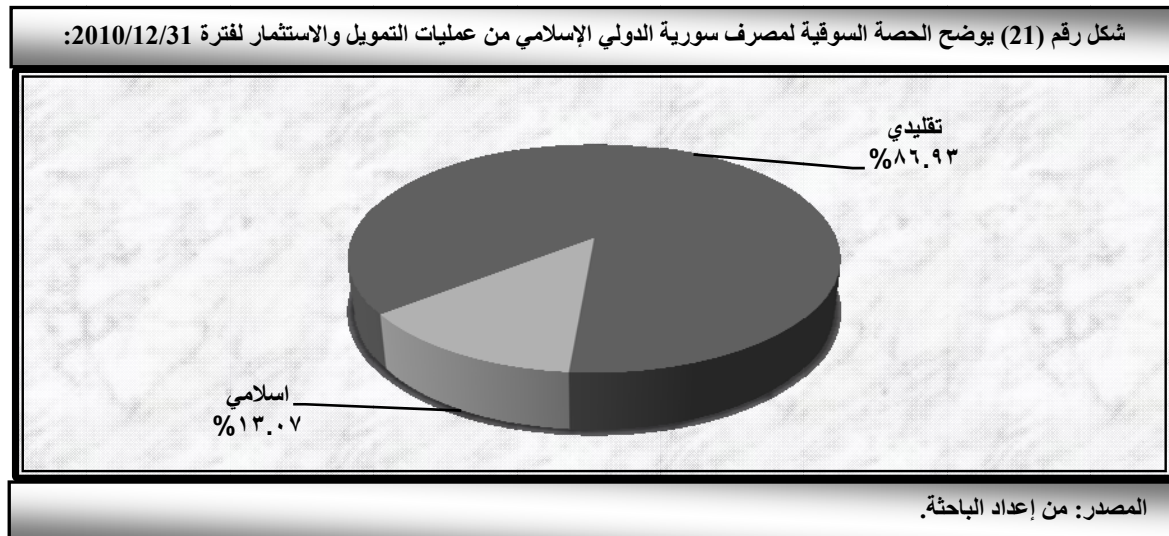
● **2010/12/31**: يوضح الجدول رقم (9) مدخلات ومخرجات نموذج DEA للمصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية كما يلي:

جدول رقم (9) يوضح مدخلات ومخرجات نموذج DEA للمصارف عينة البحث: (المبالغ بالليرة السورية)								
2010/12/31								اسم المصرف
المدخلات				المخرجات				
الترتيب	الودائع	الترتيب	رأس المال	الترتيب	الأصول	الترتيب	عمليات التمويل والاستثمار	
3	82,449,523,011	2	5,350,000,000	2	93,789,025,879	1	45,654,138,516	عودة
2	83,883,928,083	6	3,600,000,000	3	92,140,639,302	2	43,557,226,648	سورية والمهجر
8	12,742,183,293	8	3,000,000,000	8	15,759,130,722	8	7,989,012,571	سورية والخليج
4	67,923,038,486	1	5,461,381,500	5	77,484,737,487	5	32,750,460,388	سورية الدولي الإسلامي
5	64,667,157,907	3	5,000,000,000	4	78,293,635,020	4	33,312,787,182	الدولي للتجارة والتمويل
1	104,714,331,913	5	3,705,000,000	1	114,761,468,584	3	38,785,580,663	بيمو السعودي الفرنسي
6	36,215,196,004	4	4,000,000,000	6	42,576,720,235	6	24,897,085,813	بيبيلوس
7	35,478,153,311	7	3,180,000,000	7	41,177,999,711	7	23,638,089,836	العربي
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف.								

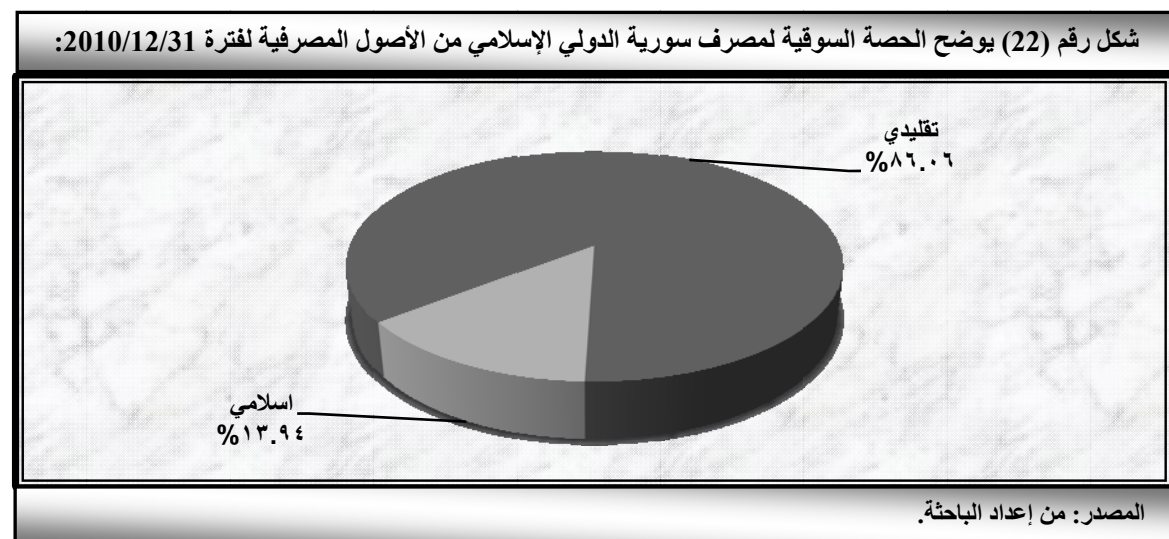
من الجدول رقم (9) تستنتج الباحثة فيما يتعلق بمدخلات ومخرجات نموذج DEA بالنسبة لمصرف سورية الدولي الإسلامي ما يلي:

1) عمليات التمويل والاستثمار: استمر ارتفاع نسبة التمويلات المصرفية لدى مصرف سورية الدولي الإسلامي لتصل إلى 32,750,460,388 ليرة سورية خلال هذه الفترة أي زيادةً بنسبة 20.98%، وقد حافظ على ترتيبه أمام المصارف الأخرى فقد بقي بالمرتبة الخامسة فيما يتعلق بعمليات التمويل والاستثمار بالنسبة لمصارف عينة البحث، بينما بقي مصرف بيمو في المرتبة الثالثة بالنسبة لعمليات التمويل والاستثمار على الرغم من تحقيقه زيادة بنسبة 15.04%، بينما حافظ مصرف عودة على المرتبة الأولى بتمويلات تصل إلى 45,654,138,516 ليرة سورية، تبعه في المرتبة الثانية مصرف سورية والمهجر بقيمة تمويلات تبلغ 43,557,226,648 ليرة سورية، أما المرتبة الأخيرة فبقيت من نصيب مصرف سورية والخليج الذي حقق تمويلات بقيمة 7,989,012,571 ليرة سورية، وكما نلاحظ من الشكل رقم (21) أن الحصة السوقية

لمصرف سورية الدولي الإسلامي زادت لتصبح 13.07% من إجمالي الحصة السوقية لعمليات التمويل والاستثمار.

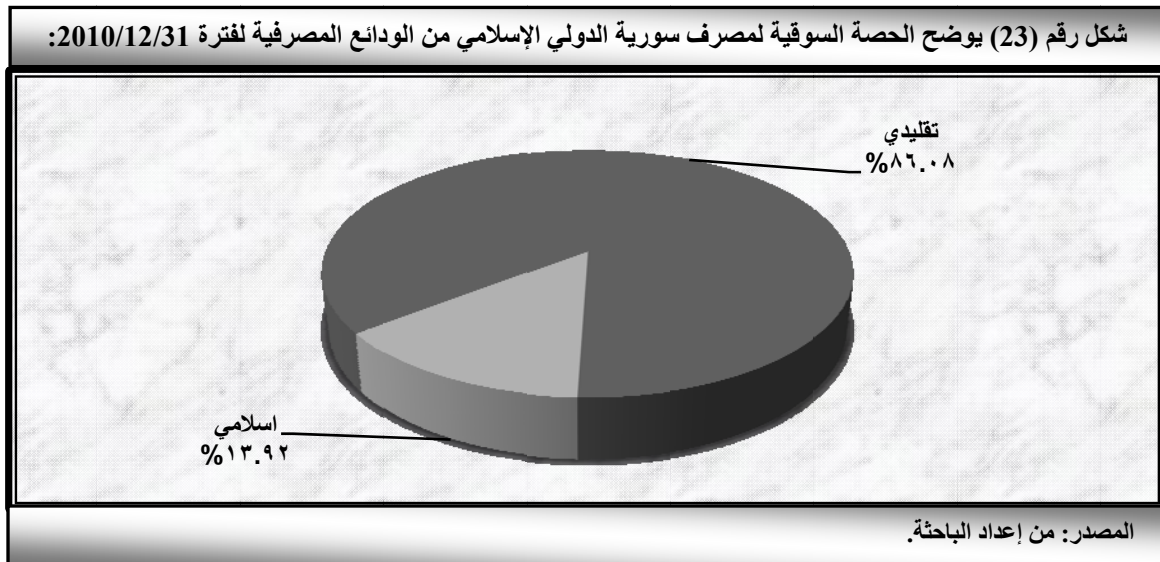


(2) الأصول: استمر ارتفاع أصول مصرف سورية الدولي الإسلامي لتبلغ 77,484,737,487 ليرة سورية محققاً زيادةً بنسبة 12.97%، وقد حافظ من خلالها على المرتبة الخامسة بالنسبة لمصارف عينة البحث، منافساً بذلك المصرف العربي الذي بقي في المرتبة السابعة ومصرف بيبيلوس في المرتبة السادسة ومصرف سورية والخليج الذي حافظ على المرتبة الثامنة، أما المرتبة الأولى فقد بقيت لمصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد زادت أصوله خلال هذه الفترة بنسبة 9.96%، وبذلك تستنتج الباحثة أن نسبة زيادة أصول مصرف سورية الدولي الإسلامي كانت أعلى من نسبة زيادة أصول المصرف ذو الترتيب الأول (بيمو)، وكما نلاحظ من الشكل رقم (22) أن الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي زادت لتصبح 13.94% من إجمالي الحصة السوقية للأصول.



(3) رأس المال: زاد مصرف سورية الدولي الإسلامي رأسماله ليصبح 5,461,381,500 ليرة سورية مقارنة ب 5,000,000,000 ليرة سورية، وبذلك عاد المصرف الإسلامي ليحتل المرتبة الأولى بين مصارف العينة. وكذلك قام مصرف بيمو بزيادة رأسماله ليصبح 3,705,000,000 ليرة سورية مقارنة ب 3,250,000,000 ليرة سورية في الفترات السابقة واحتل بذلك المرتبة الخامسة بين مصارف العينة، وقد زاد المصرف العربي رأس ماله ليصبح 3,180,000,000 ليرة سورية مقارنة ب 3,000,000,000 ليرة سورية ومع ذلك بقي في المرتبة السابعة، أما المرتبة الثامنة فبقيت لمصرف سورية والخليج برأس مال يبلغ 3,000,000,000 ليرة سورية.

(4) الودائع: زادت ودائع مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال هذه الفترة لتبلغ 67,923,038,486 ليرة سورية، محققة زيادة بنسبة تصل إلى 14.62%، وقد حافظ المصرف على المرتبة الرابعة بالنسبة لمصارف عينة البحث وبقي المصرف الدولي للتجارة والتمويل في المرتبة الخامسة، فيما احتل مصرف بيلوس المرتبة السادسة والسابعة كانت للمصرف العربي أما مصرف سورية والخليج بقي في المرتبة الثامنة، بالنسبة للمرتبة الأولى بقيت من نصيب مصرف بيمو حيث حقق ودائع بقيمة 104,714,331,913 ليرة سورية، وكما نلاحظ من الشكل رقم (23) أن الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي زادت لتصبح 13.92% من إجمالي الحصة السوقية للودائع.



تستنتج الباحثة مما سبق: أن مصرف سورية الدولي الإسلامي قد حقق تقدماً في ترتيبه بين مصارف عينة البحث من حيث رأس المال حيث عاد للمرتبة الأولى، بينما حافظ على ترتيبه في الفترة السابقة من حيث الأصول والودائع وعمليات التمويل والاستثمار.

✓ ويوضح الجدول رقم (10) متوسط مدخلات ومخرجات نموذج DEA لمصارف عينة البحث خلال الفترة الممتدة من 2007/12/31 وحتى 2010/12/31:

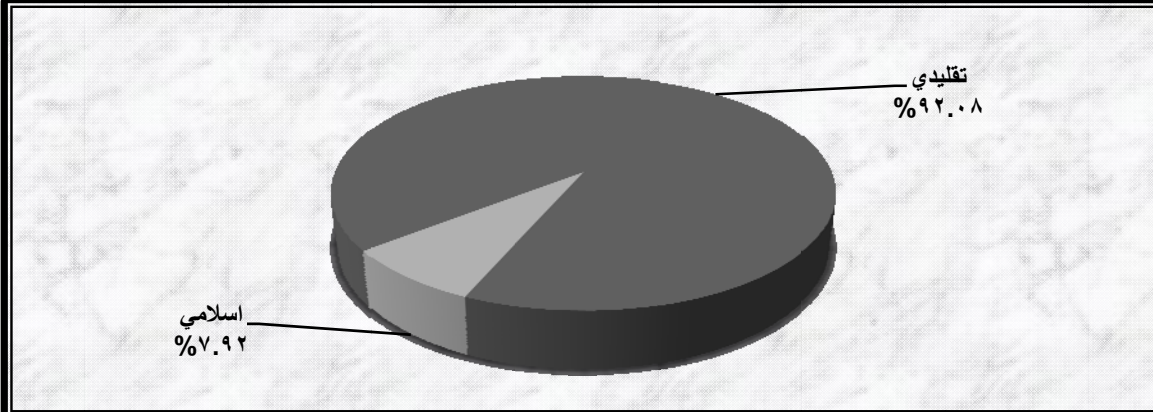
جدول رقم (10) يوضح مدخلات ومخرجات نموذج DEA للمصارف عينة البحث: (المبالغ بالليرة السورية)								
من2007/12/31وحتى 2010/12/31								اسم المصرف
المدخلات				المخرجات				
الترتيب	الودائع	الترتيب	رأس المال 2010/12/31	الترتيب	الأصول	الترتيب	عمليات التمويل والاستثمار	
3	56,558,932,409	2	5,350,000,000	3	65,327,215,954	3	27,785,640,155	عودة
2	66,398,451,342	6	3,600,000,000	2	73,037,391,279	1	73,166,283,223	سورية والمهجر
8	6,941,151,446	8	3,000,000,000	8	9,973,964,269	8	4,342,599,538	سورية والخليج
5	35,995,300,531	1	5,461,381,500	5	47,048,015,040	5	16,149,450,923	سورية الدولي الإسلامي
4	49,895,439,562	3	5,000,000,000	4	61,144,961,522	4	23,121,349,402	الدولي للتجارة والتمول
1	87,133,490,853	5	3,705,000,000	1	96,190,947,750	2	28,026,482,386	بيمو السعودي الفرنسي
7	23,416,927,596	4	4,000,000,000	7	29,536,406,555	6	15,978,535,705	بيبيلوس
6	27,426,823,901	7	3,180,000,000	6	32,112,825,334	7	15,288,583,865	العربي
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف.								

من الجدول رقم (10) تستنتج الباحثة فيما يتعلق بمتوسط مدخلات ومخرجات نموذج DEA بالنسبة

لمصرف سورية الدولي الإسلامي ما يلي:

1) عمليات التمويل والاستثمار: خلال فترة الدراسة بلغ متوسط عمليات التمويل والاستثمار لمصرف سورية الدولي الإسلامي 16,149,450,923 ليرة سورية، محققاً بذلك المرتبة الخامسة بين مصارف عينة البحث، في حين كان مصرف سورية والمهجر في المرتبة الأولى بمتوسط قيمة عمليات التمويل والاستثمار بلغت 73,166,283,223 ليرة سورية، أما المرتبة الأخيرة كانت لمصرف سورية والخليج الذي حافظ على المرتبة الأخيرة طيلة فترة الدراسة بمتوسط قيمة عمليات التمويل والاستثمار بلغ 4,342,599,538 ليرة سورية، وبلغ متوسط الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة المدروسة بالنسبة لعمليات التمويل والاستثمار 7.92% من إجمالي الحصة السوقية للقطاع المصرفي.

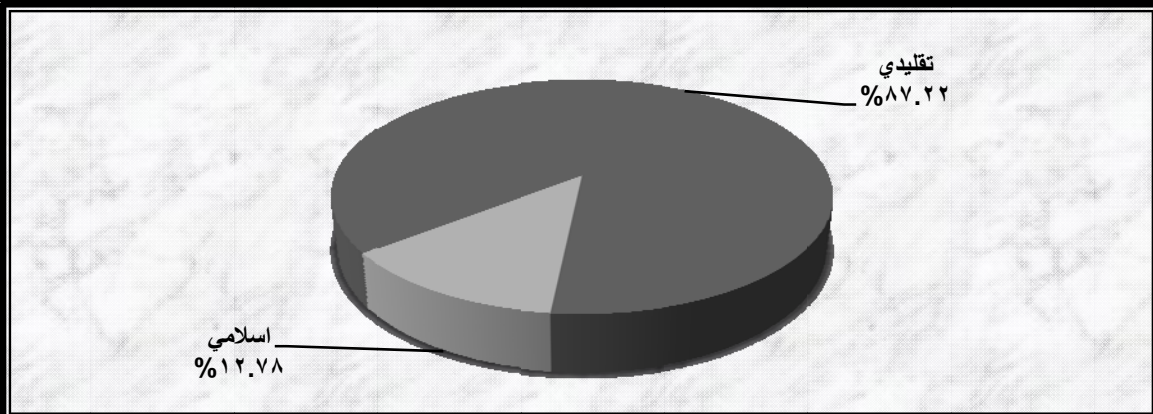
شكل رقم (24) يوضح الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي لمتوسط عمليات التمويل والاستثمار:



المصدر: من إعداد الباحثة.

(2) الأصول: بلغ متوسط أصول مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال فترة الدراسة 47,048,015,040 ليرة سورية واحتل من خلالها المرتبة الخامسة بين مصارف عينة البحث، أما المرتبة الأولى فحافظ عليها مصرف بيمو السعودي الفرنسي بمتوسط أصول بلغت 96,190,947,750 ليرة سورية، وأخيراً كان مصرف سورية والخليج في المرتبة الثامنة بمتوسط أصول بلغت 9,973,964,269 ليرة سورية، وبلغ متوسط الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة المدروسة بالنسبة للأصول 12.78% إجمالي الحصة السوقية للقطاع المصرفي.

شكل رقم (25) يوضح الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي من لمتوسط الأصول المصرفية :

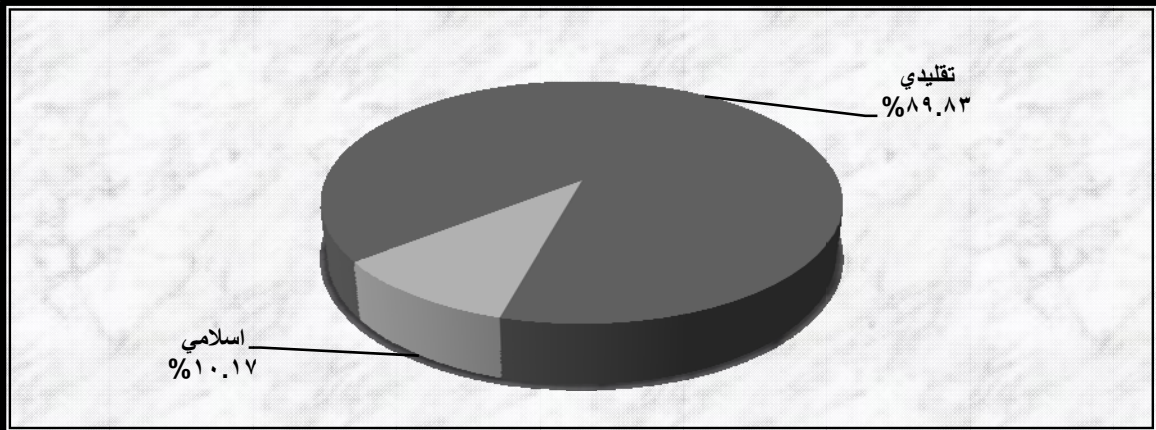


المصدر: من إعداد الباحثة.

(3) رأس المال: حافظ مصرف سورية الدولي الإسلامي على المرتبة الأولى برأسمال قدره 5,461,381,500 ليرة سورية بين مصارف عينة البحث، يليه مصرف عودة برأسمال قدره 5,350,000,000 ليرة سورية، ويليه في المرتبة الثالثة المصرف الدولي للتجارة والتمويل برأسمال قدره 5,000,000,000 ليرة سورية، أما المرتبة الثامنة فبقيت لمصرف سورية والخليج برأس مال يبلغ 3,000,000,000 ليرة سورية.

(4) الودائع: بلغ متوسط ودائع مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال فترة الدراسة 35,995,300,531 ليرة سورية واحتل من خلالها المرتبة الخامسة، أما المرتبة الأولى فحافظ عليها مصرف بيمو السعودي الفرنسي بمتوسط ودائع بلغت 87,133,490,853 ليرة سورية، وأخيراً كان مصرف سورية والخليج في المرتبة الثامنة بمتوسط ودائع بلغت 6,941,151,446 ليرة سورية، وبذلك يكون متوسط الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة المدروسة بالنسبة للودائع المصرفية 10.17% من إجمالي الحصة السوقية للقطاع المصرفي.

شكل رقم (26) يوضح الحصة السوقية لمصرف سورية الدولي الإسلامي لمتوسط الودائع المصرفية:



المصدر: من إعداد الباحثة.

المبحث الثاني: قياس درجة ومستوى الكفاءة لمصرف سورية الدولي الإسلامي:

لقياس درجة ومستوى الكفاءة لمصرف سورية الدولي الإسلامي اعتمدت الباحثة على خاصية (Solver) في برنامج Excel وذلك من خلال الخطوات التالية:

يتم بإدخال مدخلات ومخرجات المصارف الداخلة في عينة البحث كما هو موضح في الجدول رقم (11)، الذي يوضح إدخال مدخلات ومخرجات النموذج لإيجاد الكفاءة المصرفية لمصرف سورية الدولي الإسلامي وذلك للفترة 2008/6/30:

* إدخال بيانات متغيرات القيود (H5:H13, B5:B13, B2:E2) وهذه الخلايا تسمى خلايا الإدخال data cells.

* إدخال متغيرات القرار (في هذه الخطوة نقوم فقط بتسمية الخلايا وندخل قيمة أولية لكل متغير قرار (B3:E3) وهذه الخلايا تسمى الخلايا المتغيرة changing cell.

* الكمية (دالة الهدف) التي نهدف إلى تحقيقها وهي إما أن تكون تعظيم أو تدنية (وينبغي أن تكون على شكل معادلة equation تعتمد على قيم متغيرات القرار)، والخلية التي تحتوي على هذه الكمية تسمى خلية الهدف target cell، وهي الخلية (G2).

* إدخال قيم القيود (والتي تتضمن الخلايا المقيدة التي تمثل الموارد المستخدمة، وقيم القيود التي تمثل الموارد المتوفرة) وهي الخلايا (G5:G13).

وبعد التأكد من إدخال البيانات كاملة والتي تحتوي على عناصر نموذج البرمجة الخطية (البيانات، متغيرات القرار، دالة الهدف، القيود)، نختار الأمر Solver من قائمة الأدوات، ونقوم بتحديد خلايا دالة الهدف، ومن ثم تحديد خلايا متغيرات القرار والتي سيقوم Solver بتغيير قيمها عندما يحاول أن يجد القيمة القصوى للنموذج، وبعدئذٍ نبدأ بإضافة القيود.

بعد صياغة النموذج وتحديد الاختيارات المطلوبة، يجب تفعيل الأمر "افتراض خطية النموذج Assume Linear Model"، والأمر "افتراض اللاسلبية Assume Non-Negative" من الخيار Option في نافذة Solver، وأخيراً ننقر على الأمر Solve للحصول على الكفاءة المصرفية للمصرف المحدد وهو مصرف سورية الدولي الإسلامي، كما هو موضح في الجدول رقم (11).

جدول رقم (11) يوضح الكفاءة الفنية لمصرف سورية الدولي الإسلامي لفترة 2008/6/30

	A	B	C	D	E	F	G	H
1		الودائع	رأس المال	الأصول	عمليات التمويل والاستثمار		درجة الكفاءة	
2	Max	0	0	23,498,837,511	7,664,445,480		1.00	
3		4.98725E-11	4.04776E-11	3.67964E-11	1.76564E-11		الخلايا المقيدة	قيم القيود
4								
5	عودة	-43,339,065,866	-2,500,000,000	51,384,257,222	18,565,862,643	<=	-0.04	0
6	سورية والمهجر	-58,291,082,152	-3,000,000,000	63,784,168,555	18,064,886,015	<=	-0.36	0
7	سورية والخليج	-2,709,197,000	-3,000,000,000	5,532,714,000	1,104,486,000	<=	-0.03	0
8	سورية الدولي الإسلامي	-15,993,027,895	-5,000,000,000	23,498,837,511	7,664,445,480	<=	0.00	0
9	الدولي للتجارة والتمويل	-41,223,547,285	-3,000,000,000	50,289,407,455	15,911,560,972	<=	-0.05	0
10	بيمو السعودي الفرنسي	-78,180,374,818	-1,750,000,000	85,622,909,161	22,180,439,477	<=	-0.43	0
11	بيبلوس	-17,216,262,144	-2,000,000,000	20,168,426,208	11,182,725,882	<=	0.00	0
12	العربي	-23,151,482,514	-1,500,000,000	27,873,790,106	10,742,955,863	<=	0.00	0
13		15,993,027,895	5,000,000,000	0	0	<=	1	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف.

ومن حل النموذج نجد أن مؤشر الكفاءة الفنية لمصرف سورية الدولي الإسلامي هو (100%)، مما يُشير إلى أن مستوى الكفاءة المصرفية للمصرف في هذه الفترة هي كفاءة كاملة أو تامة كما هي موضحة في الجدول رقم (12)، وهذا يعني أن المصرف استخدم مدخلاته من الودائع ورأس المال بالطريقة المثلى.

جدول رقم (12) يوضح درجة ومستويات الكفاءة المصرفية: ¹	
درجة الكفاءة %	مستوى الكفاءة المصرفية
100	كفاءة كاملة أو تامة
99-80	كفاءة مقبولة أو جيدة
79-65	كفاءة متوسطة
64-40	كفاءة ضعيفة
أقل من 40	كفاءة جداً ضعيفة

¹ د. صوران، يوسف، د. عبد الكريم، منصور، " تحديد الاقتصاديات المرجعية في مجال التنمية المستدامة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA): دراسة حالة الاقتصاديات العربية"، جامعة سعيدة، الجزائر، 2012.

ولإيجاد باقي مؤشرات الكفاءة لبقية المصارف (ضمن نفس الفترة) نقوم بتغيير دالة الهدف (الخلايا D2:E2) ، وآخر قيد (الخلايا B13:C13) ونضع في هذه الخلايا مخرجات ومدخلات المصرف المراد إيجاد مؤشر كفاءته على التوالي، وبالقيام بتكرار هذه العملية على جميع المصارف المراد دراستها وفي مختلف فترات الدراسة، حصلت الباحثة على ما يلي:

✓ **الفترة 2007/12/31:** يوضح الجدول رقم (13) درجة ومستوى الكفاءة المصرفية للمصارف عينة البحث:

جدول رقم (13) يوضح درجة ومستوى كفاءة المصارف عينة البحث: (2007/12/31)		
اسم المصرف	درجة الكفاءة المصرفية	مستوى الكفاءة المصرفية
عودة	97%	جيدة
سورية والمهجر	99%	جيدة
سورية والخليج	100%	تامة
سورية الدولي الإسلامي	100%	تامة
الدولي للتجارة والتمويل	100%	تامة
بيمو السعودي الفرنسي	100%	تامة
بيلوس	100%	تامة
العربي	96%	جيدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.

من الجدول رقم (13) تستنتج الباحثة أن كلاً من المصارف التالية: مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف بيلوس قد حققت درجة كفاءة 100% أي مستوى كفاءة تامة، بمعنى أن هذه المصارف قد استخدمت مدخلاتها من الودائع ورأس المال بالطريقة المثلى، أما مصرف عودة ومصرف سورية والمهجر والمصرف العربي كان مستوى كفاءاتهم جيدة بمعنى أن هذه المصارف لم تستخدم مدخلاتها من الودائع ورأس المال بالطريقة المثلى وبالتالي يتوجب على هذه المصارف أن تعمل على تحسين مستوى أدائها من خلال حسن استخدام مدخلاتها حتى تتمكن من منافسة المصارف الأخرى.

تستنتج الباحثة أن مصرف سورية الدولي الإسلامي بدأ أعماله في عام تأسيسه بإدارة جيدة لمدخلاته من رأس مال وودائع حيث استطاع أن يوظف جزءاً جيداً منها في استثمارات وأصول تساعد على تطوير أعماله مستقبلاً على الرغم من حداثة العمل المصرفي الإسلامي محلياً وعالمياً إلا أنه استطاع أن يجد لنفسه مكاناً في القطاع المصرفي السوري .

✓ الفترة 2008/06/30: يوضح الجدول رقم (14) درجة ومستوى الكفاءة المصرفية للمصارف عينة البحث:

جدول رقم (14) يوضح درجة ومستوى كفاءة المصارف عينة البحث: (2008/06/30)		
اسم المصرف	درجة الكفاءة المصرفية	مستوى الكفاءة المصرفية
عودة	98%	جيدة
سورية والمهجر	88%	جيدة
سورية والخليج	100%	تامة
سورية الدولي الإسلامي	100%	تامة
الدولي للتجارة والتمويل	90%	جيدة
بيمو السعودي الفرنسي	100%	تامة
بيلوس	100%	تامة
العربي	100%	تامة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.

من الجدول رقم (14) تستنتج الباحثة أن كلاً من المصارف التالية: مصرف سورية الدولي الإسلامي ومصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف بيلوس ومصرف سورية والخليج قد حافظوا على درجة كفاءتهم 100% أي مستوى كفاءة تامة، بمعنى أن هذه المصارف قد استخدمت مدخلاتها من الودائع ورأس المال بالطريقة المثلى، أما مصرف عودة فقد تحسنت درجة كفاءته بنسبة 1% لتصبح درجة كفاءته 98% وقد حافظ على المستوى الجيد للكفاءة، وكذلك الأمر بالنسبة للمصرف العربي الذي تحسنت درجة كفاءته بنسبة 4% لتصبح درجة كفاءته 100% ليرتفع مستوى كفاءته ليبلغ المستوى التام، أما مصرف سورية والمهجر فقد تراجعت درجة كفاءته بنسبة 10% لتبلغ 88% وقد حافظ على المستوى الجيد للكفاءة، وأخيراً بالنسبة لمصرف الدولي للتجارة والتمويل فقد تراجعت درجة كفاءته بنسبة 10% لتبلغ 90% وليفقد المستوى التام ليتراجع إلى المستوى الجيد للكفاءة.

تستنتج الباحثة مما سبق أن مصرف سورية الدولي الإسلامي قد حافظ خلال هذه الفترة على مستواه التام الذي بدأ فيه أعماله.

✓ الفترة 2008/12/31: يوضح الجدول رقم (15) درجة ومستوى الكفاءة المصرفية للمصارف عينة البحث:

جدول رقم (15) يوضح درجة ومستوى كفاءة المصارف عينة البحث: (2008/12/31)		
اسم المصرف	درجة الكفاءة المصرفية	مستوى الكفاءة المصرفية
عودة	100%	تامة
سورية والمهجر	100%	تامة
سورية والخليج	100%	تامة
سورية الدولي الإسلامي	100%	تامة
الدولي للتجارة والتمويل	100%	تامة
بيمو السعودي الفرنسي	100%	تامة
بيلوس	100%	تامة
العربي	92%	جيدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.

من الجدول رقم (15) تستنتج الباحثة أن كلاً من المصارف التالية: مصرف سورية الدولي الإسلامي ومصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف بيلوس ومصرف سورية والخليج قد حافظوا على درجة كفاءتهم 100% أي مستوى كفاءة تامة بمعنى أن هذه المصارف قد استخدمت مدخلاتها من الودائع ورأس المال بالطريقة المثلى، أما مصرف عودة فقد تحسنت درجة كفاءته بنسبة 2% لتصبح درجة كفاءته 100% ليرتفع مستوى كفاءته ليبلغ المستوى التام، وكذلك الأمر بالنسبة لمصرف سورية والمهجر الذي تحسنت درجة كفاءته بنسبة كبيرة تصل إلى 12% لتصبح درجة كفاءته 100% ليرتفع مستوى كفاءته من المستوى الجيد ليبلغ المستوى التام، وكذلك الأمر بالنسبة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل الذي ارتفعت درجة كفاءته بنسبة 10% لتبلغ 100% ليرتفع مستوى كفاءته من المستوى الجيد ليبلغ المستوى التام للكفاءة، وأخيراً بالنسبة للمصرف العربي الذي تراجعت درجة كفاءته بنسبة 8% لتبلغ 92% وليفقد المستوى التام ليتراجع إلى المستوى الجيد للكفاءة. تستنتج الباحثة مما سبق أن مصرف سورية الدولي الإسلامي قد حافظ خلال هذه الفترة على مستواه التام الذي بدأ فيه أعماله.

✓ الفترة 2009/06/30: يوضح الجدول رقم (16) درجة ومستوى الكفاءة المصرفية للمصارف عينة البحث:

جدول رقم (16) يوضح درجة ومستوى كفاءة المصارف عينة البحث: (2009/06/30)		
اسم المصرف	درجة الكفاءة المصرفية	مستوى الكفاءة المصرفية
عودة	100%	تامة
سورية والمهجر	94%	جيدة
سورية والخليج	100%	تامة
سورية الدولي الإسلامي	100%	تامة
الدولي للتجارة والتمويل	100%	تامة
بيمو السعودي الفرنسي	100%	تامة
بيلوس	100%	تامة
العربي	98%	جيدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.

من الجدول رقم (16) تستنتج الباحثة أن كلاً من المصارف التالية: مصرف سورية الدولي الإسلامي ومصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف بيلوس ومصرف سورية والخليج ومصرف عودة ومصرف الدولي للتجارة والتمويل قد حافظوا على درجة كفاءتهم 100% أي مستوى كفاءة تامة بمعنى أن هذه المصارف قد استخدمت مدخلاتها من الودائع ورأس المال بالطريقة المثلى، أما بالنسبة لمصرف سورية والمهجر الذي تراجعت درجة كفاءته بنسبة 6% لتبلغ 94% وليفقد المستوى التام ليتراجع إلى المستوى الجيد للكفاءة، وأخيراً بالنسبة للمصرف العربي الذي تحسنت درجة كفاءته بنسبة تصل إلى 6% لتصبح درجة كفاءته 98% ليحافظ على المستوى الجيد للكفاءة.

تستنتج الباحثة مما سبق أن مصرف سورية الدولي الإسلامي قد حافظ خلال هذه الفترة على مستواه التام الذي بدأ فيه أعماله.

✓ **الفترة 2009/12/31:** يوضح الجدول رقم (17) درجة ومستوى الكفاءة المصرفية للمصارف عينة البحث:

جدول رقم (17) يوضح درجة ومستوى كفاءة المصارف عينة البحث: (2007/12/31)		
اسم المصرف	درجة الكفاءة المصرفية	مستوى الكفاءة المصرفية
عودة	95%	جيدة
سورية والمهجر	100%	تامة
سورية والخليج	100%	تامة
سورية الدولي الإسلامي	100%	تامة
الدولي للتجارة والتمويل	100%	تامة
بيمو السعودي الفرنسي	100%	تامة
بيبلوس	100%	تامة
العربي	99%	جيدة
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.		

من الجدول رقم (17) تستنتج الباحثة أن كلاً من المصارف التالية: مصرف سورية الدولي الإسلامي ومصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف بيبيلوس ومصرف سورية والخليج ومصرف الدولي للتجارة والتمويل قد حافظوا على درجة كفاءتهم 100% أي مستوى كفاءة تامة بمعنى أن هذه المصارف قد استخدمت مدخلاتها من الودائع ورأس المال بالطريقة المثلى، أما مصرف عودة فقد تراجع درجة كفاءته بنسبة 5% لتبلغ 95% وليفقد المستوى التام ليتراجع إلى المستوى الجيد للكفاءة، أما مصرف سورية والمهجر فقد تحسنت درجة كفاءته بنسبة 6% لتصبح درجة كفاءته 100% ليرتفع مستوى كفاءته من المستوى الجيد ليبلغ المستوى التام للكفاءة، وأخيراً بالنسبة للمصرف العربي الذي تحسنت درجة كفاءته بنسبة 1% لتبلغ 99% وليحافظ على المستوى الجيد للكفاءة.

تستنتج الباحثة مما سبق أن مصرف سورية الدولي الإسلامي قد حافظ خلال هذه الفترة على مستواه التام الذي بدأ فيه أعماله.

✓ **الفترة 2010/06/30:** يوضح الجدول رقم (18) درجة ومستوى الكفاءة المصرفية للمصارف عينة البحث:

جدول رقم (18) يوضح درجة ومستوى كفاءة المصارف عينة البحث: (2010/06/30)		
اسم المصرف	درجة الكفاءة المصرفية	مستوى الكفاءة المصرفية
عودة	99%	جيدة
سورية والمهجر	100%	تامة
سورية والخليج	100%	تامة
سورية الدولي الإسلامي	98%	جيدة
الدولي للتجارة والتمويل	100%	تامة
بيمو السعودي الفرنسي	100%	تامة
بيلوس	98%	جيدة
العربي	100%	تامة
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.		

من الجدول رقم (18) تستنتج الباحثة أن كلاً من المصارف التالية: مصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف سورية والخليج ومصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف سورية والمهجر قد حافظوا على درجة كفاءتهم 100% أي مستوى كفاءة تامة بمعنى أن هذه المصارف قد استخدمت مدخلاتها من الودائع ورأس المال بالطريقة المثلى، أما مصرف عودة فقد تحسنت درجة كفاءته بنسبة 4% لتبلغ 99% وليحافظ على المستوى الجيد للكفاءة، أما مصرف سورية الدولي الإسلامي فقد تراجعت درجة كفاءته بنسبة 2% لتبلغ 98% وليفقد المستوى التام ليتراجع إلى المستوى الجيد للكفاءة، أما بالنسبة لمصرف بيلوس فقد تراجعت درجة كفاءته بنسبة 2% لتبلغ 98% وليفقد أيضاً المستوى التام ليتراجع إلى المستوى الجيد للكفاءة، وأخيراً بالنسبة للمصرف العربي الذي تحسنت درجة كفاءته بنسبة 1% لتبلغ 100% ليرتفع مستوى كفاءته من المستوى الجيد ليبلغ المستوى التام للكفاءة.

تستنتج الباحثة مما سبق أن مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال هذه الفترة قد تراجع مستوى كفاءته عن المستوى التام الذي بدأ فيه أعماله وبالتالي يتوجب على المصرف العمل على تحسين مستوى أدائه من خلال تحسين استخدام مدخلاته حتى يتمكن من منافسة المصارف الأخرى.

✓ **الفترة 2010/12/31:** يوضح الجدول رقم (19) درجة ومستوى الكفاءة المصرفية للمصارف عينة البحث:

جدول رقم (19) يوضح درجة ومستوى كفاءة المصارف عينة البحث: (2010/12/31)		
اسم المصرف	درجة الكفاءة المصرفية	مستوى الكفاءة المصرفية
عودة	99%	جيدة
سورية والمهجر	100%	تامة
سورية والخليج	100%	تامة
سورية الدولي الإسلامي	95%	جيدة
الدولي للتجارة والتمويل	100%	تامة
بيمو السعودي الفرنسي	100%	تامة
بيبلوس	100%	تامة
العربي	100%	تامة
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.		

من الجدول رقم (19) تستنتج الباحثة أن كلاً من المصارف التالية: مصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف سورية والخليج والمصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف سورية والمهجر والمصرف العربي قد حافظوا على درجة كفاءتهم 100% أي مستوى كفاءة تامة بمعنى أن هذه المصارف قد استخدمت مدخلاتها من الودائع ورأس المال بالطريقة المثلى، أما مصرف عودة فقد حافظ على درجة كفاءته التي تبلغ 99% وليحافظ على المستوى الجيد للكفاءة، أما مصرف سورية الدولي الإسلامي فقد تراجعت درجة كفاءته بنسبة 3% لتبلغ 95% وليحافظ على المستوى الجيد للكفاءة، وأخيراً بالنسبة لمصرف بيبيلوس الذي تحسنت درجة كفاءته بنسبة 2% لتبلغ 100% ليرتفع مستوى كفاءته من المستوى الجيد ليبلغ المستوى التام للكفاءة.

تستنتج الباحثة مما سبق أن مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال هذه الفترة قد تراجع مستوى كفاءته عن المستوى التام الذي بدأ فيه أعماله وبالتالي يتوجب على المصرف العمل على تحسين مستوى أدائه من خلال تحسين استخدام مدخلاته حتى يتمكن من منافسة المصارف الأخرى.

وفيما يتعلق بقياس درجة كفاءة وتحديد مستوى كفاءة للمصارف عينة البحث عموماً خلال الفترة من 2007/12/31 وحتى 2010/12/31، قامت الباحثة بالاعتماد على متوسط مدخلات ومخرجات النموذج لقياس وتحديد الكفاءة المصرفية وحصلت على النتائج الموضحة في الجدول رقم (20):

جدول رقم (20) يوضح درجة ومستوى كفاءة المصارف عينة البحث: (2007/12/31 وحتى 2010/12/31)		
اسم المصرف	درجة الكفاءة المصرفية	مستوى الكفاءة المصرفية
عودة	100%	تامة
سورية والمهجر	100%	تامة
سورية والخليج	100%	تامة
سورية الدولي الإسلامي	100%	تامة
الدولي للتجارة والتمويل	100%	تامة
بيمو السعودي الفرنسي	100%	تامة
بيبلوس	100%	تامة
العربي	94%	جيدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel.

من الجدول رقم (20) تستنتج الباحثة أن كلاً من المصارف التالية: مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف بيبيلوس مصرف عودة ومصرف سورية والمهجر ومصرف سورية والخليج قد حققت درجة كفاءة 100% أي مستوى كفاءة تامة، بمعنى أن هذه المصارف قد استخدمت مدخلاتها من الودائع ورأس المال بالطريقة المثلى، أما المصرف العربي وهو المصرف الوحيد الذي كان متوسط درجة كفاءته 94% ومتوسط مستوى كفاءته جيد بمعنى أن هذا المصرف لم يستخدم مدخلاته من الودائع ورأس المال بالطريقة المثلى وبالتالي يتوجب عليه أن يعمل على تحسين مستوى أدائه من خلال تحسين استخدام مدخلاته حتى يتمكن من منافسة المصارف الأخرى.

مما سبق تستنتج الباحثة أن مصرف سورية الدولي الإسلامي الذي بدأ نشاطه في النصف الثاني من عام 2007 استطاع أن يُدير مدخلاته من رأس مال وودائع بطريقة كفؤة حيث استطاع المصرف أن يوظف جزءاً جيداً منها في استثمارات وأصول تساعد على تطوير أعماله في المستقبل على الرغم من حداثة العمل المصرفي الإسلامي محلياً ودولياً، كما استطاع المصرف أن يجد لنفسه مكاناً في القطاع المصرفي السوري حيث حقق تقدماً ملحوظاً في عمليات التمويل والاستثمار وجذب الودائع بالإضافة إلى زيادة أصوله، وكذلك فإن رأسماله كان الأعلى بين المصارف كونه مصرف إسلامي، أما فيما يتعلق بدرجة الكفاءة المصرفية فقد حصل المصرف على متوسط درجة كفاءة تبلغ 100% خلال الفترة المدروسة أي مستوى كفاءة تامة بمعنى أن المصرف استطاع عموماً استخدام مدخلاته من الودائع ورأس المال بالطريقة المثلى، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى للدراسة.

الفصل الثالث:

قياس وتحليل كفاءة التكاليف والربحية لمصرف سورية الدولي الإسلامي:

● مقدمة:

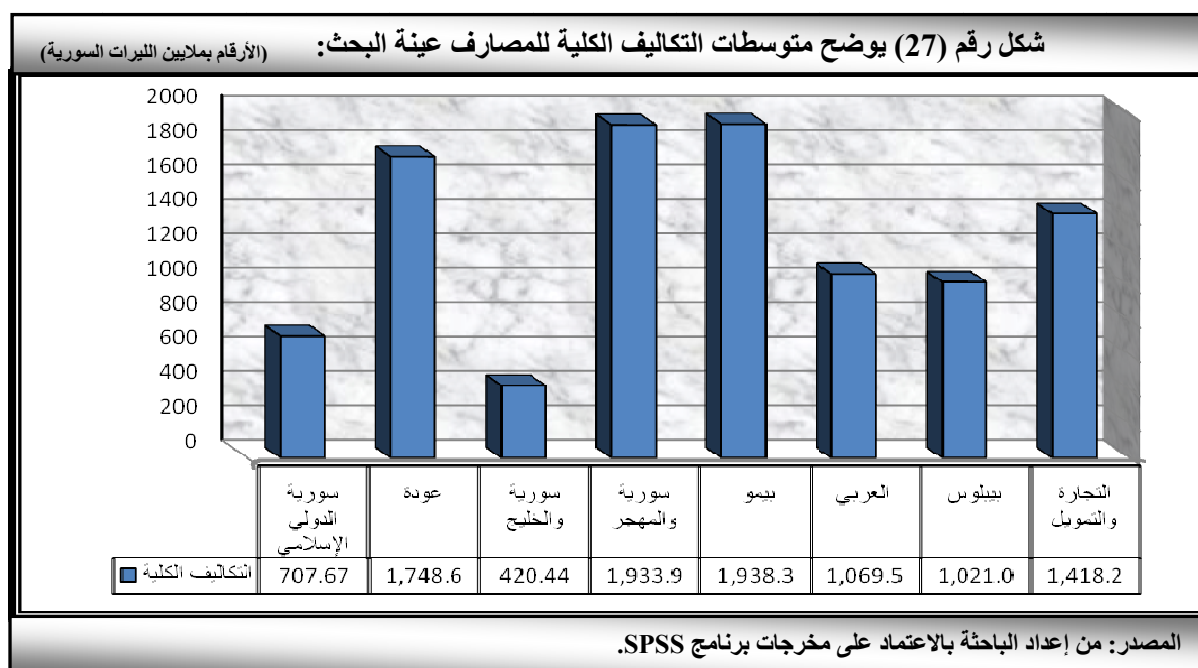
قامت الباحثة في هذا الفصل بدراسة وتحليل متغيرات كفاءة التكاليف لمصرف سورية الدولي الإسلامي ومقارنتها مع كفاءة التكاليف للمصارف الأخرى الداخلة في عينة البحث، واقترحت الباحثة نموذجاً للتنبؤ بقيمة التكاليف الكلية للمصارف يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً وتم ذلك باستخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد (Multi Linear Regression) بالاعتماد على برنامج SPSS، حيث تضمن النموذج المقترح على متغير التكاليف الكلية (TC) كمتغير تابع، ومتغير التمويلات والاستثمارات المصارف (P_1)، ومتغير سعر رأس المال العيني (P_2)، ومتغير سعر رأس المال النقدي (P_3) كمتغيرات مستقلة، أما في المبحث الثاني فخصصته الباحثة لتحليل متغيرات كفاءة التكاليف المدروسة باستخدام خاصية (ANOVA) في برنامج (SPSS)، ودراسة وجود فروق جوهرية بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصارف الداخلة في عينة البحث فيما يتعلق بتلك المتغيرات، وأخيراً في المبحث الثالث انتقلت الباحثة لاستخدام نظام ديبونت (Dupont system) لقياس وتحليل العائد أو الربحية للمصارف المشمولة في عينة البحث وتحديد ترتيب مصرف سورية الدولي الإسلامي ضمنها.

المبحث الأول: نموذج التقدير الإحصائي وتحليل بيانات الدراسة

أولاً- دراسة وتحليل متغيرات كفاءة التكاليف:¹

قامت الباحثة بدراسة وتحليل كفاءة التكاليف للمصارف السورية بالاعتماد على المتغيرات التالية (متغير التكاليف الكلية (TC)، ومتغير التمويلات والاستثمارات للمصارف (P_1)، ومتغير سعر رأس المال العيني (P_2)، ومتغير سعر رأس المال النقدي (P_3))، وفيما يلي دراسة لمتوسطات المتغيرات المختارة بالنسبة للمصارف الداخلة في عينة البحث:

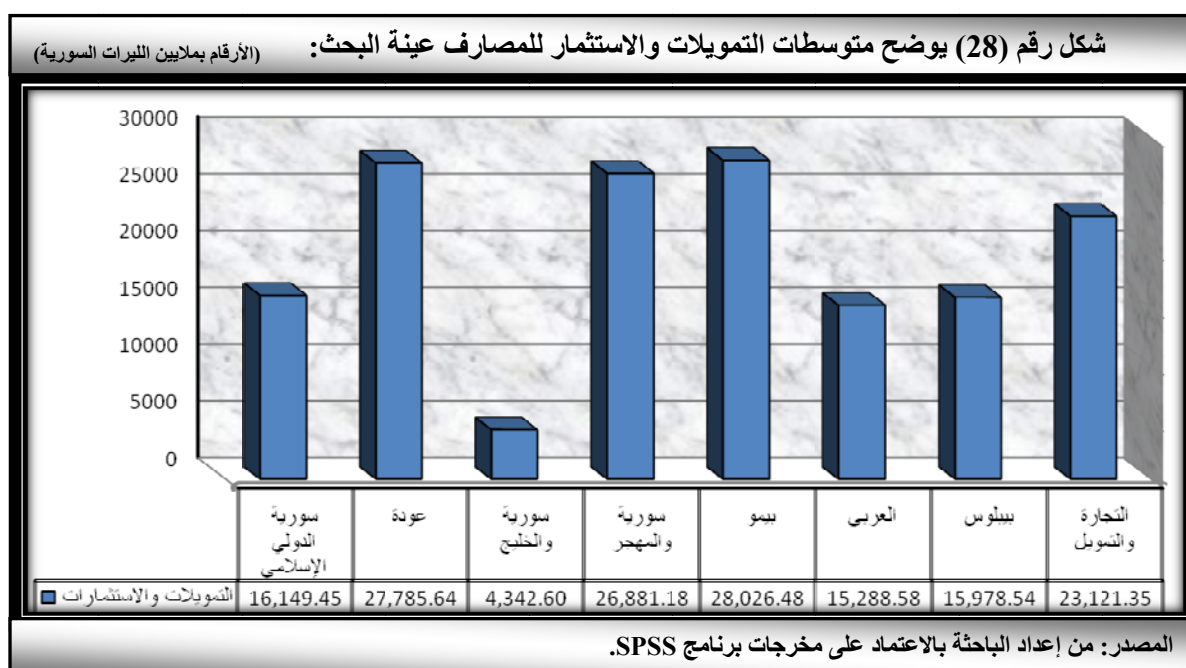
1) متغير التكاليف الكلية (TC): يوضح الشكل رقم (27) متوسطات التكاليف الكلية للمصارف الداخلة في عينة البحث، وتعتبر التكاليف الكلية عن التكاليف التي يتحملها المصرف من أجل قيامه بالعملية الإنتاجية، حيث تشمل التكاليف التشغيلية بالإضافة إلى الفوائد المدنية في المصارف التقليدية أو الأرباح الموزعة في المصارف الإسلامية، في حين تتضمن التكاليف التشغيلية كلاً من نفقات الموظفين واهتلاكات الموجودات الثابتة والاهتلاكات المتنوعة وتكاليف تشغيلية أخرى.



من الشكل رقم (27) تستنتج الباحثة أن قيمة متوسط التكاليف الكلية تتراوح بين 420.44 ل.س. كقيمة دنيا، و 1,938.3 ل.س. كقيمة عظمى، و 1,748.6 ل.س. كقيمة متوسطة. وبمقارنة متوسط التكاليف الكلية لجميع المصارف القيمة 1,748.6 ل.س. بانحراف معياري 786.02 ل.س.، وقد احتل مصرف بيمو السعودي الفرنسي المرتبة الأولى من حيث متوسط التكاليف الكلية، بينما كان لمصرف سورية والخليج المرتبة الأخيرة منها، وجاء مصرف سورية الدولي لإسلامي كثاني أقل متوسط من حيث التكاليف الكلية من بين المصارف المشمولة في عينة البحث.

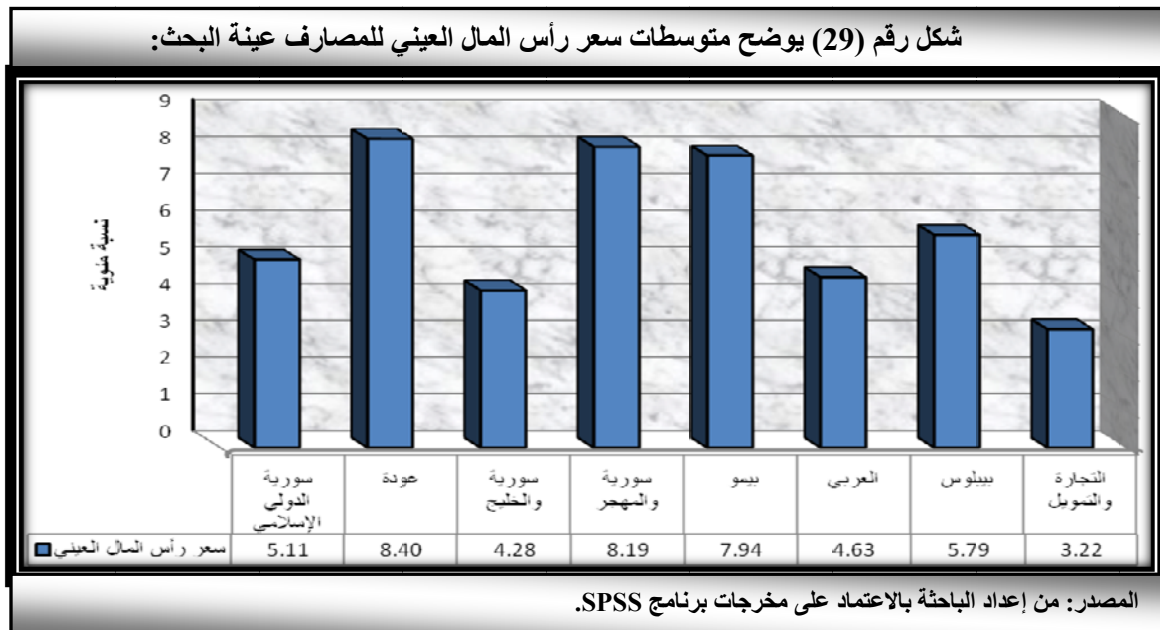
¹ المصدر: بالاعتماد على التقارير المالية النصف سنوية للمصارف الداخلة في عينة البحث.

(2) متغير التمويل والاستثمارات (P₁): يوضح الشكل رقم (28) متوسطات التمويل والاستثمارات للمصارف المشمولة في عينة البحث، ويعبر متغير التمويل والاستثمارات عن القروض في المصارف التقليدية أو التمويل في المصارف الإسلامية التي يمنحها المصرف لعملائه، حيث يشمل متغير التمويل والاستثمارات في المصارف التقليدية كلاً من موجودات مالية للمتاجرة، وصافي التسهيلات الائتمانية المباشرة، وموجودات مالية متوفرة للبيع، وموجودات مالية قروض وسلف، وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، بينما يشمل متغير التمويل والاستثمارات في المصارف الإسلامية كلاً من ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية، وموجودات قيد التصفية أو الاستثمار، وموجودات مالية متوفرة للبيع، وموجودات مالية للمتاجرة، ومشاريع قيد التنفيذ.



من الشكل رقم (28) تستنتج الباحثة أن أعلى قيمة لمتوسط متغير التمويل والاستثمارات كانت لمصرف بيمو السعودي الفرنسي بقيمة تصل إلى 28026482386 ل.س، في حين أن أدنى متوسط في قيمة التمويل والاستثمارات كانت لمصرف سورية والخليج بقيمة تصل إلى 4342599538 ل.س، أما مصرف سورية الدولي الإسلامي فقد جاء في المرتبة الخامسة من بين المصارف المشمولة في عينة البحث بمتوسط قيمة تمويل واستثمارات بلغت 16149450923 ل.س، وقد بلغ متوسط قيم التمويل والاستثمارات لجميع المصارف القيمة 19696727365 ل.س، بانحراف المعياري 11147652429 ل.س.

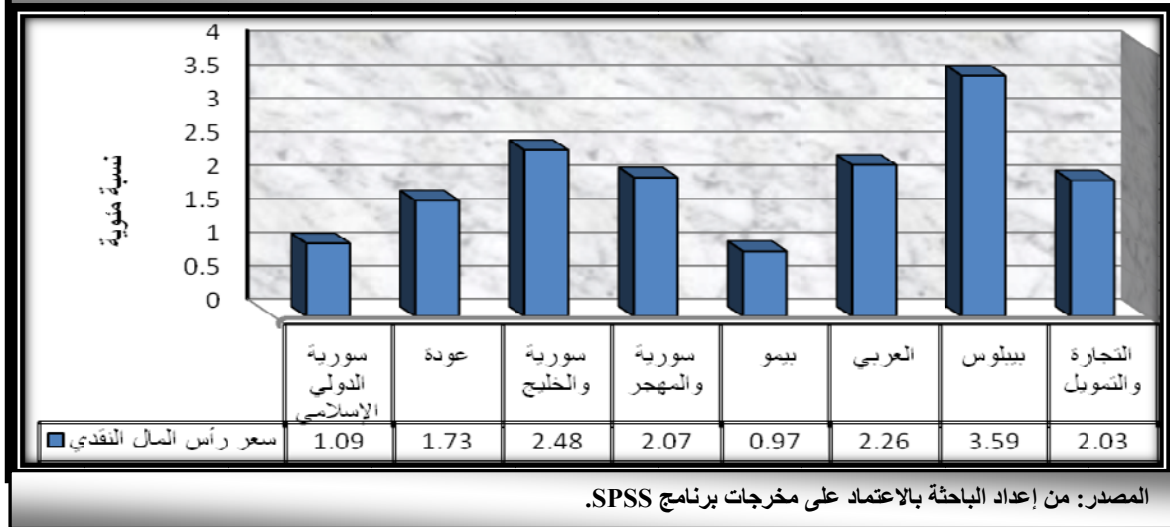
(3) متغير سعر رأس المال العيني (P_2): يوضح الشكل رقم (29) متوسطات سعر رأس المال العيني للمصارف المدروسة، حيث يُحسب متغير سعر رأس المال العيني من خلال نسبة مخصصات الاهتلاك والمؤونات للأصول الثابتة إلى الأصول الثابتة المادية والمعنوية، وبالتالي يعبر هذا المتغير عن تكلفة الأصول الثابتة مما يعني أنه كلما ارتفعت قيمة هذا المتغير كلما دلّ ذلك على انخفاض في كفاءة الأداء للمصرف محل الدراسة.



من الشكل رقم (29) تستنتج الباحثة أن أعلى قيمة لمتوسط متغير سعر رأس المال العيني كانت لمصرف عودة بنسبة تصل إلى 8.19%، في حين أن أدنى قيمة لمتوسط متغير سعر رأس المال العيني كانت لمصرف التجارة والتمويل بنسبة تصل إلى 4.28%، أما مصرف سورية الدولي الإسلامي فقد جاء في المرتبة الخامسة من بين المصارف المشمولة في عينة البحث بنسبة وصلت إلى 5.11%، وقد بلغ متوسط متغير سعر رأس المال العيني لجميع المصارف 5.94%، بانحراف المعياري قدره 3%.

(4) سعر رأس المال النقدي (P_3): يوضح الشكل رقم (30) متوسطات سعر رأس المال النقدي للمصارف الداخلة في عينة البحث، حيث يعبر سعر رأس المال النقدي عن نسبة الأرباح الموزعة على مجموع الودائع المصرفية، وبالتالي يعبر هذا المتغير عن تكلفة الأصول الثابتة مما يعني أنه كلما ارتفعت قيمة هذا المتغير كلما دلّ ذلك على انخفاض في كفاءة الأداء للمصرف محل الدراسة.

شكل رقم (30) يوضح متوسطات سعر رأس المال النقدي للمصارف عينة البحث:



من الشكل رقم (30) تستنتج الباحثة أن أعلى قيمة لمتوسط متغير سعر رأس المال النقدي كانت لمصرف بيبيلوس بنسبة تصل إلى 3.59%، في حين أن أدنى قيمة لمتوسط متغير سعر رأس المال النقدي كانت لمصرف سورية الدولي الإسلامي بنسبة تصل إلى 1.09%، وقد بلغ متوسط متغير سعر رأس المال النقدي لجميع المصارف حوالي 2%، بانحراف المعياري قدره 1.5%.

ولكن ما مدى جودة المتغيرات المعتمدة وما هي قدرتها على تفسير التكاليف الكلية للمصارف الداخلة في عينة البحث والتنبؤ بقيمتها مستقبلاً؟ لدراسة ذلك قامت الباحثة بدراسة نموذج الانحدار الخطي للتكاليف الكلية (TC) كمتغير تابع للمتغيرات المستقلة التي تم الإشارة إليها سابقاً في الفقرة التالية:

ثانياً- نموذج التقدير الإحصائي:

اعتمدت الباحثة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية (TC) كمتغير تابع لعدد من المتغيرات المستقلة والتي تتضمن متغير التمويلات والاستثمارات للمصارف (P_1)، ومتغير سعر رأس المال العيني (P_2)، ومتغير سعر رأس المال النقدي (P_3)، وذلك بالاعتماد على خاصية الانحدار الخطي المتعدد في برنامج SPSS، وفق المعادلة الكمية الخطية التالية:

$$TC = \alpha + \beta_1 P_1 + \beta_2 P_2 + \beta_3 P_3$$

حيث:

- ✓ $\beta_3, \beta_2, \beta_1$: تمثل معاملات التغير لكل متغير مستقل من المتغيرات المستخدمة في بناء النموذج المقترح.
 - ✓ α : يمثل قيمة ثابتة لا يمكن التنبؤ بها من خلال هذا النموذج تعود إلى المتغيرات النوعية للتداول.
 - ✓ P_1 : يمثل متغير التمويلات والاستثمارات للمصارف محل الدراسة.
 - ✓ P_2 : يمثل متغير سعر رأس المال العيني للمصارف محل الدراسة.
 - ✓ P_3 : يمثل متغير سعر رأس المال النقدي للمصارف محل الدراسة.
 - ✓ Y : يمثل متغير التكاليف الكلية للمصارف محل الدراسة.
- ويوضح الجدول رقم (21) معاملات النموذج المقترح والذي يمكن من خلاله أن تستنتج الباحثة ما يلي:
- ✓ من عمود الدرجات المعيارية (Beta) يمكن تحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث يظهر أن متغير سعر رأس المال العيني هو ذو التأثير الأكبر على متغير التكاليف الكلية ثم متغير التمويلات والاستثمارات وأخيراً متغير سعر رأس المال النقدي.
 - ✓ كما يمكن ملاحظة أن كافة معاملات النموذج بما في ذلك الحد الثابت معنوية حيث أن مستوى المعنوية الدقيق لكلٍ منهم هو أقل من (0.05).

جدول رقم (21) يوضح معاملات نموذج الانحدار للتكاليف الكلية:						
Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.004	2.973 -		141.878	421.855 -	(Constant)	1
.000	7.613	.534	.005	.038	تمويلات واستثمارات	
.046	7.881	.539	1784.607	14064.622	سعر رأس المال العيني	
.048	1.866	.119	3329.371	6212.838	سعر رأس المال النقدي	
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.						

كما يوضح جدول تحليل التباين رقم (22) أن قيمة اختبار فيشر (F) تساوي 70.633 بمستوى دلالة تساوي 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة المقترح (5%) لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي يوجد علاقة خطية بين المتغير التابع (التكاليف الكلية) والمتغيرات المستقلة المدروسة.

جدول رقم (22) يوضح تحليل التباين (ANOVA):						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		Model
.000	70.633	9094970.696	3	27284912.088	Regression	1
		128763.871	52	6695721.298	Residual	
			55	33980633.387	Total	
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.						

وفيما يتعلق بمدى تأثير المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع ومدى جودة النموذج المقترح تستنتج الباحثة من الجدول رقم (23) أن معامل الارتباط (R) يساوي (0.896) أي أن الارتباط المتعدد جيد جداً وقوي، أما معامل التحديد (R^2) فيساوي (0.803) أي أن جودة معادلة الانحدار قوية وجيدة جداً وتشير إلى أن 80.3% من التغير في المتغير التابع يرجع إلى المتغيرات المستقلة مما يعني أن 80.3% من التغير في التكاليف الكلية تعود إلى المتغيرات الكمية المدروسة، بينما 19.7% فقط تعود لمتغيرات أخرى غير المدروسة مما يؤكد أن النموذج المقدر يتمتع بدرجة تفسيرية عالية جداً، وبما أن معامل التحديد يتصف بأنه يتأثر بارتفاع لو أضيف متغير مستقل للنموذج ولو لم يكن هناك أهمية للمتغير المستقل في النموذج* لذا يتم الأخذ بمعامل التحديد المعدل الذي يساوي أيضاً (0.792) مما يعني أن جودة معادلة نموذج الانحدار قوية، وبما أن وجود الارتباط الذاتي للأخطاء يؤثر على معالم نموذج الانحدار مما ينعكس سلباً على القيم المقدرة نقوم باختبار وجود أو عدو وجود الارتباط الذاتي للأخطاء عبر اختبار (D-W Durbin-Waston)** حيث بلغت قيمة مؤشر الاختبار (1.839) مما يشير إلى عدم وجود ارتباط للأخطاء العشوائية.

جدول رقم (23) يوضح نتائج نموذج الانحدار:					
Durbin-Watson	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
1.839	358.836831	0.792	0.803	0.896	1
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.					

* حيث أن إضافة متغير مستقل إلى نموذج معادلة الانحدار يؤدي إلى زيادة في مجموع مربعات الانحدار SSR مع ثبات مجموع المربعات الكلية SST.

** عادة تكون القيم الأصغر من (1) أو الأكبر من (3) موضع اهتمام خاص وتشير إلى وجود الارتباط الذاتي للأخطاء بينما القيم القريبة من (2) فتشير إلى عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية.

تستنتج الباحثة مما سبق أن النموذج المقترح والموضح بالمعادلة التالية قد اجتاز جميع الاختبارات (اختبار فيشر F، والارتباط R، ومعامل التحديد R²، واختبار D-W) مما يؤهله لدراسة تأثير المتغيرات المدروسة في التكاليف الكلية للمصارف والتنبؤ بقيمتها مستقبلاً.

$$TC = - 421.855 + 0.038 P_1 + 14064.62 P_2 + 6212.838 P_3$$

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

أولاً- تحليل متغيرات كفاءة التكاليف لعينة البحث باستخدام خاصية (ANOVA):

في هذه الفقرة قامت الباحثة بدراسة وجود فروق جوهرية لمتغيرات كفاءة التكاليف بالنسبة لمختلف المصارف الداخلة في عينة البحث بالاعتماد على خاصية (ANOVA) في برنامج SPSS وبالتالي اختبار الفرضيات التالية:

✓ الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد تباين أو اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية بين متوسطات المتغيرات

المدرسة لجميع المصارف الداخلة في عينة البحث بمعنى أن:

$$H_0: \mu_1 = \mu_2 = \mu_3 = \mu_4 = \mu_5 = \mu_6 = \mu_7 = \mu_8$$

✓ الفرضية البديلة H_1 : يوجد متوسطان على الأقل غير متساويين.

ويوضح الجدول رقم (24) نتائج اختبار فرضية العدم لكل متغير من متغيرات الدراسة:

جدول رقم (24) يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA لمتغيرات كفاءة التكاليف:						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
.000	6.060	2277444.538	7	15942111.767	Between Groups	التكاليف الكلية
		375802.534	48	18038521.620	Within Groups	
			55	33980633.387	Total	
.000	6.624	479748770.366	7	3358241392.561	Between Groups	تمويلات واستثمارات
		72429523.217	48	3476617114.430	Within Groups	
			55	6834858506.991	Total	
.001	4.374	.003	7	.019	Between Groups	سعر رأس المال العيني
		.001	48	.030	Within Groups	
			55	.050	Total	
.028	2.508	.000	7	.003	Between Groups	سعر رأس المال النقدي
		.000	48	.009	Within Groups	
			55	.013	Total	
المصدر: من مخرجات برنامج SPSS.						

من الجدول رقم (24) تستنتج الباحثة ما يلي:

(1) **بالنسبة لمتغير التكاليف الكلية:** نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود اختلاف وتباين بين متوسطات متغير التكاليف الكلية للمصارف الداخلة في عينة البحث ونقبل الفرضية البديلة حيث أن قيمة معامل فيشر تساوي (6.060) بمستوى معنوية $\text{sig} = 0.000$ وهي أقل من 0.05، ويمكن إرجاع ذلك في رأي الباحثة إلى وجود اختلافات في أحجام المصارف المدروسة ونشاطها وفي عدد موظفيهم ومستوى خبراتهم الأمر الذي يؤثر على حجم التكاليف لديهم وكذلك قرار التنوع في منتجاتهم المصرفية واستثماراتهم في مجالات أخرى غير القروض وأيضاً قدرة المصارف على التحكم وإدارة تكاليف الاستغلال (التكاليف التشغيلية).

(2) **بالنسبة لمتغير التمويلات والاستثمارات:** نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود متوسطين على الأقل غير متساويين، حيث أن قيمة معامل فيشر تبلغ (6.624) بمستوى معنوية $\text{sig} = 0.000$ وهي أقل من 0.05، وترى الباحثة أن هذا الاختلاف يعود إلى وجود اختلاف في أحجام نشاط المصارف والمتمثل في أحجام القروض الممنوحة من قبلهم (وذلك بالنسبة للمصارف التقليدية) أو أحجام التمويلات (بالنسبة للمصارف الإسلامية)، بالإضافة إلى وجود اختلاف في السياسات التمويلية (أو الإقراضية) للمصارف المدروسة حيث نلاحظ أن هناك بعض المصارف تنتهج إستراتيجية التوسع في منح القروض أو التمويلات كمصرف عودة مثلاً.

(3) **بالنسبة لمتغير سعر رأس المال العيني:** لا يمكننا قبول فرضية العدم القائلة بتساوي جميع المتوسطات، حيث أن قيمة معامل فيشر تبلغ (4.374) بمستوى معنوية $\text{sig} = 0.001$ وهي أقل من 0.05، ويمكن إرجاع ذلك في رأي الباحثة إلى وجود اختلاف في أحجام الأصول الثابتة المادية والمعنوية للمصارف المدروسة والمترتبة عن أحجام النشاط وأحجام الأصول بشكل عام، وكذلك وجود تنوع في الأصول الثابتة بالإضافة لوجود اختلاف في طرق حساب مؤونات الاهتلاك للأصول الثابتة (بمعنى مدى التزام كل مصرف بتطبيق مؤونات الاهتلاك التي يحددها القانون الضريبي لكل نوع من الأصول الثابتة).

(4) **بالنسبة لمتغير سعر رأس المال النقدي:** نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود اختلاف وتباين بين متوسطات متغير سعر رأس المال النقدي ونقبل الفرضية البديلة، حيث أن قيمة معامل فيشر تساوي (2.508) بمستوى معنوية $\text{sig} = 0.028$ وهي أقل من 0.05، ويفسر ذلك برأي الباحثة إلى وجود اختلاف بين معدلات الفائدة في المصارف التقليدية والأرباح الموزعة في المصارف الإسلامية.

تستنتج الباحثة مما تقدم وجود اختلافات جوهرية في متغيرات كفاءة التكاليف للمصارف المدروسة بشكل عام، ولكن يبقى التساؤل حول وجود اختلافات جوهرية في متغيرات كفاءة التكاليف بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصارف الأخرى الداخلة في عينة البحث، وهو ما تطرقت إليه الباحثة في الفقرة التالية:

ثانياً- دراسة وتحليل متغيرات كفاءة التكاليف لمصرف سورية الدولي الإسلامي:

في هذه الفقرة قامت الباحثة بدراسة وجود فروق جوهرية لمتغيرات كفاءة التكاليف بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصارف الأخرى المشمولة بالدراسة وذلك بالاعتماد على الأمر (Dunnett: First) ضمن خاصية (ANOVA) في برنامج SPSS وبالتالي اختبار الفرضيات التالية:

✓ **الفرضية الصفرية H0:** لا يوجد تباين واختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية بين متوسط المتغير المدروس بين مصرف سورية الدولي والمصرف الآخر الداخل في المقارنة.

✓ **الفرضية البديلة H1:** يوجد تباين واختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية بين متوسط المتغير المدروس بين مصرف سورية الدولي والمصرف الآخر الداخل في المقارنة.

ويوضح الجدول رقم (25) نتائج اختبار فرضية العدم لكل متغير من متغيرات الدراسة:

جدول رقم (25) يوضح نتائج المقارنات المتعددة (Multiple Comparisons) لتحليل التباين الأحادي ANOVA:

Dunnett t (2-sided)

95% Confidence Interval		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	اسم المصرف (J)	اسم المصدر (I)	Dependent Variable
Lower Bound	Upper Bound						
1929.26231	152.78480	.015	327.676903	1041.023557(*)	مصرف سورية الدولي الإسلامي	عودة	التكاليف الكلية
601.01100	-1175.46651	.916	327.676903	-287.227757	مصرف سورية الدولي الإسلامي	سورية والخليج	
2114.47144	337.99393	.003	327.676903	1226.232686(*)	مصرف سورية الدولي الإسلامي	سورية والمهجر	
2118.88948	342.41197	.003	327.676903	1230.650729(*)	مصرف سورية الدولي الإسلامي	بيمو	
1250.15980	-526.31771	.793	327.676903	361.921043	مصرف سورية الدولي الإسلامي	العربي	
1201.60801	-574.86950	.879	327.676903	313.369257	مصرف سورية الدولي الإسلامي	بيبلوس	
1598.77924	-177.69827	.166	327.676903	710.540486	مصرف سورية الدولي الإسلامي	التجارة والتمويل	
23967.45558	-695.07718	.032	4549.082269	11636.189200(*)	مصرف سورية الدولي الإسلامي	عودة	تمويلات واستثمارات
524.41496	-24138.11779	.066	4549.082269	-11806.851414	مصرف سورية الدولي الإسلامي	سورية والخليج	
23062.99238	-1599.54038	.012	4549.082269	10731.726000(*)	مصرف سورية الدولي الإسلامي	سورية والمهجر	
24208.29782	-454.23494	.043	4549.082269	11877.031443(*)	مصرف سورية الدولي الإسلامي	بيمو	
11470.39932	-13192.13344	1.000	4549.082269	-860.867057	مصرف سورية الدولي الإسلامي	العربي	
12160.35115	-12502.18161	1.000	4549.082269	-170.915229	مصرف سورية الدولي الإسلامي	بيبلوس	
19303.16486	-5359.36789	.491	4549.082269	6971.898486	مصرف سورية الدولي الإسلامي	التجارة والتمويل	
.069376	-.003576	.092	.0134562	.0329000	مصرف سورية الدولي الإسلامي	عودة	سعر رأس المال العيني
.028119	-.044833	.985	.0134562	-.0083571	مصرف سورية الدولي الإسلامي	سورية والخليج	
.067233	-.005719	.130	.0134562	.0307571	مصرف سورية الدولي الإسلامي	سورية والمهجر	
.064790	-.008162	.188	.0134562	.0283143	مصرف سورية الدولي الإسلامي	بيمو	
.031690	-.041262	.999	.0134562	-.0047857	مصرف سورية الدولي الإسلامي	العربي	
.043219	-.029733	.996	.0134562	.0067429	مصرف سورية الدولي الإسلامي	بيبلوس	
.017533	-.055419	.579	.0134562	-.0189429	مصرف سورية الدولي الإسلامي	التجارة والتمويل	
.026420	-.013620	.920	.0073856	.0064000	مصرف سورية الدولي الإسلامي	عودة	سعر رأس المال النقدي
.033963	-.006077	.280	.0073856	.0139429	مصرف سورية الدولي الإسلامي	سورية والخليج	
.029863	-.010177	.633	.0073856	.0098429	مصرف سورية الدولي الإسلامي	سورية والمهجر	
.018877	-.021163	1.000	.0073856	-.0011429	مصرف سورية الدولي الإسلامي	بيمو	
.031720	-.008320	.457	.0073856	.0117000	مصرف سورية الدولي الإسلامي	العربي	
.045049	.005008	.08	.0073856	.0050286	مصرف سورية الدولي الإسلامي	بيبلوس	
.029406	-.010634	.678	.0073856	.0093857	مصرف سورية الدولي الإسلامي	التجارة والتمويل	

* The mean difference is significant at the .05 level.

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS..

a Dunnett t-tests treat one group as a control, and compare all other groups against it.

من الجدول رقم (25) تستنتج الباحثة ما يلي:

✓ فيما يتعلق بمتغير التكاليف الكلية و متغير التمويلات والاستثمارات: يوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية بين متوسط المتغيرات المدروسة لمصرف سورية الدولي الإسلامي وبين متوسط هذه المتغيرات لكل من مصرف عودة ومصرف بيمو ومصرف سورية والمهجر حيث أن قيمة مستوى المعنوية Sig لكل منهم أقل من 5%، مما يؤكد عدم صحة الفرضية الثانية للدراسة بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصارف المذكورة، ويمكن تفسير ذلك لحجم المصارف المذكورة حيث أن لديهم فروع أكثر من مصرف سورية الدولي الإسلامي كونهم باثروا أعمالهم قبل مصرف سورية الدولي الإسلامي وكذلك فإن حجم استثماراتهم وقروضهم أعلى أيضاً حيث أنهم يتبعون سياسة تمويلية توسعية مقارنة بمصرف سورية الدولي الإسلامي، أما بالنسبة لبقية المصرف المدروسة وهي (مصرف سورية والخليج والمصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومصرف التجارة والتمويل) فلا يوجد فرق جوهري بين متوسط متغيراتهم المدروسة ومتوسط هذه المتغيرات لمصرف سورية الدولي الإسلامي حيث أن قيمة مستوى المعنوية Sig لكل منهم أكبر من 5%، مما يؤكد صحة الفرضية الثانية للدراسة بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصارف المذكورة.

✓ أما بالنسبة لمتغير سعر رأس المال العيني وسعر رأس المال النقدي: فلا يوجد فرق جوهري ذو دلالة إحصائية بين متوسط المتغيرات المدروسة لمصرف سورية الدولي الإسلامي وبين متوسط هذه المتغيرات لجميع المصارف المدروسة حيث أن قيمة مستوى المعنوية Sig لكل منهم أكبر من 5%، مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة للدراسة، ويمكن تفسير ذلك لكون طرق حساب مؤونات الاهتلاك للأصول الثابتة متماثلة كون جميع المصارف تلتزم بنسب مؤونات الاهتلاك التي يحددها القانون الضريبي.

المبحث الثالث:

استخدام نظام ديبيونت *Dupont system* لقياس الربحية:

يوضح الجدول رقم (26) متوسطات مؤشرات نموذج ديبيونت للمصارف الداخلة في عينة البحث:

جدول رقم (26) يوضح متوسطات مؤشرات نموذج ديبيونت:					
اسم المصرف	مؤشر منفعة الأصول (AU)	مؤشر هامش الربح (PM)	مؤشر العائد على الأصول (ROA)	مؤشر مضاعف حقوق الملكية (EM)	مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)
عودة	0.0353	0.1716	0.6057	14.47	8.76
سورية والمهجر	0.0352	0.1767	0.6212	18.05	11.21
سورية والخليج	0.0320	-0.3200	-1.023	3.76	-3.85
سورية الدولي الإسلامي	0.0213	0.2000	0.426	9.09	3.87
الدولي للتجارة والتمويل	0.0360	0.2600	0.9372	12.12	11.36
بيمو السعودي الفرنسي	0.0285	0.1935	0.5507	25.04	13.79
بيبلوس	0.0407	0.0991	0.4034	10.81	4.36
العربي	0.0424	0.1543	0.6542	11.09	7.25
المتوسط العام**	0.04	0.18	0.63	15.26	9.46

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول رقم (27) لاحظت الباحثة ما يلي:

(1) مصرف التجارة والتمويل:

✓ فيما يتعلق بمؤشر هامش الربح: فقد جاء مصرف التجارة والتمويل بالمرتبة الأولى من حيث متوسط مؤشر هامش الربح حيث بلغت نسبته 26% وهي نسبة جيدة جداً بالنسبة للمتوسط العام البالغ 18%، وقد شكلت تكاليف الاستغلال المصرفي ما نسبته 54.31% من إيراداته الإجمالية، بينما مثلت التكاليف خارج الاستغلال المصرفي ما نسبته 10.03% من إيراداته الإجمالية، مما يُشير إلى قدرة المصرف على التحكم ومراقبة تكاليفه وإدارتها بشكل كفاء والعمل على الموازنة بين مختلف تكاليفه وإيراداته لتحقيق أفضل هامش ربح.

* للمزيد من التفاصيل يُرجى مراجعة ملحق الدراسة.

** المتوسط العام للقطاع المصرفي التقليدي باستثناء مصرف سورية والخليج كون نتائجه كانت سلبية.

✓ أما بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول: فقد استطاع المصرف أن يحقق أعلى نسبة لمتوسط معدل العائد على الأصول بمتوسط بلغ 94%، ففي كانون الأول 2007 كانت نسبة معدل العائد على الأصول لديه 0.89% بينما ارتفعت هذه النسبة في كانون الأول 2008 لتصل إلى 1.12% بمعدل زيادة بلغ 26.07%، أما في كانون الأول 2009 استمر ارتفاع هذه لتصل إلى 1.24% بمعدل زيادة بلغ 10.62% مقارنةً بـ كانون الأول 2008، وقد انخفضت هذه النسبة في كانون الأول 2010 لتصبح 1.17% بمعدل تراجع بلغ 5.73% مقارنةً بـ كانون الأول من عام 2009، أما في حزيران 2009 فكانت نسبة العائد على الأصول 0.75% بمعدل زيادة بلغ 7.82% مقارنةً بحزيران من عام 2008 لتعود هذه النسبة وتنخفض في حزيران 2010 بمعدل 16.32% مقارنةً بحزيران 2009 ويمكن تفسير ذلك برأي الباحثة إلى ارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (غير المنتجة) حيث بلغت نسبتها في 2009/12/31 حوالي 0.43% لترتفع عام 2010 إلى حوالي 0.88% وكذلك ارتفاع التسهيلات الائتمانية غير المباشرة غير العاملة في 2010 حيث بلغت 15743290 ل.س مقارنةً بـ 2000000 ل.س في 2009. مما سبق تستنتج الباحثة أن مصرف التجارة والتمويل استطاع استغلال أصوله بشكل جيد حيث أنه حقق نسبة مرتفعة في معدل العائد على الأصول مقارنةً بالمتوسط العام البالغ 63% وهي أعلى نسبة في المصارف عينة الدراسة.

✓ أما بالنسبة لمتوسط العائد على حقوق الملكية: فقد جاء مصرف التجارة والتمويل في المرتبة الثانية بالنسبة لمتوسط العائد على حقوق الملكية حيث بلغت هذه النسبة حوالي 11.36، على الرغم من أنه حقق أعلى نسبة في متوسط العائد على الأصول إلا أن مضاعف حقوق الملكية أدى إلى انخفاض معدل متوسط العائد على حقوق الملكية حيث كان مضاعف حقوق الملكية 12.12 حيث تلاحظ الباحثة أن المصرف الدولي للتجارة والتمويل يملك أكبر متوسط بالنسبة لحقوق الملكية مقارنةً بالمصارف التقليدية الداخلة في عينة البحث وهذا أدى إلى انخفاض مضاعف حقوق الملكية حيث نلاحظ أن مقام النسب (حقوق الملكية) قد ازداد وبالنتيجة كان مصرف التجارة والتمويل من المصارف الجيدة في قدرته على إدارة تدفقاته النقدية في تحقيق العائد لأصحاب حقوق الملكية وذلك من خلال مقارنة متوسط النسبة 11.36 بالمتوسط العام 9.46

(2) مصرف سورية الدولي الإسلامي:

✓ فيما يتعلق بمؤشر هامش الربح: احتل مصرف سورية الدولي الإسلامي المرتبة الثانية من بين المصارف المدروسة بمتوسط هامش ربح بلغت نسبته 20% من إيراداته الإجمالية وهو جيد مقارنة بالمتوسط العام البالغ 18%، وقد احتلت تكاليفه من الاستغلال المصرفي ما نسبته 53.31% من إيراداته الإجمالية وتعتبر هذه النسبة جيدة في رأي الباحثة حيث كانت أقل من تكاليف المصرف ذو الترتيب الأول ألا وهو مصرف التجارة والتمويل، بينما كانت نسبة التكاليف من خارج الاستغلال المصرفي 17.30% من إيراداته الإجمالية وهي أعلى من تكاليف مصرف التجارة والتمويل مما أدى إلى انخفاض نسبة مؤشر هامش الربح مما يشير إلى انخفاض كفاءة مصرف سورية الدولي الإسلامي بإدارة تكاليفه وبشكل خاص مصاريفه من خارج الاستغلال غير المصرفي.

✓ أما بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول فجاء المصرف في المرتبة السادسة من بين المصارف المدروسة، ففي كانون الأول من عام 2007 - أول ميزانية في تاريخ المصرف - حقق المصرف خسارة في صافي أعمال المصرف فبلغ معدل العائد على الأصول - 1.84%، ومع مزاوله المصرف لأعماله ارتفع مؤشر العائد على الأصول تدريجياً لتصل إلى 0.96% في كانون الأول من عام 2010، على الرغم من ذلك لم يستطع المصرف استغلال أصوله بشكلٍ كفؤ فقد بلغ متوسط مؤشر العائد على الأصول 0.43% في حين كان المتوسط العام 0.63%.

✓ أما بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية: لقد حقق مصرف سورية الدولي الإسلامي في مؤشر العائد على حقوق الملكية حوالي 3.87 وهي نسبة قليلة مقارنة بالمتوسط العام البالغ 9.46، ويعود سبب انخفاض هذا المؤشر في رأي الباحثة كون مصرف سورية الدولي الإسلامي يمتلك أكبر حقوق ملكية بين المصارف عينة البحث لأنه مصرف إسلامي والتشريعات المصرفية في سوريا فرضت على المصارف الإسلامية أن تبدأ أعمالها برأس مال أكبر من المصارف التقليدية وهذا بدوره أدى إلى انخفاض مقام مضاعف حقوق الملكية 9.09، وكذلك الأمر فإن معدل العائد على الأصول أيضاً لم يكن مرتفعاً مما أدى إلى انخفاض مؤشر العائد على حقوق الملكية.

(3) مصرف بيمو:

✓ بالنسبة لمؤشر هامش الربح فكان المصرف بالمرتبة الثالثة بمتوسط نسبة هامش ربح يصل إلى 19.35% من إيراداته الإجمالية مقارنة بالمتوسط العام البالغ 18%، حيث بلغت تكاليف الاستغلال المصرفي لديه ما نسبته 49.28% من إيراداته الإجمالية حيث تعتبر هذه النسبة أقل نسبة لتكاليف الاستغلال المصرفي من بين المصارف الداخلة في عينة البحث، في حين بلغت نسبة التكاليف خارج الاستغلال المصرفي 21.52% من إيراداته الإجمالية وهي نسبة عالية مقارنة بالمصارف الأخرى المدروسة ويمكن إرجاع ذلك في رأي الباحثة إلى العدد الكبير من الفروع التي افتتحها المصرف حيث وصل عدد فروعه حتى عام 2010 حوالي 39 فرع موزعة بين المحافظات الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مصاريف الاهتلاك والمصاريف الأخرى لديه.

✓ أما بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول: في كانون الأول 2007 حقق مصرف بيمو متوسط عائد على الأصول بلغ 0.55% وارتفع في كانون الأول 2008 ليصبح 0.82%، ثم انخفض في كانون الأول 2009 ليصبح 0.65% ويعود سبب الانخفاض في رأي الباحثة إلى ازدياد مصاريفه التشغيلية أكثر من نسبة زيادة الدخل التشغيلي، أيضاً انخفض معدل العائد على الأصول في كانون الأول 2010 حيث أصبح 0.58% فقد منح مصرف بيمو قروض للحكومة بمقدار 4 مليار ليرة سورية، إن متوسط نسبة العائد على الأصول لمصرف بيمو 0.55% وهو مقبول بالنسبة لمتوسط الدراسة البالغ 0.63% أي أن مصرف بيمو استغل أصوله استغلالاً مقبولاً نوعاً ما مقارنة مع المصارف عينة الدراسة.

✓ أما بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية: فقد حقق مصرف بيمو أعلى نسبة في متوسط العائد على حقوق الملكية بلغت هذه النسبة حوالي 13.79 مقارنة بالمتوسط العام البالغ 9.46، ويمكن إرجاع سبب هذا الارتفاع إلى مضاعف حقوق الملكية حيث تلاحظ الباحثة أن مصرف بيمو حقق مضاعف حقوق ملكية مرتفع بلغ متوسطه خلال فترة الدراسة حوالي 25.04، فيعتبر مصرف بيمو كمتوسط من أفضل المصارف في تعظيم عائد المستثمرين.

(4) مصرف سورية والمهجر:

✓ فيما يتعلق بمؤشر هامش الربح: كانت المرتبة الرابعة من نصيب مصرف سورية المهجر حيث بلغت نسبة هامش الربح لديه 17.67% من إيراداته الإجمالية وهي نسبة مقبولة بالنسبة للمتوسط العام البالغ 18%، حيث بلغت تكاليف الاستغلال المصرفي ما نسبته 62.85% من إيراداته الإجمالية وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمصارف الأخرى، ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم فوائده الدائنة الموزعة، أما تكاليفه من الاستغلال خارج المصرفي فقد بلغت نسبتها 12.46% من إيراداته الإجمالية.

✓ أما بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول: جاء المصرف في المرتبة الثالثة بالنسبة لمتوسط العائد على الأصول فقد بلغ 0.62% خلال فترة الدراسة وهي نسبة مقبولة مقارنة بالمتوسط العام البالغ 0.63%، ففي كانون الأول من عام 2007 كانت نسبة معدل العائد على الأصول 0.37% ارتفعت هذه النسبة قليلاً في حزيران من عام 2008 لتبلغ 0.42% أما في كانون الأول من عام 2008 ارتفعت هذه النسبة ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بكانون الأول 2007 بنسبة ارتفاع تصل إلى 156.6%، وفي النصف الأول من عام 2009 يُلاحظ أن هذه النسبة بلغت 0.5% بمعدل زيادة تصل إلى 18.12% مقارنة بحزيران من عام 2008، أما في كانون الأول من عام 2009 بلغت هذه النسبة 0.88% وهي أقل من مثيلاتها في كانون الأول من عام 2008 حيث انخفضت هذه النسبة بمعدل 7.1% ويعود ذلك في رأي الباحثة إلى أن القروض الممنوحة للأفراد بلغت 2.444.467.498 ل.س مقارنة ب 420.504.923 ل.س في كانون الأول 2007، كذلك بلغت التسهيلات الائتمانية غير المنتجة في كانون الأول 2008 حوالي 170.695.952 ل.س مقابل 215.532.442 ل.س في كانون الأول 2007. ، وفي حزيران من عام 2010 انخفضت هذه النسبة مقارنة بحزيران من عام 2009 بمعدل 18.4% وأخيراً في كانون الأول من 2010 انخفضت هذه النسبة أيضاً مقارنة بكانون 2009 بمعدل 11.6% ويمكن تفسير ذلك في رأي الباحثة بأن المصرف منح قروض للحكومة بقيمة 6.372.000.000 ل.س أي ما نسبته 20.87% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة هي لم تكن موجودة من قبل وحصل مقابلها على فائدة بمقدار 96 مليون تقريباً 1.5% وهي نسبة قليلة مقارنة بالفوائد الممنوحة للأنواع الأخرى من القروض.

✓ أما بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية: فقد جاء مصرف سورية والمهجر في المرتبة الثالثة بالنسبة لمتوسط العائد على حقوق الملكية فقد حقق 11.12 مقارنة بالمتوسط العام البالغ 9.46، ويمكن إرجاع سبب هذا الارتفاع إلى مضاعف حقوق الملكية حيث تلاحظ الباحثة أن مصرف سورية والمهجر حقق مضاعف حقوق ملكية مرتفع بلغ متوسطه خلال فترة الدراسة حوالي 18.05.

(5) مصرف عودة:

✓ فيما يتعلق بمؤشر هامش الربح: احتل المصرف المرتبة الخامسة من بين المصارف المدروسة بمتوسط نسبة هامش ربح تصل إلى 17.16% من إيراداته الإجمالية مقارنة بالمتوسط العام البالغ 18%، وبلغت تكاليف الاستغلال المصرفي ما نسبته 56.52% من إيراداته الإجمالية، بينما شكلت تكاليفه من خارج الاستغلال المصرفي ما نسبته 19.32%.

✓ أما بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول: فقد حقق المصرف المرتبة الرابعة بمتوسط عائد على الأصول بلغ 0.61% خلال فترة الدراسة في حين كان المتوسط العام 63%، ففي كانون الأول من عام 2007 كانت نسبة العائد على الأصول حوالي 0.71% لتتخفص هذه النسبة في حزيران من عام 2008 لتبلغ 0.45% وفي كانون الأول من عام 2008 كانت هذه النسبة 0.62% وهي أقل مقارنة بكانون الأول من عام 2007 ويعود ذلك في رأي الباحثة بأن الودائع التي لا تحمل فوائد بلغت 9.247.762.000 ل.س أي ما نسبته 19% من إجمالي الودائع مقابل 1.436.257.000 ل.س أي ما نسبته 5% في العام السابق، أما في حزيران من عام 2009 أصبحت هذه النسبة 0.46% وهي أعلى من مثيلاتها في حزيران من عام 2008، أما في كانون الأول من عام 2009 زادت هذه النسبة لتصبح 0.83%، لتعود هذه النسبة للانخفاض في حزيران من عام 2010 حيث أصبحت 0.41% وكذلك في كانون الأول من عام 2010 فقد انخفضت هذه النسبة مقارنة بكانون الأول 2009 بمعدل 12% ويفسر ذلك في رأي الباحثة بأن التسهيلات الائتمانية الممنوحة بكفالة الحكومة السورية بلغت 5.686.000.000 ل.س أي ما نسبته 14.29% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في حين لم يكن مثل هذه التسهيلات في 2009.

✓ أما بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية: فقد جاء مصرف عودة في المرتبة الرابعة بالنسبة للمصارف عينة البحث حيث حقق 8.76 مقارنة 9.46 وهذا رقم مقبول، هنا تلاحظ الباحثة ارتفاع حقوق الملكية في مصرف عودة مما أدى إلى ارتفاع مقام نسبة مضاعف حقوق الملكية مما أدى إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية وبمراقبة تطور نسبة العائد على حقوق الملكية بالنسبة لمصرف عودة يلاحظ أنه حقق 8.76 كمتوسط وبذلك يكون قد تفوق على بعض المصارف مثل العربي و بيبيلوس ولكنه لم يستطع التنافس مع المصارف الأخرى محل الدراسة.

(6) المصرف العربي:

✓ فيما يتعلق بمؤشر هامش الربح: جاء المصرف في المرتبة السادسة بمتوسط نسبة هامش ربح تصل إلى 15.43% من إيراداته الإجمالية وهي أقل من المتوسط العام البالغ 18%، حيث شكلت تكاليف الاستغلال المصرفي ما نسبته 59.98% من إيراداته الإجمالية، أما تكاليف الاستغلال خارج المصرفي فقد بلغت نسبتها 18.57% من إيراداته الإجمالية.

✓ أما بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول: فقد حقق المصرف متوسط عائد على الأصول بلغ 0.65% خلال فترة الدراسة حيث أنه احتل المرتبة الثانية بالنسبة للمصارف الداخلة في عينة البحث وهي نسبة جيدة مقارنة بالمتوسط العام البالغ 0.63%، ففي كانون الأول من عام 2007 بلغت نسبة معدل العائد على الأصول حوالي 0.65% ثم انخفضت هذه النسبة في حزيران من عام 2008 لتبلغ 0.33% لتعود هذه النسبة لترتفع في النصف الثاني من عام 2008 لتبلغ 0.84% لتتخفص في حزيران من عام 2009 لتصبح

0.39% ثم ارتفعت هذه النسبة في النصف الثاني من عام 2009 لتبلغ 0.54% ويعود ذلك في رأي الباحثة أن التسهيلات الائتمانية غير المنتجة لفوائد بلغت 758.55 مليون ل.س كما في 2009/12/31 مقارنة بـ 221 مليون ل.س في 2008/12/31 أي ما نسبته 4.38% من رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في عام 2009 مقابل 1.80% في عام 2008، وتابعت ارتفاعها في حزيران من 2010 حيث بلغت 0.73% وأخيراً أصبحت هذه النسبة في كانون الأول 2010 حوالي 0.98%.

✓ أما بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية: فقد حقق المصرف عائد على حقوق الملكية حوالي 7.25 في حين كان المتوسط العام 9.46، وقد لاحظت الباحثة أنه على الرغم من أن المصرف العربي قد احتل المرتبة الثانية في معدل العائد على الأصول إلا أن انخفاض مضاعف حقوق الملكية أدى إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية، عند مقارنة العائد على حقوق الملكية للمصرف كمتوسط مع متوسطات المصارف الأخرى أو حتى مع المتوسط العام 9.46 نلاحظ ضعف المصرف في استغلال حقوق الملكية وتوليد العائد منها.

(7) مصرف بيبيلوس:

✓ فيما يتعلق بمؤشر هامش الربح: جاء المصرف في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط نسبة هامش ربح تصل إلى 9.91% فقط من إيراداته الإجمالية وهي نسبة قليلة مقارنة بالمتوسط العام البالغ 18%، حيث يُلاحظ أن تكاليفه سواء من الاستغلال المصرفي أو من خارج الاستغلال المصرفي مرتفعة حيث بلغت تكاليفه من الاستغلال المصرفي ما نسبته 63.75% من إيراداته الإجمالية، أما تكاليفه من خارج الاستغلال المصرفي قد وصلت نسبتها إلى 21.61% على الرغم من قلة عدد فروع المصرف والبالغة 9 فروع فقط ومع ذلك فإن تكاليفه من خارج الاستغلال المصرفي كانت نسبتها أعلى من مصرف بيمو الذي كان عدد فروعه 36 فرع.

✓ أما بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول: حقق مصرف بيبيلوس متوسط في نسبة العائد على الأصول خلال فترة الدراسة حوالي 40% وهي قليلة بالمقارنة مع المتوسط العام البالغ 63%، في كانون الأول 2007 كانت نسبة العائد على الأصول 0.15% وهي نسبة منخفضة ثم ارتفعت هذه النسبة في كانون الأول 2008 لتصل إلى 0.75%، ثم انخفضت هذه النسبة في كانون الأول 2009 وحافظ على نفس النسبة في كانون الأول 2010.

✓ أما بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية: حقق مصرف بيبيلوس 4.36 كقيمة لمؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث لاحظت الباحثة أن الزيادة في حقوق الملكية لمصرف بيبيلوس كانت أكبر من نسبة كبيرة نسبياً مقارنةً بأصوله مما أدى إلى انخفاض مضاعف حقوق الملكية حيث كان 10.81 وهذا بدوره أدى إلى انخفاض مؤشر العائد على حقوق الملكية، وبشكل عام عند مراقبة تطور العائد على حقوق الملكية لمصرف بيبيلوس يتبين لنا أنه كان من المصارف الأقل أداء في توليد الدخل من الأموال الخاصة (حقوق الملكية).

(8) مصرف سورية والخليج:

✓ فيما يتعلق بمؤشر هامش الربح: كانت المرتبة الأخيرة لمصرف سورية والخليج بنسبة هامش الربح سلبية وصلت إلى -32% من إيراداته الإجمالية، حيث كانت تكاليفه من الاستغلال المصرفي مرتفعة جداً وصلت نسبتها إلى 87.53% من إيراداته الإجمالية أما تكاليفه من خارج الاستغلال المصرفي بلغت نسبتها 49.08% وهي كذلك الأمر نسبة مرتفعة جداً.

✓ أما بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول: حقق مصرف سورية والخليج متوسط في نسبة العائد على الأصول خلال فترة الدراسة حوالي -10% وهي قليلة جداً بالمقارنة مع المتوسط العام البالغ 63%، وتستنتج الباحثة أن قدرة مصرف سورية والخليج على استغلال أصوله لتوليد أرباح منخفضة مقارنة بالمصارف عينة البحث.

✓ أما بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية: فقد حقق المصرف عائد على حقوق الملكية حوالي -38% في حين كان المتوسط العام 9.46، وتلاحظ الباحثة أن قدرة المصرف على توليد الدخل من الأموال الخاصة منخفضة.

• ولكن هل يوجد فروق جوهرية بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصارف الأخرى الداخلة في عينة البحث فيما يتعلق بمتوسط مؤشرات نموذج ديونت؟

يوضح الجدول رقم (27) نتائج اختبار فرضية العدم لكل مؤشر من مؤشرات النموذج القائلة بعدم وجود تباين واختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية بين متوسط المتغير المدروس بين مصرف سورية الدولي والمصرف الآخر الداخل في المقارنة، وذلك بالاعتماد على الأمر (Dunnett: First) ضمن خاصية (ANOVA) في برنامج SPSS:

جدول رقم (27) يوضح نتائج المقارنات المتعددة (Multiple Comparisons) لتحليل التباين الأحادي ANOVA :

Dunnett t (2-sided)

95% Confidence Interval		Sig.	Std. Error	Mean Difference (I-J)	اسم المصرف (J)	اسم المصرف (I)	Dependent Variable
Lower Bound	Upper Bound						
-1.1269	0.3359	.538	0.26982	- 0.3955	مصرف سورية الدولي الإسلامي	عودة	هامش الربح PM
-2.3161	-0.8533	.000	0.26982	-1.58470 (*)	مصرف سورية الدولي الإسلامي	سورية والخليج	
-1.1083	0.3545	.587	0.26982	- 0.37694	مصرف سورية الدولي الإسلامي	سورية والمهجر	
-1.0872	0.3756	.644	0.26982	- 0.35576	مصرف سورية الدولي الإسلامي	بيمو	
-1.1546	0.3028	.467	0.26982	- 0.42324	مصرف سورية الدولي الإسلامي	العربي	
-1.2288	0.2340	.303	0.26982	- 0.49737	مصرف سورية الدولي الإسلامي	بيبلوس	
-0.9972	0.4656	.864	0.26982	- 0.26580	مصرف سورية الدولي الإسلامي	التجارة والتمويل	
-0.0026	0.0127	.339	0.00283	0.00503	مصرف سورية الدولي الإسلامي	عودة	العائد على الأصول ROA
-0.0215	-0.0061	.000	0.00283	-0.01380 (*)	مصرف سورية الدولي الإسلامي	سورية والخليج	
-0.0025	0.0128	.317	0.00283	0.00514	مصرف سورية الدولي الإسلامي	سورية والمهجر	
-0.0032	0.0122	.450	0.00283	0.00451	مصرف سورية الدولي الإسلامي	بيمو	
-0.0023	0.0131	.273	0.00283	0.00539	مصرف سورية الدولي الإسلامي	العربي	
-0.0048	0.0105	.853	0.00283	0.00284	مصرف سورية الدولي الإسلامي	بيبلوس	
0.0006	0.0159	.030	0.00283	0.00827 (*)	مصرف سورية الدولي الإسلامي	التجارة والتمويل	
.0015	.1068	.042	.01942	.05411 (*)	مصرف سورية الدولي الإسلامي	عودة	العائد على حقوق الملكية ROE
-.1269	-.0216	.002	.01942	-.07427 (*)	مصرف سورية الدولي الإسلامي	سورية والخليج	
.0223	.1275	.002	.01942	.07490 (*)	مصرف سورية الدولي الإسلامي	سورية والمهجر	
.543	.1596	.000	.01942	.10697 (*)	مصرف سورية الدولي الإسلامي	بيمو	
-.0160	.0893	.281	.01942	.03663	مصرف سورية الدولي الإسلامي	العربي	
-.0436	.0617	.997	.01942	.00909	مصرف سورية الدولي الإسلامي	بيبلوس	
.0273	.1325	.001	.01942	.07990 (*)	مصرف سورية الدولي الإسلامي	التجارة والتمويل	

* The mean difference is significant at the .05 level.

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS..

a Dunnett t-tests treat one group as a control, and compare all other groups against it.

من الجدول رقم (27) تستنتج الباحثة ما يلي:

✓ فيما يتعلق بمؤشر هامش الربح: لا يوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية بين متوسط المتغيرات المدروسة لمصرف سورية الدولي الإسلامي وبين متوسط هذا المؤشر لجميع المصارف المدروسة عدا مصرف سورية والخليج حيث أن قيمة مستوى المعنوية Sig لكلٍ منهم أكبر من 5%، مما يؤكد صحة الفرضية الرابعة للدراسة.

✓ أما فيما يتعلق بمؤشر العائد على الأصول: يوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية بين متوسط المؤشر المدروس لمصرف سورية الدولي الإسلامي وبين متوسط هذا المؤشر لكلٍ من مصرف سورية والخليج ومصرف التجارة والتمويل حيث أن قيمة مستوى المعنوية Sig لكلٍ منهم أقل من 5%، مما يؤكد عدم صحة الفرضية الخامسة للدراسة بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصارف المذكورة، أما بالنسبة لباقي المصارف المدروسة فلا يوجد فرق جوهري بين متوسط مؤشراتهم المدروسة ومتوسط هذا المؤشر لمصرف سورية الدولي الإسلامي حيث أن قيمة مستوى المعنوية Sig لكلٍ منهم أكبر من 5%، مما يؤكد صحة الفرضية الخامسة بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصارف المذكورة.

✓ أما فيما يتعلق بمؤشر العائد على حقوق الملكية: يوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية بين متوسط المؤشر المدروس لمصرف سورية الدولي الإسلامي وبين متوسط هذا المؤشر لجميع المصارف المدروسة عدا المصرف العربي ومصرف بيبيلوس حيث أن قيمة مستوى المعنوية Sig لكلٍ منهم أقل من 5%، مما يؤكد عدم صحة الفرضية السادسة للدراسة بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصارف المذكورة.

• **النتائج:** توصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

- (1) استطاع مصرف سورية الدولي الإسلامي أن يحقق درجة كفاءة مصرفية مثلى فقد حصل المصرف على متوسط درجة كفاءة تبلغ 100% خلال الفترة المدروسة أي مستوى كفاءة تامة بمعنى أن المصرف استطاع عموماً استخدام مدخلاته من الودائع ورأس المال بالطريقة المثلى وأن يجد لنفسه مكاناً في القطاع المصرفي السوري حيث حقق تقدماً ملحوظاً في عمليات التمويل والاستثمار وجذب الودائع بالإضافة إلى زيادة أصوله.
- (2) عدم صحة الفرضية الثانية للدراسة بين مصرف سورية الدولي الإسلامي وبين كلاً من مصرف عودة ومصرف بيمو ومصرف سورية والمهجر فيما يتعلق بمتغير التكاليف الكلية ومتغير التمويلات والاستثمارات حيث يوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية بين متوسط المتغيرات المدروسة، أما بالنسبة لبقية المصرف المدروسة وهي (مصرف سورية والخليج والمصرف العربي ومصرف بيبيلوس ومصرف التجارة والتمويل) فلا يوجد فرق جوهري بين متوسط متغيراتهم المدروسة ومتوسط هذه المتغيرات لمصرف سورية الدولي الإسلامي مما يؤكد صحة الفرضية الثانية للدراسة بين مصرف سورية الدولي الإسلامي والمصارف المذكورة.
- (3) صحة الفرضية الثالثة للدراسة حيث لا يوجد فروق جوهريّة ذو دلالة إحصائية بين متوسط متغير سعر رأس المال العيني ومتوسط متغير سعر رأس المال النقدي لمصرف سورية الدولي الإسلامي وبين متوسط هذه المتغيرات لجميع المصارف المدروسة.
- (4) استطاع مصرف سورية الدولي الإسلامي أن يحقق هامش ربح أعلى من المتوسط العام للمصارف المدروسة بنسبة تصل إلى 20% وأن يحتل المرتبة الثانية من بين المصارف المدروسة، ولا يوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية بين متوسط المتغيرات المدروسة لمصرف سورية الدولي الإسلامي وبين متوسط هذا المؤشر لجميع المصارف المدروسة عدا مصرف سورية والخليج.
- (5) لم يستطع مصرف سورية الدولي الإسلامي استغلال أصوله بشكلٍ كفؤٍ فقد بلغ متوسط مؤشر العائد على الأصول 0.43% وهو أقل من المتوسط العام البالغ 0.63%، ليحتل المصرف بذلك المرتبة السادسة من بين المصارف المدروسة، ويوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على الأصول لمصرف سورية الدولي الإسلامي وبين متوسط هذا المؤشر لكل من مصرف سورية والخليج ومصرف التجارة والتمويل، أما بالنسبة لباقي المصارف المدروسة فلا يوجد فرق جوهري بين متوسط مؤشراتهم المدروسة ومتوسط هذا المؤشر لمصرف سورية الدولي الإسلامي.
- (6) انخفاض قدرة مصرف سورية الدولي الإسلامي على توليد الدخل من الأموال الخاصة لديه، فقد بلغت قيمة المؤشر 3.87 وهي أقل من المتوسط العام البالغ 9.46، ويوجد اختلاف جوهري ذو دلالة إحصائية بين متوسط مؤشر العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي وبين متوسط هذا المؤشر لجميع المصارف المدروسة عدا المصرف العربي ومصرف بيبيلوس.

التوصيات:

- 1- السعي للمحافظة على المستوى الأمثل للكفاءة المصرفية الذي حققه مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال فترة الدراسة والعمل على خلق المزيد من الابتكارات المالية الإسلامية وممارسة الصيغ الإسلامية الأخرى لزيادة الحصة السوقية ومنافسة المصارف الأخرى العاملة في الجمهورية العربية السورية.
- 2- ضرورة نشر الوعي الاقتصادي الإسلامي وزرع الثقة بالأدوات المالية الإسلامية بين فئات المجتمع للتوسع في التمويلات وبالتالي رفع مستويات التوظيف في المصارف الإسلامية، وإتباع سياسات تسويق مصرفي أفضل لجذب المزيد من الإيداعات المصرفية، مما يزيد من الموارد المالية للمصارف الإسلامية ويزيد من مقدرتها على توظيف مواردها المالية في الموجودات الاستثمارية.
- 3- العمل على رفع كفاءة وتنمية مهارات العاملين بالمصارف على تطبيق وسائل الاستثمار الإسلامية.
- 4- لتوصيف العلاقة بين التكاليف الكلية (TC) وبين متغيرات دالة التكاليف والتي تتضمن (التمويلات والاستثمارات للمصارف (P₁)، وسعر رأس المال العيني (P₂)، وسعر رأس المال النقدي (P₃)) ولإجراء تقديرات موثوق بها عند قياس أثر متغيرات دالة التكاليف على التكاليف الكلية للمصارف توصي الباحثة باستخدام النموذج المقدر التالي:
$$TC = - 421.855 + 0.038 P_1 + 14064.62 P_2 + 6212.838 P_3$$
باعتباره أحد النماذج المؤهلة لقياس كفاءة التكاليف المصرفية بأسس علمية يمكن الاعتماد عليها وتطبيقها ببسر وسهولة من واقع البيانات المالية المنشورة للمصارف لاسيما أن النموذج المقدم يمكن استخدامه في التنبؤ بالقيم المستقبلية للتكاليف الكلية لقدرة المتغيرات المستقلة على تفسير 80.3% من التغيرات التي يمكن أن تحدث في التكاليف الكلية للمصارف.
- 5- وأخيراً توصي الباحثة بمتابعة البحث والدراسة المتعلقة بالكفاءة المصرفية الإسلامية السورية ومقارنتها مع التجارب والخبرات في الدول الأخرى.

قائمة المراجع

• المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

- (1) حماد، طارق عبد العال، "تحليل القوائم المالية: نظرة حالية ومستقبلية". الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- (2) د. الحسيني، فلاح الحسن، د. الدوري، مؤيد عبد الرحمن، "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
- (3) رضا سامح محمد، "اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية". الطبعة الأولى، السعودية، 2010.
- (4) الزبيدي، حمزة محمود، "التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000.
- (5) د. زعتري، علاء الدين، "المصارف الإسلامية وماذا يجب أن يعرف عنها"، دار غار حراء، سورية، 2006.
- (6) د. الشعار، محمد نضال، "أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي"، الجندي للطباعة والنشر، حلب، 2005.
- (7) د. سمحان، حسين محمد، "العمليات المصرفية الإسلامية: المفهوم والمحاسبة"، مطابع الشمس، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
- (8) د. سمحان، حسين محمد، د. مبارك موسى عمر، "محاسبة المصارف الإسلامية: في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
- (9) عبد العال، طارق، "تقييم أداء البنوك التجارية، تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- (10) العجلوني، محمد محمود، "البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- (11) الكرخي، مجيد عبد جعفر، "التحليل الكمي الاقتصادي: العلاقات الخطية"، الجزء الأول، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2001.
- (12) الهيتي، خالد عبد الرحيم - العبيدي، علي جاسم، "الاقتصاد الإداري"، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1990.
- (13) د. هندي، منير إبراهيم، "إدارة الأسواق والمنشآت المالية"، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2002.

- الدوريات والتقارير :

- (1) د. بورقية شوقي، "تقييم الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.
- (2) د. البلتاجي، محمد، "تحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية: مرابحة- مضاربة- مشاركة"، الندوة الدولية نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، الإمارات، دبي، 2005.
- (3) د. زروق، جمال الدين- د. دحدح، نبيل- (وآخرون)، "أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية"، قسم الدراسات، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، 2009.
- (4) د. سلام، عماد صلاح، "البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2004.
- (5) د. الشماع خليل، د. عبد الله خالد أمين، "التحليل المالي للمصارف"، اتحاد المصارف العربية 1990.
- (6) د. صوران يوسف، د. منصوري عبد الكريم، "تحديد الاقتصادات المرجعية في مجال التنمية المستدامة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA): دراسة حالة الاقتصادات العربية"، جامعة سعيدة، الجزائر، 2012.
- (7) د. عبد مولاة وليد، "كفاءة البنوك العربية"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 104، السنة العاشرة، الكويت، 2011.
- (8) العاني، احمد حسين بتال، الكبيسي، عبد الرحمن، عبيد جمعة، "قياس أداء المؤسسات التعليمية باستخدام نموذج لامعظمي: جامعة الأنبار دراسة حالة"، جامعة الأنبار، العراق، 2004.
- (9) فاطمة الزهراء، نوري، " قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية- دراسة حالة البنوك الجزائرية 2004 - 2008 "، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السادس والعشرون، 2012.
- (10) د. معراج هوارى، "قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر"، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011.
- (11) المهندس، منيرة، " تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري "، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد (4)، سورية، 2005.
- (12) المركز الاقتصادي السوري، "القطاع المصرفي في سورية: الواقع والآفاق"، دمشق، سورية، 2007.
- (13) التقارير المالية الربعية للمصارف الداخلة في عينة البحث.

– الرسائل العلمية:

- (1) د. جركس، ربي، " دور المؤشرات في تقييم كفاءة الأداء المالي لاستثمارات المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية مقارنة " ، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2012.
- (2) الجموعي، قريشي محمد، " قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية: دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 – 2003"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- (3) عاصي، أمارة محمد يحيى، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، حلب، 2008.
- (4) د. كعدان، حسان، "الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي مع دراسة حالة تطبيقية على مصرف التجاري السوري"، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، سورية، 1997.

– المواقع الالكترونية:

- (1) موقع مصرف سورية المركزي: www.cbs-bank.com
- (2) موقع مصرف سورية الدولي الإسلامي: www.siiib.sy
- (3) موقع سوق دمشق للأوراق المالية: www.dse.sy

• المراجع باللغة الانكليزية:

- 1) Allen N.B, Diana H, [And Others], "**Bank efficiency derived from the profit function**", Journal of Baking and Finance, 1993.
- 2) Bikker Jacob, Bos Jaap, " **Bank Performance: A theoretical and empirical framework for the analysis of profitability, competition and efficiency** ", Routledge: Taylor & Francis Group, USA, 2008.
- 3) H .R .Machiriaju, "**Modern Commercial Banking**", Second Edition, New Age International (P) Ltd, New Delhi, India, 2008.
- 4) Jeffrey, A.C, "**Estimation of Economies of Scale in Banking Using a Generalized Funcnyonal Form**", Journal of Money, Credit, and Banking , Vol 16 , No . 1.
- 5) Kabir Hassan, Lewis Mervyn, "**Handbook of Islamic Banking**", Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2007.
- 6) Robert, T. , "Defferences across First district banks in operational efficiency", New England economic review ,USA, 1995.
- 7) Salerno, C.S. (2003). "**What we know about the efficiency of higher education institutions: the best evidence**", Center for Higher Education Policy, University of Twente, Netherlands, 2003.
- 8) Seiford L. M., Tone K., "**Introduction To Data Envelopment Analysis And Its Uses**", Springer Science and Business Media, USA, 2006.

ملاحق الرسالة

١-أ) مصرف سورية الدولي الإسلامي

الفترة	المصاريف التشغيلية	أرباح موزعة لأصحاب الودائع	مصاريف الموظفين	مجموع الاهتلاكات	مصاريف أخرى	الأصول الثابتة	مجموع الودائع	تمويلات واستثمار (Y)	التكاليف الكلية (TC)
كانون الأول ٢٠٠٧	110,945,995	0	43,463,269	6,478,388	61,004,338	251,084,208	4,878,422,272	1,506,946,104	110,945,995
حزيران ٢٠٠٨	121,093,746	121,281,552	57,860,675	15,258,722	47,974,349	665,516,423	5,830,587,851	7,664,445,480	242,375,298
كانون الأول ٢٠٠٨	296,648,736	357,476,912	143,720,874	52,990,353	99,937,509	966,262,271	23,265,915,977	12,589,361,654	654,125,648
حزيران ٢٠٠٩	215,881,978	316,979,309	103,696,549	46,288,351	65,897,078	1,406,954,233	38,460,478,961	14,336,731,390	532,861,287
كانون الأول ٢٠٠٩	484,178,708	700,858,584	215,949,533	97,040,940	171,188,235	906,707,309	52,348,204,608	17,126,656,858	1,185,037,292
حزيران ٢٠١٠	357,456,032	372,188,028	158,058,651	49,128,380	150,269,001	1,273,721,778	59,260,455,560	27,071,554,586	729,644,060
كانون الأول ٢٠١٠	676,866,874	821,821,149	326,739,964	104,089,704	246,037,206	1,373,981,154	67,923,038,486	32,750,460,388	1,498,688,023

٢-أ) مصرف عودة

الفترة	المصاريف التشغيلية	أرباح موزعة لأصحاب الودائع	مصاريف الموظفين	مجموع الاهتلاكات	مصاريف أخرى	الأصول الثابتة	مجموع الودائع	تمويلات واستثمار (Y)	التكاليف الكلية (TC)
كانون الأول ٢٠٠٧	517,323,574	676,875,583	193,772,272	62,124,492	261,426,810	693,093,441	32,020,335,844	11,868,068,337	1,194,199,157
حزيران ٢٠٠٨	400,868,587	474,081,132	165,320,785	46,602,423	188,945,379	1,015,366,043	43,339,065,866	18,565,862,643	874,949,719
كانون الأول ٢٠٠٨	855,087,533	1,134,607,310	359,713,401	108,195,671	387,178,461	1,322,588,766	50,489,256,340	21,542,294,298	1,989,694,843
حزيران ٢٠٠٩	536,896,858	648,937,341	224,882,591	80,109,073	231,905,194	1,303,334,232	50,526,830,123	24,544,796,598	1,185,834,199
كانون الأول ٢٠٠٩	1,050,940,976	1,370,999,301	437,318,549	166,668,915	446,953,512	1,259,055,254	65,650,032,657	30,748,119,240	2,421,940,277
حزيران ٢٠١٠	681,540,968	781,819,951	267,327,861	87,103,869	327,109,238	1,342,503,659	71,437,483,021	41,576,201,453	1,463,360,919
كانون الأول ٢٠١٠	1,301,890,238	1,808,973,126	577,795,273	172,889,381	551,205,584	1,542,969,070	82,449,523,011	45,654,138,516	3,110,863,364

٣-أ) مصرف سورية والخليج									
الفترة	المصاريف التشغيلية	أرباح موزعة لأصحاب الودائع	مصاريف الموظفين	مجموع الاهتلاكات	مصاريف أخرى	الأصول الثابتة	مجموع الودائع	تمويلات واستثمار (Y)	التكاليف الكلية (TC)
كانون الأول ٢٠٠٧	191,409,000	26,028,651	30,802,029	12,218,810	148,388,161	498,055,891	1,695,770,000	572,752,000	217,437,651
حزيران ٢٠٠٨	153,922,000	47,357,000	29,952,000	55,320,000	68,650,000	772,849,000	2,709,197,000	1,104,486,000	201,279,000
كانون الأول ٢٠٠٨	196,890,919	111,848,804	70,699,707	32,956,963	93,234,249	825,184,414	4,908,309,386	4,207,717,845	308,739,723
حزيران ٢٠٠٩	154,403,149	138,961,526	60,541,280	24,537,433	69,324,436	1,241,005,913	8,368,077,014	4,825,664,840	293,364,675
كانون الأول ٢٠٠٩	212,581,178	347,853,189	121,788,504	59,279,696	31,512,978	1,241,005,913	8,658,971,264	5,064,093,819	560,434,367
حزيران ٢٠١٠	265,253,887	233,977,969	90,109,141	39,059,068	136,085,678	1,281,124,625	9,505,552,166	6,634,469,694	499,231,856
كانون الأول ٢٠١٠	501,601,291	468,634,083	176,153,209	84,494,499	240,953,583	1,296,827,806	12,742,183,293	7,989,012,571	970,235,374

٤-أ) مصرف سورية والمهجر									
الفترة	المصاريف التشغيلية	أرباح موزعة لأصحاب الودائع	مصاريف الموظفين	مجموع الاهتلاكات	مصاريف أخرى	الأصول الثابتة	مجموع الودائع	تمويلات واستثمار (Y)	التكاليف الكلية (TC)
كانون الأول ٢٠٠٧	421,635,106	2,160,063,752	216,952,273	103,441,980	101,240,853	62,534,045,974	56,027,308,326	13,372,461,640	2,581,698,858
حزيران ٢٠٠٨	267,843,926	838,605,016	126,926,600	61,274,610	79,642,716	63,784,168,555	58,291,082,152	18,064,886,015	1,106,448,942
كانون الأول ٢٠٠٨	702,480,494	1,692,063,739	292,638,322	138,573,139	271,269,033	68,794,650,994	62,534,728,759	21,043,168,976	2,394,544,233
حزيران ٢٠٠٩	385,025,852	759,398,212	170,230,162	89,427,692	125,367,998	68,943,021,238	62,771,486,120	25,137,150,062	1,144,424,064
كانون الأول ٢٠٠٩	808,474,303	1,440,977,372	355,502,641	184,692,995	268,278,667	72,659,426,759	66,153,869,190	27,818,272,566	2,249,451,675
حزيران ٢٠١٠	505,022,807	794,014,683	218,617,477	97,873,116	188,532,214	82,405,786,128	75,126,756,766	39,175,072,732	1,299,037,490
كانون الأول ٢٠١٠	1,038,900,394	1,722,800,731	508,417,280	200,499,632	329,983,482	92,140,639,302	83,883,928,083	43,557,226,648	2,761,701,125

٥-أ) مصرف بيمو									
الفترة	المصاريف التشغيلية	أرباح موزعة لأصحاب الودائع	مصاريف الموظفين	مجموع الاهتلاكات	مصاريف أخرى	الأصول الثابتة	مجموع الودائع	تمويلات واستثمار (Y)	التكاليف الكلية (TC)
كانون الأول ٢٠٠٧	924,778,729	77,926,000	388,631,070	85,605,272	450,542,387	921,966,930	74,382,022,105	16,828,264,242	1,002,704,729
حزيران ٢٠٠٨	499,166,815	793,793,890	251,929,876	58,330,101	188,906,838	1,078,808,816	78,180,374,818	22,180,439,477	1,292,960,705
كانون الأول ٢٠٠٨	1,200,510,232	1,498,179,488	492,452,703	128,137,433	579,920,096	1,260,077,023	79,928,690,321	27,594,221,664	2,698,689,720
حزيران ٢٠٠٩	657,271,438	641,719,021	339,943,194	81,712,162	235,616,082	1,684,003,279	86,162,895,181	28,365,489,563	1,298,990,459
كانون الأول ٢٠٠٩	1,597,108,187	1,275,884,638	713,439,792	173,176,554	710,491,841	1,684,003,279	92,462,644,606	28,716,121,448	2,872,992,825
حزيران ٢٠١٠	802,864,477	572,127,309	409,233,921	101,736,029	291,894,527	1,740,538,524	94,103,477,027	33,715,259,647	1,374,991,786
كانون الأول ٢٠١٠	1,876,371,507	1,150,530,964	838,612,890	206,091,066	831,667,551	2,113,860,574	104,714,331,913	38,785,580,663	3,026,902,471

٦-أ) مصرف العربي									
الفترة	المصاريف التشغيلية	أرباح موزعة لأصحاب الودائع	مصاريف الموظفين	مجموع الاهتلاكات	مصاريف أخرى	الأصول الثابتة	مجموع الودائع	تمويلات واستثمار (Y)	التكاليف الكلية (TC)
كانون الأول ٢٠٠٧	281,290,138	462,864,088	144,668,835	46,372,299	90,249,004	1,150,413,582	19,246,204,144	6,780,183,690	744,154,226
حزيران ٢٠٠٨	188,934,343	333,602,403	102,281,070	30,636,312	56,016,961	1,221,546,812	23,151,482,514	10,742,955,863	522,536,746
كانون الأول ٢٠٠٨	426,166,219	771,999,106	207,930,442	71,172,497	147,063,280	1,302,674,002	27,671,228,647	12,795,455,796	1,198,165,325
حزيران ٢٠٠٩	281,421,952	486,084,804	113,998,869	48,539,252	118,883,831	1,407,073,699	27,190,494,575	13,938,720,159	767,506,756
كانون الأول ٢٠٠٩	715,090,765	869,949,875	254,008,305	98,590,930	362,491,530	1,562,754,828	29,218,925,094	17,691,630,053	1,585,040,640
حزيران ٢٠١٠	385,921,918	464,183,773	149,100,474	52,333,267	184,488,177	1,447,454,599	30,031,279,025	21,433,051,657	850,105,691
كانون الأول ٢٠١٠	805,585,434	1,014,030,170	342,109,986	108,933,363	354,542,085	1,546,066,782	35,478,153,311	23,638,089,836	1,819,615,604

٧-أ) مصرف بيلوس									
الفترة	المصاريف التشغيلية	أرباح موزعة لأصحاب الودائع	مصاريف الموظفين	مجموع الاهتلاكات	مصاريف أخرى	الأصول الثابتة	مجموع الودائع	تمويلات واستثمار (Y)	التكاليف الكلية (TC)
كانون الأول ٢٠٠٧	323,585,836	429,635,431	132,625,207	43,366,034	147,594,595	1,010,293,232	14,670,713,707	8,968,055,006	753,221,267
حزيران ٢٠٠٨	221,245,119	236,406,108	94,318,361	32,540,355	94,386,403	1,067,505,528	2,138,642,211	11,182,725,882	457,651,227
كانون الأول ٢٠٠٨	488,520,019	538,453,425	223,434,366	63,634,767	201,450,886	1,204,307,121	23,380,035,847	12,671,148,417	1,026,973,444
حزيران ٢٠٠٩	333,996,526	416,822,812	137,401,103	50,711,384	145,884,039	1,269,129,626	27,364,622,496	15,236,640,356	750,819,338
كانون الأول ٢٠٠٩	663,142,482	851,254,381	291,692,150	112,437,311	259,013,021	1,300,518,862	28,872,782,674	18,847,204,366	1,514,396,863
حزيران ٢٠١٠	384,164,163	477,897,621	158,043,285	62,338,952	163,781,926	1,267,079,725	31,276,500,236	20,046,890,094	862,061,784
كانون الأول ٢٠١٠	746,566,127	1,035,572,414	342,700,195	130,573,991	273,291,941	1,267,053,059	36,215,196,004	24,897,085,813	1,782,138,541

٨-أ) مصرف التجارة والتمويل									
الفترة	المصاريف التشغيلية	أرباح موزعة لأصحاب الودائع	مصاريف الموظفين	مجموع الاهتلاكات	مصاريف أخرى	الأصول الثابتة	مجموع الودائع	تمويلات واستثمار (Y)	التكاليف الكلية (TC)
كانون الأول ٢٠٠٧	335,375,337	1,213,377,157	164,840,748	44,333,510	126,201,079	970,485,069	38,179,420,329	11,968,561,250	1,548,752,494
حزيران ٢٠٠٨	218,920,864	561,870,136	72,653,205	27,877,351	118,390,308	1,395,135,632	41,223,547,285	15,911,560,972	780,791,000
كانون الأول ٢٠٠٨	468,415,332	1,164,051,448	240,700,941	59,830,732	167,883,659	1,614,657,615	42,208,151,727	19,435,703,780	1,632,466,780
حزيران ٢٠٠٩	267,615,114	592,432,511	133,448,760	38,434,255	95,732,099	2,058,266,881	47,030,949,726	21,837,821,352	860,047,625
كانون الأول ٢٠٠٩	614,055,766	1,214,268,879	300,111,621	80,746,822	233,197,323	2,103,766,730	57,302,699,069	27,654,935,273	1,828,324,645
حزيران ٢٠١٠	329,610,384	710,308,016	158,581,375	46,694,546	124,334,463	2,210,656,784	58,656,150,889	31,728,076,008	1,039,918,400
كانون الأول ٢٠١٠	752,798,304	1,484,361,782	369,330,866	99,280,462	284,186,976	2,244,019,724	64,667,157,907	33,312,787,182	2,237,160,086

١-ب) مصرف سورية الدولي الإسلامي										
الفترة	سعر رأس المال العيني (p1)	سعر رأس المال النقدي (p2)	صافي الربح بعد الضريبة (النتيجة الصافية)	الإيرادات الإجمالية	مصاريف الاستغلال المصرفي	مصاريف خارج الاستغلال المصرفي	الضريبة	الربح قبل الضريبة	الإيرادات الإجمالية	الإيرادات الإجمالية الفصلي
كانون الأول ٢٠٠٧	0.0258	0.0000	-215,746,439	-75,001,808	43,463,269	67,482,726	29,798,636	-185,947,803	-75,001,808	-75,001,808
حزيران ٢٠٠٨	0.0229	0.0208	-11,470,382	131,565,826	179,142,227	63,233,071	21,942,462	10,472,080	252,847,378	252,847,378
كانون الأول ٢٠٠٨	0.0548	0.0154	134,736,482	504,520,939	501,197,786	152,927,862	73,135,721	207,872,203	861,997,851	609,150,473
حزيران ٢٠٠٩	0.0329	0.0082	191,284,436	475,874,088	420,675,858	112,185,429	68,707,674	259,992,110	792,853,397	792,853,397
كانون الأول ٢٠٠٩	0.1070	0.0134	267,164,718	894,293,823	916,808,117	268,229,175	142,950,397	410,115,115	1,595,152,407	802,299,010
حزيران ٢٠١٠	0.0386	0.0063	291,876,245	735,504,125	530,246,679	199,397,381	86,171,848	378,048,093	1,107,692,153	1,107,692,153
كانون الأول ٢٠١٠	0.0758	0.0121	745,699,771	1,659,004,203	1,148,561,113	350,126,910	236,437,558	982,137,329	2,480,825,352	1,373,133,199

٢-ب) مصرف عودة										
الفترة	سعر رأس المال العيني (p1)	سعر رأس المال النقدي (p2)	صافي الربح بعد الضريبة (النتيجة الصافية)	الإيرادات الإجمالية	مصاريف الاستغلال المصرفي	مصاريف خارج الاستغلال المصرفي	الضريبة	الربح قبل الضريبة	الإيرادات الإجمالية	الإيرادات الإجمالية الفصلي
كانون الأول ٢٠٠٧	0.0896	0.0211	258,802,331	916,866,749	870,647,855	323,551,302	140,740,844	399,543,175	1,593,742,332	1,593,742,332
حزيران ٢٠٠٨	0.0459	0.0109	229,180,796	741,637,922	639,401,917	235,547,802	111,588,539	340,769,335	1,215,719,054	1,215,719,054
كانون الأول ٢٠٠٨	0.0818	0.0225	365,602,314	1,439,888,957	1,494,320,711	495,374,132	219,199,110	584,801,424	2,574,496,267	1,358,777,213
حزيران ٢٠٠٩	0.0615	0.0128	270,312,605	899,685,297	873,819,932	312,014,267	92,475,834	362,788,439	1,548,622,638	1,548,622,638
كانون الأول ٢٠٠٩	0.1324	0.0209	624,544,195	1,847,025,949	1,808,317,850	613,622,427	171,540,778	796,084,973	3,218,025,250	1,669,402,612
حزيران ٢٠١٠	0.0649	0.0109	339,398,655	1,149,298,006	1,049,147,812	414,213,107	128,358,383	467,757,038	1,931,117,957	1,931,117,957
كانون الأول ٢٠١٠	0.1120	0.0219	681,628,658	2,250,701,218	2,386,768,399	724,094,965	267,182,322	948,810,980	4,059,674,344	2,128,556,387

٣-ب) مصرف سورية والخليج										
الفترة	سعر رأس المال العيني (p1)	سعر رأس المال النقدي (p2)	صافي الربح بعد الضريبة (النتيجة الصافية)	الإيرادات الإجمالية	مصاريف الاستغلال المصرفي	مصاريف خارج الاستغلال المصرفي	الضريبة	الربح قبل الضريبة	الإيرادات الإجمالية	الإيرادات الإجمالية الفصلي
كانون الأول ٢٠٠٧	0.0245	0.0153	-128,331,842	47,438,000	56,830,680	160,606,971	-15,639,158	-143,971,000	73,466,651	73,466,651
حزيران ٢٠٠٨	0.0716	0.0175	-113,625,000	26,225,000	77,309,000	123,970,000	-14,072,000	-127,697,000	73,582,000	73,582,000
كانون الأول ٢٠٠٨	0.0399	0.0228	-158,558,845	24,957,127	182,548,511	126,191,212	-13,374,947	-171,933,792	136,805,931	63,223,931
حزيران ٢٠٠٩	0.0198	0.0166	10,687,149	165,473,009	199,502,806	93,861,869	382,711	11,069,860	304,434,535	304,434,535
كانون الأول ٢٠٠٩	0.0478	0.0402	1,985,606	231,302,415	469,641,693	90,792,674	16,735,631	18,721,237	579,155,604	274,721,069
حزيران ٢٠١٠	0.0305	0.0246	-124,095,492	112,999,863	324,087,110	175,144,746	-28,158,532	-152,254,024	346,977,832	346,977,832
كانون الأول ٢٠١٠	0.0652	0.0368	-202,755,777	250,039,505	644,787,292	325,448,082	-48,806,009	-251,561,786	718,673,588	371,695,756

٤-ب) مصرف سورية والمهجر										
الفترة	سعر رأس المال العيني (p1)	سعر رأس المال النقدي (p2)	صافي الربح بعد الضريبة (النتيجة الصافية)	الإيرادات الإجمالية	مصاريف الاستغلال المصرفي	مصاريف خارج الاستغلال المصرفي	الضريبة	الربح قبل الضريبة	الإيرادات الإجمالية	الإيرادات الإجمالية الفصلي
كانون الأول ٢٠٠٧	0.0017	0.0386	233,497,546	784,632,652	2,377,016,025	204,682,833	129,500,000	362,997,546	2,944,696,404	2,944,696,404
حزيران ٢٠٠٨	0.0010	0.0144	268,825,155	658,669,081	965,531,616	140,917,326	122,000,000	390,825,155	1,497,274,097	1,497,274,097
كانون الأول ٢٠٠٨	0.0020	0.0271	646,947,568	1,631,228,062	1,984,702,061	409,842,172	281,800,000	928,747,568	3,323,291,801	1,826,017,704
حزيران ٢٠٠٩	0.0013	0.0121	343,223,570	850,449,442	929,628,374	214,795,690	122,200,020	465,423,590	1,609,847,654	1,609,847,654
كانون الأول ٢٠٠٩	0.0025	0.0218	635,976,310	1,692,575,840	1,796,480,013	452,971,662	248,125,227	884,101,537	3,133,553,212	1,523,705,558
حزيران ٢٠١٠	0.0012	0.0106	334,410,738	945,846,547	1,012,632,160	286,405,330	106,413,002	440,823,740	1,739,861,230	1,739,861,230
كانون الأول ٢٠١٠	0.0022	0.0205	712,548,262	2,003,721,634	2,231,218,011	530,483,114	252,272,978	964,821,240	3,726,522,365	1,986,661,135

٥-ب) مصرف ييمو										
الفترة	سعر رأس المال العيني (p1)	سعر رأس المال النقدي (p2)	صافي الربح بعد الضريبة (النتيجة الصافية)	الإيرادات الإجمالية	مصاريف الاستغلال المصرفي	مصاريف خارج الاستغلال المصرفي	الضريبة	الربح قبل الضريبة	الإيرادات الإجمالية	الإيرادات الإجمالية الفصلي
كانون الأول ٢٠٠٧	0.0929	0.0010	448,028,197	1,551,121,954	466,557,070	536,147,659	178,315,028	626,343,225	1,629,047,954	1,629,047,954
حزيران ٢٠٠٨	0.0541	0.0102	308,908,873	1,068,094,689	1,045,723,766	247,236,939	260,019,001	568,927,874	1,861,888,579	1,861,888,579
كانون الأول ٢٠٠٨	0.1017	0.0187	732,006,399	2,192,242,797	1,990,632,191	708,057,529	259,726,166	991,732,565	3,690,422,285	1,828,533,706
حزيران ٢٠٠٩	0.0485	0.0074	501,799,634	1,398,879,885	981,662,215	317,328,244	239,808,813	741,608,447	2,040,598,906	2,040,598,906
كانون الأول ٢٠٠٩	0.1028	0.0138	661,204,477	2,722,562,850	1,989,324,430	883,668,395	464,250,186	1,125,454,663	3,998,447,488	1,957,848,582
حزيران ٢٠١٠	0.0585	0.0061	387,968,428	1,340,538,381	981,361,230	393,630,556	149,705,476	537,673,904	1,912,665,690	1,912,665,690
كانون الأول ٢٠١٠	0.0975	0.0110	667,803,106	2,880,373,943	1,989,143,854	1,037,758,617	336,199,330	1,004,002,436	4,030,904,907	2,118,239,217

٦-ب) مصرف العربي										
الفترة	سعر رأس المال العيني (p1)	سعر رأس المال النقدي (p2)	صافي الربح بعد الضريبة (النتيجة الصافية)	الإيرادات الإجمالية	مصاريف الاستغلال المصرفي	مصاريف خارج الاستغلال المصرفي	الضريبة	الربح قبل الضريبة	الإيرادات الإجمالية	الإيرادات الإجمالية الفصلي
كانون الأول ٢٠٠٧	0.0403	0.0240	142,720,929	496,547,082	607,532,923	136,621,303	72,536,015	215,256,944	959,411,170	959,411,170
حزيران ٢٠٠٨	0.0251	0.0144	91,861,354	329,201,829	435,883,473	86,653,273	48,406,132	140,267,486	662,804,232	662,804,232
كانون الأول ٢٠٠٨	0.0546	0.0279	270,486,890	800,276,222	979,929,548	218,235,777	103,623,113	374,110,003	1,572,275,328	909,471,096
حزيران ٢٠٠٩	0.0345	0.0179	122,551,602	441,851,571	600,083,673	167,423,083	37,878,017	160,429,619	927,936,375	927,936,375
كانون الأول ٢٠٠٩	0.0631	0.0298	183,445,423	977,374,494	1,123,958,180	461,082,460	78,838,306	262,283,729	1,847,324,369	919,387,994
حزيران ٢٠١٠	0.0362	0.0155	258,502,129	718,018,023	613,284,247	236,821,444	73,593,976	332,096,105	1,182,201,796	1,182,201,796
كانون الأول ٢٠١٠	0.0705	0.0286	401,664,025	1,365,907,914	1,356,140,156	463,475,448	158,658,455	560,322,480	2,379,938,084	1,197,736,288

٧-ب) مصرف بيلوس										
الفترة	سعر رأس المال العيني (p1)	سعر رأس المال النقدي (p2)	صافي الربح بعد الضريبة (النتيجة الصافية)	الإيرادات الإجمالية	مصاريف الاستغلال المصرفي	مصاريف خارج الاستغلال المصرفي	الضريبة	الربح قبل الضريبة	الإيرادات الإجمالية	الإيرادات الإجمالية الفصلي
كانون الأول ٢٠٠٧	0.0429	0.0293	26,444,226	373,089,508	562,260,638	190,960,629	23,059,446	49,503,672	802,724,939	802,724,939
حزيران ٢٠٠٨	0.0305	0.1105	54,745,539	361,951,123	330,724,469	126,926,758	85,960,465	140,706,004	598,357,231	598,357,231
كانون الأول ٢٠٠٨	0.0528	0.0230	196,602,556	778,661,280	761,887,791	265,085,653	93,538,705	290,141,261	1,317,114,705	718,757,474
حزيران ٢٠٠٩	0.0400	0.0152	53,934,074	411,790,261	554,223,915	196,595,423	23,859,661	77,793,735	828,613,073	828,613,073
كانون الأول ٢٠٠٩	0.0865	0.0295	176,808,018	927,120,500	1,142,946,531	371,450,332	87,170,000	263,978,018	1,778,374,881	949,761,808
حزيران ٢٠١٠	0.0492	0.0153	94,361,860	509,453,417	635,940,906	226,120,878	30,927,394	125,289,254	987,351,038	987,351,038
كانون الأول ٢٠١٠	0.1031	0.0286	231,123,382	1,069,573,730	1,378,272,609	403,865,932	91,884,221	323,007,603	2,105,146,144	1,117,795,106

٨-ب) مصرف التجارة والتمويل										
الفترة	سعر رأس المال العيني (p1)	سعر رأس المال النقدي (p2)	صافي الربح بعد الضريبة (النتيجة الصافية)	الإيرادات الإجمالية	مصاريف الاستغلال المصرفي	مصاريف خارج الاستغلال المصرفي	الضريبة	الربح قبل الضريبة	الإيرادات الإجمالية	الإيرادات الإجمالية الفصلي
كانون الأول ٢٠٠٧	0.0457	0.0318	435,035,144	917,470,263	1,378,217,905	170,534,589	147,059,782	582,094,926	2,130,847,420	2,130,847,420
حزيران ٢٠٠٨	0.0200	0.0136	348,257,169	685,703,724	634,523,341	146,267,659	118,525,691	466,782,860	1,247,573,860	1,247,573,860
كانون الأول ٢٠٠٨	0.0371	0.0276	583,493,459	1,321,534,473	1,404,752,389	227,714,391	269,625,682	853,119,141	2,485,585,921	1,238,012,061
حزيران ٢٠٠٩	0.0187	0.0126	424,092,756	840,288,805	725,881,271	134,166,354	148,580,935	572,673,691	1,432,721,316	1,432,721,316
كانون الأول ٢٠٠٩	0.0384	0.0212	849,785,753	1,784,110,830	1,514,380,500	313,944,145	320,269,311	1,170,055,064	2,998,379,709	1,565,658,393
حزيران ٢٠١٠	0.0211	0.0121	455,958,310	951,326,427	868,889,391	171,029,009	165,757,733	621,716,043	1,661,634,443	1,661,634,443
كانون الأول ٢٠١٠	0.0442	0.0230	914,474,357	1,988,682,322	1,853,692,648	383,467,438	321,409,661	1,235,884,018	3,473,044,104	1,811,409,661

١-ج) مصرف سورية الدولي الإسلامي							
الفترة	هامش الربح (PM)	منفعة الأصول (AU)	العائد على الأصول (ROA)	مضاعف حقوق الملكية (EM)	العائد على حقوق الملكية (ROE)	إجمالي الأصول	حقوق الملكية
كانون الأول ٢٠٠٧	2.8765	-0.0064	-0.0184	2.4482	-0.0451	11,712,663,799	4,784,253,561
حزيران ٢٠٠٨	-0.0454	0.0108	-0.0005	4.9223	-0.0024	23,498,837,511	4,773,969,079
كانون الأول ٢٠٠٨	0.2212	0.0170	0.0038	7.2963	0.0274	35,890,645,832	4,918,990,043
حزيران ٢٠٠٩	0.2413	0.0163	0.0039	9.5011	0.0374	48,553,397,904	5,110,274,479
كانون الأول ٢٠٠٩	0.3330	0.0126	0.0042	12.2773	0.0516	63,605,896,873	5,180,752,344
حزيران ٢٠١٠	0.2635	0.0161	0.0043	12.5129	0.0532	68,589,925,875	5,481,544,284
كانون الأول ٢٠١٠	0.5431	0.0177	0.0096	12.9875	0.1250	77,484,737,487	5,966,111,259

٢-ج) مصرف عودة							
الفترة	هامش الربح (PM)	منفعة الأصول (AU)	العائد على الأصول (ROA)	مضاعف حقوق الملكية (EM)	العائد على حقوق الملكية (ROE)	إجمالي الأصول	حقوق الملكية
كانون الأول ٢٠٠٧	0.1624	0.0438	0.0071	12.9432	0.0921	36,382,509,100	2,810,933,313
حزيران ٢٠٠٨	0.1885	0.0237	0.0045	17.5582	0.0783	51,384,257,222	2,926,513,621
كانون الأول ٢٠٠٨	0.2691	0.0232	0.0062	19.1081	0.1192	58,599,267,806	3,066,727,831
حزيران ٢٠٠٩	0.1746	0.0262	0.0046	18.2394	0.0834	59,120,768,904	3,241,377,859
كانون الأول ٢٠٠٩	0.3741	0.0221	0.0083	12.3249	0.1019	75,547,091,806	6,129,617,553
حزيران ٢٠١٠	0.1758	0.0234	0.0041	12.5660	0.0517	82,467,590,959	6,562,747,677
كانون الأول ٢٠١٠	0.3202	0.0227	0.0073	13.6645	0.0993	93,789,025,879	6,863,687,692

٣-ج) مصرف سورية والخليج							
الفترة	هامش الربح (PM)	منفعة الأصول (AU)	العائد على الأصول (ROA)	مضاعف حقوق الملكية (EM)	العائد على حقوق الملكية (ROE)	إجمالي الأصول	حقوق الملكية
كانون الأول ٢٠٠٧	-1.7468	0.0155	-0.0272	1.6714	-0.0454	4,726,627,000	2,827,876,000
حزيران ٢٠٠٨	-1.5442	0.0133	-0.0205	2.0384	-0.0419	5,532,714,000	2,714,251,000
كانون الأول ٢٠٠٨	-2.5079	0.0081	-0.0203	2.9280	-0.0594	7,812,933,989	2,668,342,672
حزيران ٢٠٠٩	0.0351	0.0268	0.0009	4.2353	0.0040	11,347,587,959	2,679,299,971
كانون الأول ٢٠٠٩	0.0072	0.0226	0.0002	4.5385	0.0007	12,131,919,402	2,673,128,678
حزيران ٢٠١٠	-0.3576	0.0277	-0.0099	4.9100	-0.0487	12,506,836,812	2,547,207,186
كانون الأول ٢٠١٠	-0.5455	0.0236	-0.0129	6.3809	-0.0821	15,759,130,722	2,469,718,089

٤-ج) مصرف سورية والمهجر							
الفترة	هامش الربح (PM)	منفعة الأصول (AU)	العائد على الأصول (ROA)	مضاعف حقوق الملكية (EM)	العائد على حقوق الملكية (ROE)	إجمالي الأصول	حقوق الملكية
كانون الأول ٢٠٠٧	0.0793	0.0463	0.0037	18.6812	0.0686	63,592,289,585	3,404,088,359
حزيران ٢٠٠٨	0.1795	0.0235	0.0042	18.3314	0.0773	63,784,168,555	3,479,502,915
كانون الأول ٢٠٠٨	0.3543	0.0266	0.0094	18.0351	0.1700	68,638,650,994	3,805,834,276
حزيران ٢٠٠٩	0.2132	0.0234	0.0050	17.9254	0.0892	68,943,021,238	3,846,101,536
كانون الأول ٢٠٠٩	0.4174	0.0210	0.0088	17.1058	0.1497	72,659,426,759	4,247,647,043
حزيران ٢٠١٠	0.1922	0.0211	0.0041	18.0143	0.0731	82,405,786,128	4,574,461,813
كانون الأول ٢٠١٠	0.3587	0.0216	0.0077	18.5518	0.1435	92,140,639,302	4,966,664,403

٥-ج) مصرف ييمو							
الفترة	هامش الربح (PM)	منفعة الأصول (AU)	العائد على الأصول (ROA)	مضاعف حقوق الملكية (EM)	العائد على حقوق الملكية (ROE)	إجمالي الأصول	حقوق الملكية
كانون الأول ٢٠٠٧	0.2750	0.0201	0.0055	35.2306	0.1944	81,207,819,728	2,305,034,045
حزيران ٢٠٠٨	0.1659	0.0217	0.0036	32.7422	0.1181	85,622,909,161	2,615,065,956
كانون الأول ٢٠٠٨	0.4003	0.0205	0.0082	23.5815	0.1933	89,297,683,648	3,786,764,257
حزيران ٢٠٠٩	0.2459	0.0212	0.0052	23.2279	0.1213	96,112,527,762	4,137,810,256
كانون الأول ٢٠٠٩	0.3377	0.0192	0.0065	23.5606	0.1528	101,967,500,394	4,327,873,138
حزيران ٢٠١٠	0.2028	0.0183	0.0037	22.1114	0.0822	104,366,724,970	4,720,033,686
كانون الأول ٢٠١٠	0.3153	0.0185	0.0058	22.9859	0.1338	114,761,468,584	4,992,679,524
٦-ج) مصرف العربي							
الفترة	هامش الربح (PM)	منفعة الأصول (AU)	العائد على الأصول (ROA)	مضاعف حقوق الملكية (EM)	العائد على حقوق الملكية (ROE)	إجمالي الأصول	حقوق الملكية
كانون الأول ٢٠٠٧	0.1488	0.0435	0.0065	13.6022	0.0879	22,073,771,009	1,622,813,009
حزيران ٢٠٠٨	0.1386	0.0238	0.0033	17.1565	0.0565	27,873,790,106	1,624,674,363
كانون الأول ٢٠٠٨	0.2974	0.0282	0.0084	9.7682	0.0819	32,267,342,544	3,303,299,899
حزيران ٢٠٠٩	0.1321	0.0293	0.0039	9.6966	0.0375	31,690,625,890	3,268,210,325
كانون الأول ٢٠٠٩	0.1995	0.0268	0.0054	10.2930	0.0551	34,286,572,048	3,331,070,353
حزيران ٢٠١٠	0.2187	0.0334	0.0073	10.1489	0.0741	35,419,676,027	3,489,989,946
كانون الأول ٢٠١٠	0.3354	0.0291	0.0098	11.3296	0.1105	41,177,999,711	3,634,553,368

٧-ج) مصرف بيبيلوس							
الفترة	هامش الربح (PM)	منفعة الأصول (AU)	العائد على الأصول (ROA)	مضاعف حقوق الملكية (EM)	العائد على حقوق الملكية (ROE)	إجمالي الأصول	حقوق الملكية
كانون الأول ٢٠٠٧	0.0329	0.0464	0.0015	9.0469	0.0138	17,299,320,528	1,912,173,378
حزيران ٢٠٠٨	0.0915	0.0297	0.0027	10.1796	0.0276	20,168,426,208	1,981,250,937
كانون الأول ٢٠٠٨	0.2735	0.0273	0.0075	12.4154	0.0927	26,342,073,531	2,121,724,937
حزيران ٢٠٠٩	0.0651	0.0272	0.0018	14.0056	0.0248	30,452,281,902	2,174,290,819
كانون الأول ٢٠٠٩	0.1862	0.0290	0.0054	14.2073	0.0768	32,699,785,959	2,301,624,040
حزيران ٢٠١٠	0.0956	0.0265	0.0025	8.7807	0.0223	37,216,237,519	4,238,390,705
كانون الأول ٢٠١٠	0.2068	0.0263	0.0054	9.7017	0.0527	42,576,720,235	4,388,562,585
٨-ج) مصرف التجارة والتمويل							
الفترة	هامش الربح (PM)	منفعة الأصول (AU)	العائد على الأصول (ROA)	مضاعف حقوق الملكية (EM)	العائد على حقوق الملكية (ROE)	إجمالي الأصول	حقوق الملكية
كانون الأول ٢٠٠٧	0.2042	0.0435	0.0089	12.6392	0.1123	48,971,098,040	3,874,543,349
حزيران ٢٠٠٨	0.2791	0.0248	0.0069	12.6266	0.0874	50,289,407,455	3,982,800,518
كانون الأول ٢٠٠٨	0.4713	0.0238	0.0112	12.3733	0.1386	52,098,310,280	4,210,536,808
حزيران ٢٠٠٩	0.2960	0.0252	0.0075	13.1031	0.0978	56,797,226,528	4,334,629,564
كانون الأول ٢٠٠٩	0.5428	0.0228	0.0124	14.4077	0.1785	68,585,083,953	4,760,322,561
حزيران ٢٠١٠	0.2744	0.0228	0.0062	10.6585	0.0666	72,979,969,381	6,847,118,296
كانون الأول ٢٠١٠	0.5048	0.0231	0.0117	10.7176	0.1252	78,293,635,020	7,305,159,553

ABSTRACT

This study aimed to measure and analyze banking efficiency of Syria International Islamic Bank using historical and industrial standards, the sample of this study included Syrian private banks listed in Damascus Securities Exchange which are 8 banks, taking into account the exception of banks established after Syria International Islamic Bank.

This study has divided into three main chapters:

In the first chapter, we showed the theoretical framework of evaluation banking performance in general and the banking adequacy in particular, whereas in the second Chapter we focused on measuring the adequacy of Syria International Islamic Bank using the method of Data Envelopment Analysis (DEA) and made a comparative analysis between Syria International Islamic Bank and the sample of study, finally, in the third one we has specialized to measuring and analyzing the costs and profits efficiency and made a comparative analysis between Syria International Islamic Bank and the sample study using the SPSS program and financial ratios to measure the banking efficiency.

By testing the hypotheses, we found the following results:

- 1) Syria International Islamic Bank achieved an optimum level of banking efficiency; i.e. it has earned an average degree of efficiency about 100% during the studied period , it means a complete level of efficiency, in other words the bank in general was able to use its inputs (deposits, capital) in an optimal form.
- 2) Syria International Islamic Bank achieved a higher profit margin than the overall the average of study sample (up to 20%), so ranked second among the banks studied, and there is no significant statistically difference between the average of the studied variables of Syria International Islamic Bank and the average of this index for all studied banks except of Syria and Gulf Bank.

3) Syria International Islamic Bank could not use its assets efficiently, because the index average of return on assets was 0.43% which is lower than the overall the average of study sample (0.63%), therefore the bank ranked sixth among the banks studied, and we found that there is a significant statistically difference between the Syria International Islamic Bank and each of Syria and Gulf Bank and trade and finance Bank, but for the rest of the banks studied, there is no significant difference.

4) the ability of Syria International Islamic Bank to generate income from private funds was not enough, because the index value of return on equity was 3.87 which is lower than the overall average (9.46), and we found that there is a significant statistically difference between this index average for Syria International Islamic Bank and all the study banks except the Arab Bank and Byblos Bank.

• Keywords:

Banking efficiency, banking performance, Data Envelopment Analysis, Solver, Dupont model, profit margin, return on assets, return on equity.

DECLARATION

It is thereby declared that this work:

**Measuring the Adequacy of the Syrian Islamic banks
(An Applied study: The Syrian International Islamic Bank)**

Has not already been Accepted for any degree, nor it is being submitted concurrently for any other degree.

Candidate
Rania Attar

Testimony

We witness that the described work in this treatise is the result of scientific search conducted by the candidate **Rania Attar** under the supervision of doctor **Dr. Hassan Hazzouri** professor at the department of Banking and finance Science, Faculty of Economics ,University of Aleppo, And any other references mentioned in this work are documented in the text of the treatise.

Candidate
Rania Attar

Main supervisor
Dr. Hassan Hazzouri

Aleppo University
economics faculty
Banking and finance Science Department



Measuring the Adequacy of the Syrian Islamic banks

(An Applied study: The Syrian International Islamic Bank)

This is Submitted for Master Degree In
Banking and Finance Science Department

By
Rania Attar

Supervised By

Dr. Hassan Hazzouri

Department Of Banking and finance Science
faculty Of economics/ University Of Aleppo

Submitted in partial fulfillment of the requirements Master Degree
Of Banking and finance Science at the faculty Of economics, Aleppo University

2013 D.C
1434 H

Aleppo University
economics faculty
Banking and finance Science Department



Measuring the Adequacy of the Syrian Islamic banks

(An Applied study: The Syrian International Islamic Bank)

This is Submitted for Master Degree In
Banking and Finance Science

By
Rania Attar

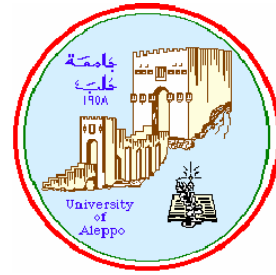
Supervised By

Dr. Hassan Hazzouri

Department Of Banking and finance Science
faculty Of economics/ University Of Aleppo

2013 D.C
1434 H

Aleppo University
economics faculty
Banking and finance Science Department



Measuring the Adequacy of the Syrian Islamic banks

(An Applied study: The Syrian International Islamic Bank)

This is Submitted for Master Degree In
Banking and Finance Science Department

By
Rania Attar

2013 D.C
1434 H